T.C.
İSTANBUL SABAHATTİN ZAİM ÜNİVERSİTESİ
LİSANSÜSTÜ EĞİTİM ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ BİLİM DALI

İKİNCİ HİCRİ ASRIN İLK YARISINDA KÛFE'DE HADİS TENKİDİ

YÜKSEK LİSANS TEZİ

RASHED CHALAL

İstanbul
Ağustos -٢٠٢٣

الجمهورية التركية
جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم
معهد الدراسات العليا
قسم العلوم الإسلامية الأساسية

النقد الحديثي في الكوفة
في النصف الأول من القرن الهجري الثاني

رسالة ماجستير

راشد شلال

إشراف
د. أحمد صنوبر

إستانبول
أغسطس ٢٠٢٣

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürlüğüne

Bu çalışma jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı, Temel İslam Bilimleri Bilim Dalında YÜKSEK LİSANS TEZİ olarak kabul edilmiştir.

Tez Danışmanı Doç. Dr. Ahmad SNOBER İmza

Üye Prof. Dr. Heytem HAZNE İmza

Üye Dr. Öğr. Üyesi Fahreddin YILDIZ İmza

Onay

Yukarıdaki imzaların، adı geçen öğretim üyelerine ait olduğunu onaylarım.

Prof. Dr. Erhan İÇENER

Enstitü Müdürü

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

Yüksek lisans tezi olarak hazırladığım **"İkinci Hicri Asrın İlk Yarısında Kûfe'de Hadis Tenkidi"** adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlandığı aşamaya kadar geçen sürçte bilimsel ve akademik kurallara özenle uyduğumu، tez içindeki tüm bilgileri bilimsel ahlak ve gelenek çerçevesinde elde ettiğim، tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım، bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

Rashed CHALAL

إقرار بالتزام القواعد العلمية والأخلاقيّة

لقد التزمت خلال الفترة من مرحلة اقتراح الرسالة باسم "**النقد الحديثي في الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني**" وحتى نهاية إعدادي لهذه الرسالة بالقواعد الأخلاقية العلمية. وأقر بأنني قمت بإعداد جميع المعلومات وفقًا لقواعد كتابة الرسالة التي حصلت عليها في إطار الأخلاقيات العلمية والتقاليد، وأن جميع الاقتباسات التي استخدمتها في رسالتي بشكل مباشر أو غير مباشر هي كما وثقتها وأثبتها في قائمة المراجع.

راشد شلال

الإهداء

الحمد لله، والشكر على ما يسره من إتمام هذه الرسالة، سائلًا الله تعالى أن ينفعني بها، وينفع بها المسلمين.

كما أشكر والديّ، أبي وأمي، قرة عيني، فلهما الفضل عليَّ بعد الله في كل توفيق وتيسير، فجزاهما الله عني خيرًا، وبارك في عمرهما، وجمعني الله بهما بخير وعافية، كما أشكر زوجتي الغالية التي ساندتني وأيدتني، وأشكر إخوتي وأُختاي، جزاهم الله خير الجزاء.

وأشكر الدكتور المشرف أستاذي أحمد صنوبر، فقد أحيا علم الحديث في قلبي، وكان خير معلّم، وخير مشرف، ونعم أخ لم يقصر معنا يومًا، فجزاه الله خيرًا وبارك فيه.

كما أشكر جميع أساتذتي الذين درسوني، فلهم فضل وحق لا أنساه، ولا أنسى شيخي الملا حسين، ووالدي الحاج سنان، فكم لهم من أيادٍ بيضاء عليّ، وأشكر د. ماجد حاج مُحَمَّد على نصائحه التي أفادتني كثيرًا في كتابة الرسالة، كما أشكر ممن تشرفت بمعرفتهم في مرحلة الماجستير الأستاذ محمود غفير الذي كان نعم السند والمعين، وأشكر جميع أصحابي، وكل من ساندني وساعدني، وأدعو لهم بالتوفيق والتيسير والسداد.

راشد علي شلال

تركيا – باطمان ٢٠٢٣

ÖZET

İKİNCİ HİCRİ ASRIN İLK YARISINDA KÛFE'DE HADİS TENKİDİ

Rashed CHALAL

Yüksek Lisans, Temel İslam Bilimleri

Tez Danışmanı: Doç. Dr. Ahmad SNOBER

Ağustos ٢٠٢٣ - ١٦٨ Sayfa

Hz. Peygamber'in vefatından sonra sahabenin farklı ülkelere yayılmasıyla beraber rivayetler de yayılmıştır. Kûfe şehri, çok sayıda sahâbenin ikamet ettiği şehirlerden biriydi. Bundan ötürü burada rivayetler çoğaldı. Râvilerin çoğalması ve nakledilen rivayetlerin yaygınlaşmasının yanında, râviler arasında bid'at ve yalanların ortaya çıkmasıyla birlikte, modern tenkid ilmine ivedilikle eğilme ihtiyacı duymuştur. Kûfe'deki âlimler, temel tenkit ilkelerini tesis ederek çabalarını râvilere ve onların nakledilen rivayetlerine yönelttiler. Adalet, doğruluk, esneklik, önyargı ve katılıktan ayrılma ile karakterize edilen bu ilkeleri eleştirilerinde izlediler.

Bu çalışmanın amacı, hicrî ikinci asrın ilk yarısındaki ravilerin ve rivayetlerin tenkidine ilişkin Kûfe âlimlerinin beyanlarını ortaya koymaktır. Onların beyanları, temel prensipler, râviler ve nakledilen haberlerle ilgili özel beyanlar olarak ikiye ayrıldı. Bu çalışma, bunları analiz ederek o dönemde Kûfe'deki modern eleştirileri ayırt eden özellikleri belirledi. Bu çalışmada, tümevarım yönetimi, tarihsel, tümdengelim yöntemi ve analitik bir yaklaşım kullandı.

Araştırma sonucunda Kûfe âlimlerinin râvilerin ve rivayetlerin tenkitlerinde tarihî bir yöntemden yararlandıkları sonucuna varılmıştır. Süfyan es-Sevrî'nin ve ardından A'meş'in bu konuda öne çıkan münekkidler olduğu görülmüştür.

Anahtar Kelimeler: Hadis Tenkidi, Kûfe, Süfyan es-Sevrî, A'meş.

الملخص

النقد الحديثي في الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني

راشد شلال

معهد الدراسات العليا

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

إشراف الدكتور أحمد صنوبر

أغسطس ٢٠٢٣-١٦٨ صفحة

أدى انتشار الصحابة في بلدان مختلفة بعد وفاة النبي ﷺ إلى انتشار الرواية، وكانت مدينة الكوفة من المدن التي سكن فيها عدد كبير من الصحابة، فكثرت فيها الرواية، ثم مع كثرة الرواة وانتشار المرويات، وظهور البدع والكذب بين الرواة، أضحت الحاجة ملحّة للعناية بالنقد الحديثي الذي توجه من علماء الكوفة نحو الرواة ومروياتهم، فأصّلوا مقولات تأسيسية نقدية ساروا عليها في نقدهم.

هدفت هذه الدراسة إلى استخراج كلام علماء الكوفة في نقد الرواة والمرويات في النصف الأول من القرن الهجري الثاني، فقسمت أقوالهم إلى: مقولات تأسيسية، ومقولات خاصة في رواة أو مرويات، مع تحليل تلك الأقوال واستنباط الفوائد منها، مع التأكيد على دور النقد في الكوفة في التأسيس للقواعد النقدية الحديثية، بالإضافة إلى استخراج معالم النقد الحديثي، والميزات التي ميزت النقد الحديثي في الكوفة في تلك الفترة الزمنية، واعتمدت هذه الدراسة في ذلك على المنهج الاستقرائي والتاريخي والاستنباطي والتحليلي.

خلصت الدراسة إلى أن علماء الكوفة استخدموا المنهج التاريخي في نقدهم الرواة والمرويات وأن سفيان الثوري ثم الأعمش هما أكثر النقاد كلامًا في ذلك، كما أمكن ملاحظة سلطة نقدية قوية لعلماء الكوفة ظهرت جلية من خلال تتبع النقد الحديثي في تلك الفترة. وتوصي الدراسة بإيلاء المزيد من الاهتمام بمسألة النقد الحديثي.

الكلمات المفتاحية: النقد الحديثي، الكوفة، القرن الهجري الثاني، تابعو التابعين، سفيان الثوري، الأعمش.

ABSTRACT

HADITH CRITICISM IN KUFA

IN THE FIRST HALF OF THE SECOND HIJRI CENTURY

Rashed CHALAL

Master, Basic Islamic Sciences

Thesis Supervisor: Assoc. Prof. Ahmad SNOBER

August ٢٠٢٣ - ١٦٨ Page

The spread of the Companions in different countries after the death of the Prophet, peace be upon him, led to the spread of the narration, and the city of Kufa was one of the cities in which many the Companions lived. The Hadithists who directed Kufa scholars towards the narrators and their narrations, so they originated critical foundational arguments, so they followed them in their criticism, that criticism that was characterized by fairness, accuracy, and flexibility, and moved away from reaping and stagnation, and for that the Kufa scholars used the most possible means to verify the news.

This study aimed to extract the words of Kufa scholars in the criticism of narrators and narratives in the first half of the second Hijri century. In Kufa at that time, and this study relied on the inductive, historical, deductive, and analytical method.

The study concluded that the scholars of Kufa used the historical approach in their criticism of the narrators and the narrators, and that Sufyan al-Thawri and then al-A'mash were the most vocal critics in that regard.

The study recommends that more attention be paid to the issue of hadith criticism.

Keywords: Hadith criticism, Kufah, Sufyan al-Thawri, al-A'mash.

فهرس المحتويات

TEZ ONAYI ..... **i**

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ ..... **ii**

الإهداء ..... **iii**

ÖZET ..... **iv**

الملخص ..... **v**

ABSTRACT ..... **vi**

فهرس المحتويات ..... **vii**

المقدمة **١**

مشكلة الدراسة ٢

أسئلة البحث ٣

أسباب اختيار الموضوع ٣

أهداف البحث ٣

أهمية البحث ٤

منهجية البحث ٤

مصطلحات الدراسة ٥

حدود الدراسة ٦

الدِّراسات السَّابقة ٦

هيكل البحث ٨

الفصل الأول

الحركة العلمية في مدينة الكوفة **١٠**

١.١ نشأة مدينة الكوفة وفضائلها ١٠

٢.١ الحركة العلمية في الكوفة ١٠

٣.١ مشاهير الصحابة والتابعين الذين سكنوا الكوفة ١٦

١.٣.١ مشاهير الصحابة الذين سكنوا الكوفة ١٦

٢.٣.١ مشاهير حفاظ التابعين الذين سكنوا الكوفة ١٦
٤.١ تراجم علماء الكوفة الذين ستشملهم الدراسة ١٦
١.٤.١ أبو إسحاق السبيعي ١٦
٢.٤.١ منصور بن المعتمر ١٧
٣.٤.١ مغيرة بن مقسم..... ١٧
٤.٤.١ ليث بن أبي سليم..... ١٧
٥.٤.١ عبد الله بن شبرمة ١٨
٦.٤.١ حجاج بن أرطاة ١٨
٧.٤.١ الأعمش..... ١٨
٨.٤.١ أبو حنيفة ١٨
٩.٤.١ مسعر بن كدام..... ١٩
١٠.٤.١ يوسف بن إسحاق السبيعي..... ١٩
١١.٤.١ مالك بن مغول..... ٢٠
١٢.٤.١ إسرائيل بن يونس ٢٠
١٣.٤.١ سفيان الثوري ٢٠
١٤.٤.١ زائدة بن قدامة: الثقفي..... ٢١
١٥.٤.١ الحسن بن صالح بن حي..... ٢١
١٦.٤.١ زهير بن معاوية الجعفي. ٢١
١٧.٤.١ شريك بن عبد الله القاضي..... ٢١
١٨.٤.١ أبو الأحوص سلام بن سليم الحافظ..... ٢١
٥.١ أهمية علم الحديث عند علماء الكوفة في النصف الأول من القرن الثاني ٢٢

الفصل الثاني

المقولات النقدية الحديثية التأسيسية عند علماء الكوفة ٢٧

١.٢ مقولات أكدت أهمية الإسناد وفضل طلب علوم الحديث..... ٢٧
٢.٢ مقولات تؤسس لوظيفة النقاد وسلطتهم النقدية..... ٢٩

٣.٢ مقولات تتعلق بالرواة والرواية عنهم ٣٣
٤.٢ مقولات تتعلق بالتمييز بين الروايات من حيث مضمونها ٣٧
٥.٢ مقولات متعلقة بألفاظ رواية الحديث ٤٠
١.٥.٢ جواز ذكر الرواة بالألقاب إذا كان ذلك للتمييز ٤٠
٦.٢ خلاصة الكلام في المقولات الحديثية النقدية التأسيسية ٤١
الفصل الثالث
النقد المتوجه إلى اتصال الحديث وانقطاعه ٤٢
١.٣ طرق أخذ الحديث وتحمله عند علماء الكوفة ٤٢
٢.٣ إثبات سماع الراوي أو نفيه ممن روى عنه ووسائل ذلك ٤٧
١.٢.٣ إثبات سماع الراوي ممن روى عنه ٤٧
٢.٢.٣ نفي علماء الكوفة سماع الراوي ممن روى عنه ووسائل ذلك ٤٩
٣.٣ التدليس ٥٢
١.٣.٣ قبول رواية المدلِّس الثقة إذا صرَّح بالسماع ٥٣
٢.٣.٣ هل يشترط العلم بالسماع من الراوي غير المدلس؟ ٥٤
٣.٣.٣ جواز الرواية بالعنعنة ٥٥
الفصل الرابع
النقد المتوجِّه للضبط ٥٧
١.٤ حفظ علماء الكوفة للحديث وحثهم الطلبة على الحفظ ٥٧
٢.٤ تقييد الحديث بالكتابة ٥٨
١.٢.٤ الكتابة عند علماء الكوفة ٥٨
٢.٢.٤ نقد علماء الكوفة للأحاديث المكتوبة ٦٢
٣.٤ معيار الراوي الضابط وكيفية معرفة الضبط ٦٣
١.٣.٤ معيار الراوي الضابط ٦٣
٢.٣.٤ كيفية الحكم بالضبط على الرواة ٦٣
٣.٣.٤ ألقاب الرواة ٧٠

٤.٤ مسائل متعلقة بضبط الحديث ٧١
١.٤.٤ الرواية بالمعنى ٧١
٢.٤.٤ اختصار الحديث ٧٣
٣.٤.٤ اتباع الراوي الشيخَ في لَحْنِه في الحديث ٧٤
٥.٤ طرق تثبيت المحفوظ وضبط المرويات ٧٦
٦.٤ قوادح في الضبط ٧٨
١.٦.٤ النسيان ٧٩
٢.٦.٤ الخطأ ٧٩
٣.٦.٤ الاختلاط ٨٠
٤.٦.٤ الغفلة وقبول التلقين ٨١
٥.٦.٤ غلبة الاهتمام بالشعر ٨٢
الفصل الخامس
النقد المتوجه إلى العلة ٨٣
١.٥ الإعلال بتفرد الراوي الضعيف ٨٣
٢.٥ الإعلال بشذوذ الثقة ومخالفته لمن هو أوثق منه ٨٤
٣.٥ الإعلال بأن الحديث ليس من أحاديث الراوي ٨٥
٤.٥ الإعلال بوهم الراوي وزيادته في الحديث ٨٦
٥.٥ الإعلال من خلال مقارنة المرويات ٨٧
١.٥.٥ إعلال الرواية المنسوبة للشيخ بمقارنتها بحديث الشيخ نفسه ٨٧
٢.٥.٥ إعلال الرواية بمقارنتها بحديث الناقد نفسه ٨٨
٦.٥ الإعلال بعدم سماع الراوي ممن روى عنه ٩٠
٧.٥ إعلال الروايات من خلال قرائن تظهر للناقد ٩٠
الفصل السادس النقد المتوجه إلى للعدالة ٩١
١.٦ النقد المتوجه إلى بدعة الراوي ٩١
١.١.٦ النقد المتوجه إلى بدعة المرجئة ٩٢

٢.١.٦ النقد الموجه لبدعة الشيعة والرافضة ٩٨
٣.١.٦ النقد الموجه لبدعة القدرية ١١٥
٤.١.٦ النقد الموجه لمن أجاز الخروج على الأمراء الظلمة أو خرج عليهم ١١٨
٥.١.٦ النقد الموجه لبدعة الجهمية والمشبّهة..... ١٢١
٦.١.٦ النقد الموجه لبدعة سب الصحابة ١٢٢
٢.٦ النقد المتجه للكذابين والوضاعين ١٢٣
٣.٦ النقد الموجه إلى الرواة لأسباب أخرى متعلقة بالعدالة..... ١٢٥
٢.٣.٦ النقد الموجه للراوي بسبب تولي القضاء..... ١٢٥
الفصل السابع
دور النقد الحديثي في الكوفة في التأسيس للقواعد النقدية الحديثية..... ١٢٧
١.٧ دورهم في التأسيس لعلم تاريخ الرواة..... ١٢٧
٢.٧ دورهم في تعريف الحديث الصحيح والضعيف ١٢٨
٣.٧ دورهم في تأسيس قاعدة التشديد في رواية أحاديث الأحكام والتجوز فيما سوى ذلك ١٣٠
٤.٧ دورهم في التأسيس للتعامل مع الرواة المدلسين..... ١٣١
الفصل الثامن
معالم وميزات النقد الحديثي في الكوفة ١٣٢
١.٨ معالم النقد الحديثي عند علماء الكوفة ١٣٢
٢.٨ ميزات النقد الحديثي عند علماء الكوفة..... ١٤٠
١.٢.٨ تعاملهم مع الرواة المبتدعة..... ١٤١
٢.٢.٨ استخدامهم الأدوات التاريخية لا الدينية في عملية النقد..... ١٤١
الخاتمة..... ١٤٦
النتائج والتوصيات..... ١٤٦
المصادر والمراجع ١٤٩
السيرة الذاتية..... ١٥٥

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام عليه صلوات الله وسلامه، وبعد:

فبعد وفاة النبي ﷺ انتشرت الفتوح الإسلامية في البلاد على يد الصحابة ﷺ، وبعد فتح عدد من البلاد كالشام والعراق ومصر والجزيرة وفارس وغيرها، استقر عدد كبير من الصحابة في تلك البلدان، وصاروا مرجع الناس في تعليم الإسلام، فانتشر تعليم القرآن، وانتشرت في الوقت ذاته رواية الحديث النبوي الشريف.

ولما ظهرت الفتن التي نتج عنها نشوء الفرق والمذاهب المنحرفة، اتجه بعض أتباع تلك الفرق للكذب على رسول الله ﷺ، فانتشرت ظاهرة الوضع في الحديث النبوي والتي دفعت العلماء إلى البحث في الرواة ونقد أحوالهم، فتُقبل رواية الثقات، وتُرد رواية الكذابين والضعفاء.

وقد طرح الإمام ابن أبي حاتم سؤالًا وأجاب عنه، وكان السؤال عن كيفية معرفة صحيح الآثار من ضعيفها، فبين أن السبيل إلى ذلك يكون من خلال نقد جهابذة العلماء وهم الذين خصهم الله سبحانه بهذه الميزة والفضيلة، التي رزقهم الله إياها بمعرفة الآثار وتمييزها في كل دهر ووقت.[1] فحفظ الله السنةَ بأهل الحديث الذين ميّزوا الصحيح من الضعيف.

وكان من بين تلك البلدان التي استقر فيها عدد كبير من كبار الصحابة: مدينة الكوفة، والتي استقر فيها عليّ بن أبي طالب (ت: ٤٠هـ) وعبد الله بن مسعود (ت: ٣٣هـ) وسعد بن أبي وقاص (ت: ٥٥هـ)، وغيرهم من الصحابة ﷺ، هذا وآخر الصحابة وفاة هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الذي توفي سنة (١١٠ هـ)، وهو آخر إنسان رأى رسول الله عليه الصلاة والسلام في الدنيا.[2] فإن كانت وفاته في مطلع القرن الهجري الثاني، فهذا يعني تميز مطلع القرن الهجري الثاني بوجود عدد كبير من التابعين الذين رأوا الصحابة ورووا عنهم.

ولأن مدينة الكوفة قد استقر فيها عدد كبير من أصحاب رسول الله ﷺ، كانت هذه المدينة

---

[1] أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٥٢م)، شمس/٢ الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣. (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م)، ٤/٤٥٩.

ولأن مدينة الكوفة سكنها عدد ليس بالقليل من الصحابة عليهم رضوان الله، كانت هذه المدينة –وفي تلك الفترة الزمنية– حريَّة أن تُدرس، ويُدرس منهج نقد الحديث فيها، فلهذا كان هذا البحث الذي يرجو الباحث أن يسدَّ ثغرة في باب دراسة النقد الحديثي في مدن الراوية.

مشكلة الدراسة

لا يخفى أن مدينة الكوفة حظيت بالاهتمام الكبير من الباحثين في الجانب الفقهي واللغوي أما الجانب الفقهي فإنّ مدرسة الرأي التي كان مقرها الكوفة وعلى رأسها الإمام أبو حنيفة (ت: ١٥٠هـ) قد حظيت بالدراسة منذ نشأتها إلى زمننا هذا، بل كان لها من التأثير الكبير أن صار المذهب الحنفي الذي نشأ في مدينة الكوفة أحد المذاهب الفقهية الأربعة المعتمدة في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا.

أما الجانب اللغوي في مدينة الكوفة فتعد مدرستها النحوية من أوائل المدارس النحوية، وقد توجهت أقلام كثير من العلماء القدماء والمعاصرين إلى دراسة تلك المدرسة فأُلفت كثير من الكتب والدراسات في النقد اللغوي والأدبي عند علماء الكوفة، ومقارنة منهج علمائها بمنهج علماء البصرة.

أما النقد الحديثي عند علماء الكوفة فلم يحظَ بتلك الأهمية عند الباحثين، ولعل سبب هذا قلة الخلافات المنهجية بين محدثي الكوفة وغيرهم من المحدثين في بلدان الرواية الأخرى، الأمر الذي قد يكون سببًا في عدم تسليط الضوء نحو منهج علماء مدينة الكوفة خاصة؛ إذ المستقر قلة الخلاف بين المحدثين في نقد الرواة والروايات.

فلندرة الدراسات المعنية في دراسة النقد الحديثي عامة، وعند علماء الكوفة خاصة كانت هذه الدراسة، التي يرى الباحث أن قلة الاختلافات بين علماء الحديث في بلدان الرواية لا يعني عدم وجوده، أو عدم وجود منهج اتبعه علماء الحديث في النقد الحديثي للرواة والروايات.

فتتمثل مشكلة البحث في دراسة النقد الحديثي في مدينة الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني، وهي فترة زمنية مهمة، حيث فيها التابعون الذين رأوا الصحابة ورووا عنهم، وفيها كبار تابعي التابعين، وإضافة إلى الفترة الزمنية المهمة، فإنّ البحث يدرس النقد الحديثي

في مدينة مهمة لها خصوصيتها، وهي الكوفة، التي تختلف عن غيرها من المدن التي انتشرت فيها رواية الحديث، حيث التنوع المذهبي، فالكوفة معلوم وجود التشيع فيها، وفيها كذلك مدرسة الرأي، فأبو حنيفة وأصحابه في الكوفة، وفيها مدرسة أهل الحديث، فسيعنى البحث بمسألة النقد الحديثي في هذه المدينة التي لها من الخصوصية ما يجعل تخصيصها بالدراسة أمرًا غاية في الأهمية.

أسئلة البحث

يتفرع عن سؤال البحث الرئيس الذي يهدف إلى دراسة النقد الحديثي في مدينة الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني، أسئلة تُلخَّص بالآتي:

- مَن هم أهم النقاد الذين كانوا في الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني، وما هي مقولاتهم النقدية؟
- كيف تعامل علماء الكوفة مع كثرة الرواة المبتدعة فيها؟
- هل يمكن استنباط منهج نقدي حديثي من خلال دراسة مقولات علماء الكوفة؟
- هل أسهم النقد الحديثي في الكوفة في التأسيس للقواعد النقدية الحديثية.

أسباب اختيار الموضوع

ومما دفع الباحث لاختيار الموضوع ما يلي:

- قلة الدراسات التي تُعنى بالنقد الحديثي عامة، وبطبيعة النقد في بلدان الرواية خاصة.
- الحاجة إلى دراسات تبحث في مسألة النقد الحديثي في العصور الأولى للرواية؛ لإثبات أن النقد الحديثي صاحبَ انتشار الرواية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة النقد الحديثي في مدينة الكوفة في النصف الأول القرن الهجري الثاني، من خلال البحث في المقولات النقدية لمحدثي الكوفة في تلك الفترة الزمنية، وتبيين أهمية النقد في الكوفة في التأسيس لعلوم الحديث عامة، ولعلم النقد الحديثي خاصة، كما يهدف البحث لاستنباط سمات النقد الحديثي في الكوفة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في جانبين:

جانب نظري: وفيه إظهار اجتهاد العلماء وتحرّيهم في حفظ الحديث النبوي الشريف، وتبيين الوسائل والطرق التي اتبعوها في حفظ السنة النبوية، وكيف تعامل علماء الكوفة –خاصة– مع الرواة في ظل وجود تنوع مذهبي في مدينتهم، كما تأتي أهمية البحث في تأكيده أن النقد الحديثي للرواة والروايات كان موجودًا في العصر الذي سبق الانتشار الواسع للنقد في النصف الثاني من القرن الهجري الثاني، فتظهر أهمية البحث في دراسته لطبقة مهمة، في فترة زمنية مهمة، في مدينة في غاية الأهمية.

وجانب تطبيقي: وهو أن دراسة النقد الحديثي في الكوفة يمكن أن يساعد في فهم الأدوات التي استخدمها علماء الكوفة في النقد الحديثي، كما يمكن أن يسهم دراسة النقد في الكوفة في تجلية دور الكوفة في التأسيس لعلم النقد الحديثي عامة.

منهجية البحث

سيتبع الباحث في دراسته المناهج التالية:

– **المنهج الاستقرائي**: ويقوم هذا المنهج على ويقوم هذا المنهج على ملاحظة ظواهر معينة ثم تجميع البيانات حولها بهدف التوصل إلى علاقات كلية ومبادئ عامة[٣]، وقد تتبع الباحث علماء الكوفة في تلك النصف الأول من القرن الهجري الثاني في كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي، الذي تم اختياره لأنه لم يقتصر على ترجمة محدثي الكوفة، بل ذكر فقهاء الكوفة أيضًا، وهذا البحث سيذكر مساهمة فقهاء الكوفة في النقد الحديثي أيضًا.

ولأنه ليس كل عالم قد تكلم في النقد الحديثي، فقد جمع الباحث أسماء العلماء الذين تكلموا في الرواة والروايات بهدف استخراج المقولات النقدية المفسَّرة منها خاصة؛ فهي التي يمكن فهم منهج الناقد منها، وكان ذلك من خلال البحث في كتب الجرح والتعديل والعلل والتراجم والتاريخ؛ ككتابي الجرح والتعديل وعلل الحديث لابن أبي حاتم، والثقات للعجلي، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وكتابَي الثقات والمجروحين وكلا الكتابين لابن حبان، وغيرها من الكتب.

---

[٣] مُحَمَّد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط٣. (صنعاء: دار الكتب، ٢٠١٩م)، ٧٣.

– **المنهج التاريخي**: بعد جمع الباحث لأسماء محدثي الكوفة في فترة النصف الأول من القرن الهجري الثاني، والذين بلغ عددهم ما يزيد عن ثمانين عالماً، سيلحظ القارئ أن الدراسة قد تركزت في أقوال ثمانية عشر عالماً من علماء الكوفة، والسبب في هذا أن المحدثين ليسوا كلهم نقادًا، وهذا أمر معلوم من تاريخ أهل الحديث، فإن النقاد المتكلِّمون في الرجال هم الأقل من بين المحدثين.

كما سيلاحظ أن أكثر من ورد عنهم كلام من علماء الكوفة هو سفيان الثوري، وذلك في المقولات التأسيسية والمقولات التفصيلية، ثم الأعمش، وبعده بقية علماء الكوفة.

– **المنهج الاستنباطي**: وهو العمل الذي يهدف إلى وضع نظرية علمية معينة أو تركيبها أو بناء قاعدة[٤]، ويقوم الباحث من خلال هذا المنهج باستنتاج بعض النتائج الحديثية أو الآراء فيما يتعلق بالمقولات النقدية التي تم جمعها من خلال المنهج الاستقرائي.

– **المنهج التحليلي** وهو منهج يعتمد على استيعاب الظاهرة أو القضية ثم محاولة تحليلها على ضوء القاعدة أو النسق السائد فيها للوصول إلى النتائج.[٥] وهو منهج اعتمده الباحث في تحليل المقولات النقدية للعلماء للوقوف على طبيعة النقد في تلك الفترة الزمنية في مدينة الكوفة.

مصطلحات الدراسة

النقد: وقد عرفه لغة الإمام ابن منظور بأنه خلاف النسيئة، ثم بيّن أن التنقاد وكذلك النقد معناه تمييز الدراهم والدنانير وإخراج الزائف منها من الصحيح[٦]. ويمكن من خلال المعنى اللغوي استنباط المعنى الاصطلاحي للنقد الحديثي، فيقال: هو البحث في حال الراوي والرواية وتمييز المقبول من ذلك من المردود، وهو بهذا التعريف أوسع من الجرح والتعديل، فالجرح والتعديل يتجه نحو الرواة فقط، لا المرويات.

المقولة الحديثية النقدية: يقصد الباحث بالمقولات النقدية: ما نقد به النقاد الروايات أو

---

[٤] عبد الزهرة البندر، **منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي وأصوله وتطوره**، ط١. (دار الحكمة: ١٩٩٢م)، ٣٧.

[٥] فريد الأنصاري، **أبجديات البحث في العلوم الشرعية**، ط١. (الدار البيضاء: منشورات الفرقان، ١٩٩٧م)، ٦٣.

[٦] مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، ط٣: (بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ)، ٤٢٥/٣.

الرواة، تصحيحًا أو تضعيفًا، توثيقًا أو تجريحًا، والمقولات نوعان: مفسرة وغير مفسرة، فالمفسرة منها هي ما وضّح فيها الناقد سبب التصحيح أو التضعيف، أو سبب التوثيق والتجريح، أما غير المفسرة فذكر فيها الناقد الحكم على الراوي أو الرواية دون تبيين سبب التعديل أو التجريح فيما يخص الرواة، أو التصحيح أو التضعيف فيما يخص المرويات.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: مدينة الكوفة، والتي تم اختيارها لأنها مدرسة علمية عريقة، فيها كبار الصحابة، ثم التابعون، وفيها اختلاف مذهبي، بين أهل الرأي وأهل الحديث، وكذلك اختلاف عقدي حيث تعتبر مدينة الكوفة من المدن التي كثر فيها التشيع، فتستحق هذه المدينة أن تدرس في جانب رواية الحديث.

الحدود الزمانية: النصف الأول من القرن الهجري الثاني، وقد اختار الباحث هذه الفترة للأهمية البالغة لها، حيث تعد فترة كبار وأواسط التابعين، وكبار أتباع التابعين.

الحدود الموضوعية: هي المقولات النقدية للنُّقّاد الذين كانت أكثر حياتهم في النصف الأول من القرن الهجري الثاني، أو الذين عاشوا طرفًا صالحًا من حياتهم في النصف الأول، كما عاش آخر حياته فيه.

وسيلاحظ أن أكثر من ورد عنه مقولات من علماء الكوفة هما: سفيان الثوري والأعمش، وذلك في كل من المقولات الحديثية النقدية التأسيسية، أو في المقولات التفصيلية، وليس النقل عنهما خاصة متعمدًا من الباحث، إنما في أكثر موضوعات الدراسة لم يرد فيها مقولات إلا عن سفيان الثوري أولًا، ثم عن الأعمش ثانيًا، فالدراسة استقصت –قدر الإمكان– كل ما ورد عن علماء الكوفة في تلك الفترة الزمنية.

الدِّراسات السَّابقة

لم يقف الباحث على دراسة أفردت هذا الموضوع بالبحث بالحدود التي تم بيانها، وإنما تمت معالجة بعض القضايا التي يتناولها البحث ضمن دراسات تناولت منهج النقد الحديثي بوجه عام أو تخصصت بدراسة منهج النقد عند أحد العلماء الذين تناولت الدراسة نقدهم، ومن أهم تلك الدراسات:

١. "مدرسة الحديث في الكوفة"، للأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة، وهذا الكتاب

أصله رسالة دكتوراة في الحديث النبوي وعلومه في جامعة الأزهر، نوقشت عام ١٩٨٠م.
قسم الباحث كتابه إلى ثلاثة أبواب وعدد من الفصول، فتكلم في الباب الأول عن تاريخ الكوفة والحركة العلمية والمذهبية فيها، أما في الباب الثاني فتكلم عن الكوفيين وجهودهم في خدمة الحديث الشريف، فتكلم في الفصل الأول عن الصحابة الذين نزلوا في الكوفة، ثم في الفصل الثاني ساق أسماء حفاظ الكوفة، فترجم لعشرين من مشاهيرهم، وسرد أسماء بقية الحفاظ دون ترجمة، أما الفصل الثالث فخصصه للأسانيد الصحيحة والضعيفة في الكوفة، وفي الفصل الرابع تكلم عن تدوين السنة في الكوفة منذ عهد الصحابة إلى عهد التصنيف، أما في الفصل الخامس فتكلم فيه عن الرحلة من الكوفة وإليها، وختم الباب الثاني بفصل تكلم فيه عن مصطلح الحديث في الكوفة، أما في الباب الثالث فقد خصصه لما وجه لمدرسة الكوفة من نقد من ناحية الوضع الذي وُجّه إلى الرواية في الكوفة، ومن ناحية التدليس والإرسال الذي عُرف به رواة الكوفة، ثم ختم بحثه بما توصل به من نتائج.
ويلاحظ أن هذه الدراسة تخصصت بمدرسة الحديث في الكوفة، فتناولت الدراسة مسألة الرواية والأسانيد ومصطلح الحديث ورد الطعون الموجهة لرواية أهل الكوفة، وكانت غير مختصة بفترة زمنية معينة من تاريخ الكوفة.
بينما تميزت دراسة الباحث بمسألة النقد خاصة من بين بقية مسائل علوم الحديث، وفي مدينة الكوفة في فترة معينة وهي فترة النصف الأول من القرن الهجري الثاني.
٢. "منهج النقد عند المحدثين – نشأته وتاريخه"، تأليف الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، وقد صدر هذا الكتاب سنة ١٩٧٥م، وقد قسمه المؤلف إلى سبعة أبواب، فتكلم فيه عن النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه وأدواره، ثم تكلم عن مفهوم العدالة وطرق معرفتها، ثم عن الضبط والإتقان والطريق إلى معرفتهما، ثم تكلم عن النقد العقلي عند المحدثين، ثم قارنَ بين مناهج نقد الحديث ونقد التاريخ، ثم رد الشبه التي طعنت في منهج المحدثين بسبب تعديلهم لكافة الصحابة، ثم ختم بحثه بالكلام عن المستشرقين وموقفهم من منهج المحدثين.
وكذلك هذه الدراسة يلاحظ أنها كانت مخصصة لمسألة النقد عند علماء الحديث من حيث نشأته وتاريخه، ولم تدرس النقد بتفصيل في منطقة الكوفة، وهو ما ميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة.
٣. "أقوال الإمام سفيان الثوري في الرجال – دراسة ونقد"، للباحث: يوسف غانم عبد الله

زعرب، وهي رسالة قدمت استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية في غزة، عام ٢٠١٧م. وقد قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة ثم أربعة فصول، فابتدأ بالتعريف بالإمام سفيان الثوري والحياة السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية في عصره، ثم تكلم عن علم النقد والرجال ونشأته وطبقات النقاد، ثم انتقل للحديث عن معرفة الإمام سفيان الثوري بأحوال الرواة ومكانتهم وبلدانهم وعقيدتهم واستخلص خصائص منهج الإمام الثوري في حديث عن أحوال الرواة، ثم أفرد فصلين: فصل للحديث عن أقوال الإمام سفيان الثوري في جرح الرواة، وفصل في أقواله في تعديل الرواة، وتتبع الرواة الذين جرحهم أو عدّلهم، ثم استخراج خصائص منهجه في ختام كل فصل. ثم ختمت الدراسة بنتائج وتوصيات، وعلاقة هذه الدراسة بالبحث أن الإمام سفيان هو أبرز نُقّاد الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني.

وأما هذه الدراسة فقد كانت حول منهج أبرز علماء الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني وهو سفيان الثوري، فتناولت أقواله في توثيق الرواة أو تجريحهم، لكنها كانت في غالبها مجرد سرد لأقوال سفيان في الرواة، فيذكر من وثقه سفيان ومن ضعفه، وألفاظه في التعديل والتجريح، وأقوال بقية العلماء في الرواة، وهل وافقهم سفيان أم خالفهم، فكان فيها الإحصاء طاغيًا، مع قلة التحليل وندرته.

في حين تميز البحث عن هذه الدراسة أنه لن يقتصر عن دراسة الإمام سفيان الثوري، بل سيدرس مسألة النقد في مدينة الكوفة عند جميع النقاد الذين تكلموا في الرجال المقولات النقدية عامة، ومما يميز هذا البحث أنه استخرج الأقوال النقدية ورتبها وحللها الأمر الذي أمكن معه ملاحظة معالم منهج نقدي حديثي في الكوفة في تلك الفترة.

هيكل البحث

يتناول المدخل الإطار العام للدراسة، أما الفصل الأول فيتحدث عن الحركة العلمية في مدينة الكوفة، وأهمّ الصحابة والتابعين الذين سكنوا فيها، ثم تراجم علماء الكوفة الذين شملتهم الدراسة، ويختم الفصل بالحديث عن أهمية علم الحديث عند علماء الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني.

وأما الفصل الثاني فسيخصص للحديث عن المقولات التأسيسية لعلماء الكوفة، وتقسيمها

إلى محاور أربعة، متعلقة بأهمية الإسناد، ومقولات مؤسسة لوظيفة النقاد في المجتمع المسلم، ومتعلقة بالرواة والروايات، ومميزة بين أنواع الروايات.

في حين سيكون الفصل الثالث مخصصًا للحديث عن نقد علماء الكوفة الموجه لاتصال الحديث وانقطاعه، وطرق تحمل الحديث عندهم، ونقدهم لسماع الرواة لما يروونه، والنقد الموجه للتدليس.

أما الفصل الرابع فسيتحدث عن نقد علماء الكوفة الموجه لضبط الرواة، من حيث أهمية الضبط والحفظ عندهم، وتقييد الحديث بالكتابة، وضوابط الراوي مقبول الحديث، وطرق تثبيت المحفوظ، وقوادح الضبط، إضافة إلى الرواية بالمعنى، واختصار الحديث.

وأما الفصل الخامس فسيتكلم عن النقد المتوجه إلى العلة، من حيث إعلال تفرد الراوي الضعيف، وشذوذ الثقة ومخالفته لمن هو أوثق منه، وإعلال الحديث بأنه ليس من أحاديث الراوي، والإعلال من خلال مقارنة المرويات، وبعدم سماع الراوي لما رواه، والإعلال برفع الموقوف.

بينما يتكلم الفصل السادس عن النقد المتوجه إلى للعدالة، وسيتكلم عن النقد الموجه لبدعة الرواة، وللكذابين والوضاعين، والنقد الموجه لأسباب مختلف في تأثيرها في الرواة.

في حين أن الفصل السابع كان مخصصًا للحديث عن الدور التأسيسي للنقد الحديثي في الكوفة في لعلوم الحديث، أما الفصل الثامن فكان مخصصًا للحديث معالم وسمات النقد الحديثي في الكوفة.

وفي نهاية الدراسة: الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول
الحركة العلمية في مدينة الكوفة

امتازت الكوفة عن بقية الأمصار الإسلامية في القرن الأول بكثرة الصحابة الذين سكنوها، الأمر الذي جعلها مركزًا علميًّا بارزًا في العالم الإسلامي، منذ نشأتها في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، والنظر في نشأة الكوفة والحركة العلمية فيها مهم لمعرفة أهمية علم الحديث فيها ضمن بقية العلوم في القرن الأول، ثم المرحلة الزمنية التي ستبحثها الدراسة من القرن الثاني.

١.١ نشأة مدينة الكوفة وفضائلها

أنشأ سعد بن أبي وقاص مدينة الكوفة سنة ١٧هـ[٧] في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، وسميت الكوفة لاستدارتها. وقيل: سُميت الكوفة كوفة لاجتماع الناس بها[٨]وقيل غير ذلك في سبب تسميتها.

وقد روي في فضائل الكوفة آثار عن الصحابة ﷺ، ومن ذلك:

قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ كتب: "إلى أهل الكوفة إلى رأس أهل الإسلام،[٩] وذكر عمر أهل الكوفة فقال: "رمح الله وكنز الإيمان وجمجمة العرب".[١٠]

وقول عليّ بن أبي طالب ﷺ أنه قال: "الكوفة جمجمة الإسلام".[١١]

وقول سلمان الفارسي ﷺ قال: "الكوفة قبة الإسلام وأهل الإسلام".[١٢]

٢.١ الحركة العلمية في الكوفة

سكن الكوفة عدد كبير من الصحابة ﷺ، بلغوا ألفًا وخمسمئة صحابي،[١٣]وهذا العدد الكبير من الصحابة في بلد حديث النشأة يعني بالضرورة تميز الكوفة عمّا سواها من الأمصار،

---

[٧] مُحَمَّد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري**، ط٣. (بيروت: دار التراث، ١٣٨٧هـ): ٤٢/٤.

[٨] ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، **معجم البلدان**، ط٢. (بيروت: دار صادر، ١٩٩٥م): ٤٩٠/٤.

[٩] ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، ط١. (بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م): ٥/٦.

[١٠] **المصدر السابق**: ٥/٦.

[١١] **المصدر السابق**: ٦/٦.

[١٢] **المصدر السابق**: ٦/٦.

وهذا التميز كان نتيجة لاهتمام الخلفية الثاني عمر بها؛ ذلك أنه لما فُتحت العراق في عهده وبعد أن أنشأ مدينة الكوفة فيها أسكن حولها الفُصح من قبائل العرب، وأرسل إليهم ابن مسعود ليعلِّم أهلَ الكوفة القرآن ويعلمهم الفقه.[١٤]

ولا تخفى منزلة ابن مسعود العلمية بين الصحابة، فعُني عناية لا مزيد عليها بتعليم الناس الفقه والقرآن، وكان ذلك من وقت أن بُنيت الكوفة حتى آخر عهد عثمان، فامتلأت الكوفة بالقرّاء، والفقهاء المحدثين، حتى وصل عدد تلامذة ابن مسعود إلى أربعة آلاف تلميذ، فلما تكلم السرخسي (ت: ٤٨٣هـ) عن تأثير عبد الله بن مسعود في الكوفة ذكر أن أربعة آلاف تلميذ كانوا يتعلمون على ابن مسعود، ولما رآهم علي ﷺ بيّن له أنه قد ملأ الكوفة فقهًا وعلمًا.[١٥]

وهذا العدد الكبير من الطلبة نبغ منه عدد ليس بقليل، فقد ذكر إبراهيم التيمي (ت: ١١٠هـ) أنه كان في الكوفة من أصحاب ابن مسعود ستين شيخًا.[١٦]

وصار طلاب ابن مسعود يُعرفون بنسبتهم إليه فيقال "أصحاب ابن مسعود"، الذين أثنى عليهم عليٌّ بأنهم يعتبرون سُرجًا للكوفة.[١٧] وصار لهم من المكانة أن أُثني عليهم بأنهم أصدق من يروي عن عليٍّ كما ذكر ذلك مغيرة الضبي (ت: ١٣٣هـ).

ولم يكن ابن مسعود وحده في مهمة تعليم أهل الكوفة، فقد كان معه من الصحابة سعد بن أبي وقاص (ت: ٥٥هـ) وحذيفة بن اليمان (ت: ٣٦هـ) وعمار بن ياسر (ت: ٣٧هـ) وسلمان الفارسي (ت: ٣٤هـ) وأبو موسى الأشعري (ت: ٤٤هـ) ﷺ.

---

[١٣] العجلي أبو الحسن أحمد بن عبد الله، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١. (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٩٨٥م): ٥١٧.

[١٤] **فقه أهل العراق وحديثهم**: ٤٠، ٤١.

[١٥] مُحَمَّد بن أحمد السرخسي، **المبسوط**، بدون طبعة. (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣م) ٦٨/١٦، **وفقه أهل العراق وحديثهم**: ٤١.

[١٦] **الطبقات الكبرى**: ١٠/٦.

[١٧] **المصدر السابق**: ١٠/٦.

ثم أكمل علي بن أبي طالب تفقيه أهل الكوفة إلى أن بلغت أعلى الدرجات بين الأمصار الإسلامية، يقول الكوثري (ت: ١٩٥٢م) إن الكوفة أصبحت في كثرة الفقهاء والمحدثين والقائمين بعلوم القرآن والعربية لا مثيل لها بين جميع أمصار المسلمين، خاصة بعد أن صارت عاصمة الخلافة على عهد عليّ، وبعد انتقال فقهاء الصحابة.[١٨]

فمما مضى يُعلم أن الذي انتشر في الكوفة في عهد الصحابة من العلوم: القرآن الكريم والعلوم المتعلقة به كالقراءات مثلًا، ورواية الحديث النبوي، والفقه.

أما القرآن الكريم ونشاط طلابه في الكوفة، فيكفي أن يعلم أن ابن مسعود هو الذي أُرسل إليها ليعلم أهلها القرآن الكريم فيها، وابن مسعود هو أحد الأربعة الذين أرشد رسول الله ﷺ إلى أخذ القرآن منهم، فقد ذكر مسروق (ت: ٦٢هـ) أنهم أتوا عبد الله بن عمرو (ت: ٦٣هـ) فتحدثوا فذكروا ابن مسعود، فبيّن لهم عبد الله بن عمرو حبَّه لابن مسعود بعد سماعه من النبي ﷺ أمرًا بأخذ القرآن من أربع فبدأ بذكر ابن مسعود.

فنتحدث إليه فذكرنا يومًا عبد الله بن مسعود، فقال: لقد ذكرتم رجلًا لا أزال أحبه بعد شيء سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (خذوا القرآن من أربعة: من ابن أم عبد) فبدأ به (ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وسالم مولى أبي حذيفة)".[١٩]

وكذلك كان في الكوفة أبو عبد الرحمن السُّلمي (ت: ٧٢ هـ) الذي أخذ القرآن عرضًا عن كبار الصحابة.[٢٠] ثم فرّغ السلمي نفسه فعلّم القرآن لأهل الكوفة أربعين سنة.[٢١]

ومما يبين مكانة الكوفة في علوم القراءات أن ثلاثة من الأئمة السبعة كوفيون وهم عاصم (ت: ١٢٧هـ)، وحمزة (ت: ١٥٦هـ) والكسائي: علي بن حمزة (ت١٨٩هـ)، وزد عليهم من

---

[١٨] **فقه أهل العراق وحديثهم**: ٤٢.

[١٩] مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م): ١٩١٣/٤.

[٢٠] **سير أعلام النبلاء**: ٢٦٨/٤.

[٢١] أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. بدون طبعة، (مصر: دار السعادة، ١٩٧٤م): ١٩٢/٤.

أتى بعدهم في القرن الثاني وهو خلف بن هشام (ت: ٢٢٩هـ) وهو أحد القراء العشرة، فحظيت الكوفة بأربع من كبار القرّاء الذين كانت إليهم الرئاسة في تعليم القرآن الكريم.[٢٢]

أما النشاط اللغوي في الكوفة في القرن الأول، والذي نتج عنه بعد ذلك مدرسة الكوفة النحوية، فيمكن القول إنه في القرن الأول أثر انشغال الكوفة بالفقه، والقراءات، ورواية الشعر على نشاطهم اللغوي، وهذا الأمر جلّاه شوقي ضيف (ت: ٢٠٠٥هـ) بأن الكوفة قد تركت تنقيط المصحف للبصرة، وكذلك النحو والصرف، وذلك بسبب انشغال الكوفة بالفقه وأصوله وفتاوى ومقاييس الفقه، وكذلك اهتمت الكوفة بقراءات القرآن وروايتها رواية دقيقة، وهذا الذي جعل الكوفة تحظى بمذهب أبي حنيفة الفقهي، وكذلك بثلاثة قراء من القراء السبع الذين انتشرت في العالم الإسلامي، كما اهتمت الكوفة اهتمامًا بالغًا بالأشعار وروايتها.[٢٣]

والكوفة وإن تأخرت عن البصرة في النحو في القرن الهجري الأول إلا أن القرن الثاني كان فيها عدد من كبار علماء اللغة والنحو، ومنهم أبان بن تغلب (ت: ١٤١ هـ) وله كتاب في غريب القرآن،[٢٤] والمفضل الضبي الكوفي (ت: ١٧١ هـ)، وله كتاب معاني الشعر، وكتاب الأمثال، وكتاب الألفاظ، كتاب العروض،[٢٥] وأبو عبد الله القاسم بن معن المسعودي (ت: ١٧٥هـ).[٢٦]

ومما يبين مكانة الكوفة في النحو ما قاله عفان بن مسلم الأنصاري (ت: ٢٢٠هـ) حيث يقول: "فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر .. وما رأينا بالكوفة لحّانًا مُجَوِّزًا".[٢٧]قال الكوثري في

---

[٢٢] **فقه أهل العراق وحديثهم**: ٥٢.

[٢٣] شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، **المدارس النحوية**، (دار المعارف): ١٥٣.

[٢٤] الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م): ١٩٩/٥.

[٢٥] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، ط:١. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٢٧١٢/٦.

[٢٦] **سير أعلام النبلاء**: ١٩١/٨.

[٢٧] الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن الفارسي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، ط٣. (بيروت: دار الفكر)، ٥٨٠.

معناه: "أي متسامحًا في الرواية متساهلًا في الضبط والإتقان".[٢٨]فأن يلبث عفان بن مسلم أربعة أشهر في الكوفة ويجالس فيها الكثير من أهل الكوفة ولا يسمع فيها رجلًا يلحن، فذلك دليل على رسوخ أهل الكوفة في النحو.

أما النشاط الفقهي، فتعد الكوفة مركزًا لمدرسة فقهية عريقة وهي مدرسة أبي حنيفة، أحد أئمة المذاهب الأربعة، ويعود الفضل في تفقيه أهل الكوفة إلى عبد الله بن مسعود كما سبق ذكره، والذي تلقى الفقه عليه عدد من التابعين الذين صاروا أعلامًا في الفقه، ومنهم علقمة (ت: ٦٢ هـ)، ومسروق (ت: ٦٣ هـ)، وعمرو بن شرحبيل الهمداني (ت: ٦٣ هـ)، والحارث الأعور (ت: ٦٥ هـ)، وعَبيدة السلماني (ت: ٧٢ هـ)، والقاضي شريح بن الحارث (ت: ٧٨ هـ). ثم تلقى العلم عن أصحاب ابن مسعود عدد كبير من تابعي التابعين، كان من أبرزهم من علماء الكوفة: إبراهيم التيمي (ت: ٩٢هـ)، وسعيد بن جبير (ت: ٩٥هـ)، وإبراهيم النخعي (ت: ٩٥هـ)، والشعبي (ت: ١٠٤هـ) والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (ت: ١١٦هـ). ثم تلقى عنهم الفقه عدد من كبار الفقهاء مثل حماد بن أبي سليمان (ت: ١١٩هـ)، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن أبو ليلى (ت: ١٤٨)، وأبو حنيفة (ت: ١٥٠هـ).[٢٩]

أما المذهب الحنفي الذي كان مركزه الكوفة وإمامه أبو حنيفة فقد ذكر الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) أن الفقه في الكوفة انتقل من علي وكذلك ابن مسعود، إلى علقمة وإبراهيم ثم حماد، ثم أبي حنيفة وصاحبيه.[٣٠]

أما طلب الحديث فقد كان الأكثر انتشارًا في الكوفة، فقد كان طلبة الحديث يربون على طلبة الفقه، فقد ذكر أنس بن سيرين (ت: ١١٨هـ) "أنه أتى الكوفة فرأى في الكوفة من يطلب الحديث عددًا كبيرًا يبلغ أربعة آلاف طالب، في حين كان هناك أربعمئة طالب قد فقهوا.[٣١]وهذه الرواية وإن ظهر بها قوة الحركة العلمية في الكوفة، إلا أنه قد وضحت أيضًا

---

[٢٨] **فقه أهل العراق وحديثهم**: ٥١. نقله عنه مشافهة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وأثبته في حاشية الكتاب.

[٢٩] شاويش مراد، "**أثر الصحابة على فقه أهل الكوفة وثقافتها عبد الله بن مسعود أنموذجًا**"، **Doğu Anadolu Sosyal Bilimlerde Eğilimler**، م:٤. ع:٢. (٢٠٢٠): ٥٢.

[٣٠] **سير أعلام النبلاء**: ٢٣٦/٥.

[٣١] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٥٨١.

كثرة طلاب الحديث مقابل طلاب الفقه، الذين كانت نسبة طلاب الفقه إلى طلاب الحديث واحد إلى عشرة. وربما يكون ما عناه أنس أن النجباء من الطلاب الأربعة آلاف هم أربعمئة، فيكون قصد بالفقه الفهم والنجابة.

وعلى كلا المعنيين فكلام أنس بن سيرين دليل على كثرة طلاب الحديث في الكوفة، وابن سيرين الذي نقل هذا توفي سنة ١٢٠ للهجرة، وهذا يعني أن حركة رواية الحديث وكذلك الفقه كانت نشطة بشكل كبير في مطلع القرن الثاني.

وهذا النشاط الحديثي استمر وزاد بشكل أكبر بعد ذلك في القرن الثاني وبداية القرن الثالث، فقد ذكر عفان بن مسلم –وهو من شيوخ أحمد والبخاري وغيرهم كثير–، والذي وُلد سنة أربع وثلاثين ومائة هجرية، وتوفي سنة عشرين ومائتين هجرية، أنه قدم هو وأصحابه الكوفةَ فأقاموا مدة أربعة أشهر، كانوا يستطيعون أن يكتبوا مئة ألف حديث لو أرادوا ذلك، لكنهم لم يكتبوا إلا قريبًا من خمسين ألف حديث،[٣٢] وعلّق الكوثري على هذا الأثر بأنه ينبغي ملاحظة كثرة الأحاديث التي ذكرها عفان ومقارنة ذلك مع مسند أحمد الذي هو أقل من ذلك بكثير، فهل يعد الكوفة قليل الحديث.[٣٣]

أما سبب كثرة انتشار رواية الحديث في الكوفة فيعود لأسباب أهمها كثرة عدد الصحابة الذين سكنوا الكوفة، ثم أن رواية الحديث لم تكن مقتصرة على نقل الأحاديث النبوية، بل نقل آثار الصحابة وفتاواهم، ثم إن المدرسة الفقهية في الكوفة كان الرواية أهم أركانها، فاعتمادها على تفسير القرآن من قبل الصحابة يحتاج إلى الرواية، واعتمادهم على الحديث النبوي في استنباط الأحكام أو على عمل الصحابة واجتهادهم وكل ذلك يحتاج إلى الرواية، فلهذا كانت رواية الحديث ونقله هي الأكثر انتشارًا في الكوفة.

وفيما يلي مشاهير الصحابة وحفاظ التابعين الذين سكنوا الكوفة، ثم ترجمة علماء الكوفة الذين ستشملهم هذه الدراسة:

---

[٣٢] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٥٨٠.

[٣٣] **فقه أهل العراق وحديثهم**: ٥١.

٣.١ مشاهير الصحابة والتابعين الذين سكنوا الكوفة

١.٣.١ مشاهير الصحابة الذين سكنوا الكوفة

نزل الكوفة عدد كبير من الصحابة، ومن أشهر الصحابة الذين نزلوا الكوفة فهم:
عليّ وسعد وابن مسعود وعمار بن ياسر وسلمان والمغيرة والبراء وحذيفة بن اليمان وجرير البجلي وأبو موسى الأشعري ﷺ.[٣٤] وذكر مؤلف كتاب "مدرسة الحديث في الكوفة" إضافة لما ذُكِرَ من الصحابة اسم ٣١٧ صحابيًا.[٣٥]

٢.٣.١ مشاهير حفاظ التابعين الذين سكنوا الكوفة

أما أشهر التابعين الذين سكنوا الكوفة فهم علقمة ومسروق الهمداني وعَبيدة والأسود وإبراهيم النخعيان وابن جبير والشعبي وأبو بردة وعلي بن ربيعة أبو المغيرة الوالبي وصلة بن زفر العبسي والحكم بن عتيبة الكندي وأبو إسحاق السبيعي ومنصور بن المعتم والأعمش وأبو حنيفة وغيرهم.[٣٦]

٤.١ تراجم علماء الكوفة الذين ستشملهم الدراسة

١.٤.١ أبو إسحاق السبيعي:

هو عمرو بن عبد الله ابن ذي يحمد. أبو إسحاق السبيعي الكوفي الإمام الحافظ التابعي، محدث الكوفة وعالمها. وُلد آخر سنتين من خلافة عثمان، ورأى علي بن أبي طالب يخطب.[٣٧]

كان عالمًا عابدًا حجة، وله قدر كبير بين الصحابة رسول الله ﷺ، حتى أنهم كانوا إذا رأوه أثنوا على عبادته خيرًا.[٣٨]

---

[٣٤] شرف القضاة، **مدرسة الحديث في الكوفة**. (رسالة دكتوراة غير مطبوعة، الجامعة الأردنية كلية الشريعة). ٧٧-١٠٠

[٣٥] **المصدر السابق**: ١٠٢-١٦٧

[٣٦] **المصدر السابق**: ١٧٤-١٨٤.

[٣٧] **سير أعلام النبلاء**: ٣٩٣/٥.

[٣٨] علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، **مسند ابن الجعد**، ط١. (بيروت: مؤسسة نادر)، ٧٤.

عاش السبيعي: ثلاثًا وتسعين سنة، وتوفي سنة سبع وعشرين ومائة.[٣٩]

٢.٤.١ منصور بن المعتمر:

الإمام الحافظ الثبت، السلمي الكوفي.

ولما ذكر علماء الكوفة أصح أسانيد الحديث في الكوفة ذكروا السند الذي فيه منصور بن المعتمر، والذي يرويه عنه سفيان، ويرويه منصور عن إبراهيم النخعي، والذي يرويه أيضًا عن الليثي علقمة، والذي رواه عن صحابي رسول الله ابن مسعود رضوان الله عليه.[٤٠]

ذكر منصور بن المعتمر أنه لم يكتب حديثًا قط، وعدّه عبد الرحمن بن مهدي بأنه أحفظ أهل الكوفة، فلم يوجد فيها من هو أحفظ منه.[٤١] ولما عدّ ابن مهدي أثبت أهل الكوفة بدأ بمنصور.[٤٢]

مات منصور بن المعتمر سنة اثنين وثلاثين ومائة.[٤٣]

٣.٤.١ مغيرة بن مقسم:

الإمام الثقة الفقيه أبو هشام الضبي الكوفي، الأعمى.

كان قوي الحافظة لدرجة أنه ذكر عن نفسه أنه لم يسمع شيئًا ونسيه بعد ذلك.[٤٤]

مات مغيرة سنة ١٣٣هـ.[٤٥]

٤.٤.١ ليث بن أبي سليم:

محدث الكوفة، وأحد علماء الكوفة الأعيان، وحديثه في لين بسبب نقص حفظه.[٤٦]

توفي ليث سنة ١٣٨هـ.[٤٧]

---

[٣٩] **تاريخ الإسلام**: ١٩٤/٨.

[٤٠] الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ط٢. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م). ٥٥.

[٤١] الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**. ط١. (بيروت: دار الكتب العلمية). ١٠٧/١.

[٤٢] **مسند ابن الجعد**: ١٤١..

[٤٣] **تاريخ الإسلام**: ٥٤٨/٨.

[٤٤] **الجرح والتعديل**: ٢٢٩/٨.

[٤٥] **تاريخ الإسلام**: ٥٤٣/٨.

[٤٦] **سير أعلام النبلاء**: ١٧٩/٦.

[٤٧] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ٢٨٧/٢٤.

٥.٤.١ عبد الله بن شبرمة:

فقيه العراق، وقاضي الكوفة الإمام التابعي أبو شبرمة الضبي.

ذكر الذهبي أنه لم يكن بالمكثر من الحديث.[٤٨] توفي ابن شبرمة سنة ١٤٤هـ.[٤٩]

٦.٤.١ حجاج بن أرطاة:

وكان مفتي الكوفة هو والنعمان بن ثابت أبو حنيفة، وابن أبي ليلى. ولد في حياة صغار التابعين مثل أنس بن مالك وغيره، ﷺ.[٥٠]

دل سفيان الثوري طلبة العلم في الكوفة على حجاج وعلّل ذلك بأنه لم يبق من يعرف ما يخرج من علم من رأسه من الحجاج.[٥١]

٧.٤.١ الأعمش:

سليمان بن مهران، شيخ المحدثين والمقرئين، الإمام التابعي الحافظ أبو مُحَمَّد الكوفي. ولد سنة ٦١ هـ.[٥٢]

قال عنه يحيى القطان إنه علّامة الإسلام.[٥٣] وذكر سفيان بن عيينة أن الأعمش كأن أقرأ القوم لكتاب الله، وأحفظهم أيضًا للحديث، وكذلك كان الأعلم بالفرائض.[٥٤]

مات الأعمش سنة ١٤٨ هـ.[٥٥]

٨.٤.١ أبو حنيفة:

الفقيه الكوفي، عالم الكوفة والعراق، النعمان بن ثابت التيمي، فقيه الملة، وعالم العراق،

---

[٤٨] **سير أعلام النبلاء:** ٣٤٨/٦.

[٤٩] **تاريخ الإسلام:** ١٧٥/٩.

[٥٠] **سير أعلام النبلاء:** ٦٨/٧.

[٥١] أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط١.** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر)، ٤٦٠/١.

[٥٢] **الثقات لابن حبان:** ٣٠٢/٤.

[٥٣] **تاريخ بغداد:** ٥/١٠.

[٥٤] **تاريخ الإسلام:** ٨٨٣/٣.

[٥٥] **الثقات لابن حبان:** ٣٠٢/٤.

الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت.[٥٦]

ولد أبو حنيفة في حياة صغار الصحابة سنة ثمانين، لكن لم يثبت لأبي حنيفة أي حرف عن أحد من الصحابة.[٥٧]أثنى يحي بن معين على أبي حنيفة بأنه ثقة، وعلّل ذلك بأنه لم يكن يحدث من الحديث إلا بالحديث الذي يحفظه، أما ما لا يحفظه فلم يكن يحدث به.[٥٨]وقال الشافعي: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة".[٥٩]ومما يدل على مكانة أبي حنيفة في الحديث أن الذهبي قد ذكره في تذكرة الحفاظ.[٦٠]

توفي: سنة ١٥٠هـ.[٦١]

٩.٤.١ مسعر بن كدام:

شيخ العراق، الحافظ، الثبت.

ذكر يحي القطان أنه لم ير من هو أثبت من مسعر بن كدام.[٦٢] ولما ذُكر للأعمش أن مسعر بن كدام يشك في حديثه.[٦٣]توفي مسعر سنة ١٥٥هـ.[٦٤]

١٠.٤.١ يوسف بن إسحاق السبيعي:

حفيد أبي إسحاق.

ذكر ابن عيينة أنه لم يكن في ولد السبيعي من هو أكثر حفظًا من يوسف.[٦٥]توفي يوسف سنة ١٧٥هـ.[٦٦]

---

[٥٦] **الثقات لابن حبان:** ٣٩٠/٦.

[٥٧] **سير أعلام النبلاء:** ٣٩١/٦.

[٥٨] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** ٤٢٤/٢٩.

[٥٩] **تاريخ الإسلام:** ٩٩١/٣.

[٦٠] **تذكرة الحفاظ:** ١٢٦/١.

[٦١] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** ٤١٨/٢٩.

[٦٢] **تاريخ الإسلام:** ٢١٣/٤.

[٦٣] **تذكرة الحفاظ:** ١٤١/١.

[٦٤] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** ٤٦٨/٢٧.

[٦٥] **تاريخ الإسلام:** ٢٥٤/٤.

[٦٦] **المصدر السابق:** ٢٥٤/٤.

١١.٤.١ مالك بن مغول:

الإمام المحدث، الثقة، أبو عبد الله البجلي الكوفي.

وثقه أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي وغيره.[٦٧]توفي سنة ١٥٩هـ.[٦٨]

١٢.٤.١ إسرائيل بن يونس:

الإمام الحجة، حفيد الإمام أبي إسحاق السبيعي.

كان سفيان الثوري وشريك وغيرهم من علماء الكوفة يجيئون إلى يونس إذا وقع بينهم خلاف في حديث أبيه، فيرشدهم للذهاب إلى ابنه إسرائيل، معلّلًا ذلك أن إسرائيل كان أروى عن جدّه وأتقن لحديثه، وذلك لأن إسرائيل كان قائد جده.[٦٩]مات إسرائيل سنة ١٦٠هـ.[٧٠]

١٣.٤.١ سفيان الثوري:

سيد الحفاظ وشيخ الإسلام.

ذكر عبد الله بن المبارك بأنه لا يعلم من هو أعلم من سفيان على وجه الأرض.[٧١]وعدَّ وكيع بن الجراح سفيان الثوري بحرًا.[٧٢]وفضَّلَ مالك بن أنس سفيانَ الثوري على الأوزاعي في العلم.[٧٣] وبيّن ابن معين أنه لا يخالف أحدٌ الثوريَّ في شيء إلا كان الحق والصواب قول الثوري.[٧٤]

مات سفيان الثوري سنة ١٦١ هـ.[٧٥]

---

[٦٧] **الجرح والتعديل**: ٢١٦/٨.

[٦٨] **تاريخ الإسلام**: ١٩٠/٤.

[٦٩] **القسم الثاني من المعجم الأوسط**: ٧٣٥/٢.

[٧٠] **سير أعلام النبلاء**: ٣٦٠/٧.

[٧١] **الجرح والتعديل**: ٥٦/١.

[٧٢] **المصدر السابق**: ٥٦/١.

[٧٣] **الجرح والتعديل**: ٥٩/١

[٧٤] أبو الحجاج وسف بن عبد الرحمن المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م). ١٦٦/١١.

[٧٥] **الثقات لابن حبان**: ٤٠٢/٦.

١٤.٤.١ زائدة بن قدامة: الثقفي.

أثنى عليه سفيان الثوري ووثقه ابن حنبل،[٧٦]مات زائدة سنة مائة وإحدى وستين.[٧٧]

١٥.٤.١ الحسن بن صالح بن حي: الفقيه.

وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما.[٧٨]ولد ابن حي سنة مائة للهجرة، ومات سنة مائة وسبع وستين.[٧٩]

١٦.٤.١ زهير بن معاوية: الجعفي.

وثقه أحمد وابن معين وسفيان بن عيينة ومعاذ بن معاذ وشعيب بن حرب.[٨٠]توفي زهير سنة ١٧٤ هـ.[٨١]

١٧.٤.١ شريك بن عبد الله: القاضي.

وثقه يحي بن معين مع تنبيهه إلى أن شريكًا لا يتقن، ويغلط.[٨٢] وذكر النسائي أنه لا بأس به، أما الدارقطني فذكر أن شريكًا ليس بقوي في الأحاديث التي ينفرد فيها.[٨٣]

مات شريك سنة ١٧٧هـ.[٨٤]

١٨.٤.١ أبو الأحوص: سلام بن سليم الحافظ.

مات أبو الأحوص سنة ١٧٩هـ.[٨٥]

---

[٧٦] **الجرح والتعديل:** ٦١٣/٣.

[٧٧] **الثقات لابن حبان:** ٣٤٠/٦.

[٧٨] **الجرح والتعديل:** ١٨/٣.

[٧٩] **الثقات لابن حبان:** ١٦٥/٦.

[٨٠] **الجرح والتعديل:** ٥٨٩/٣.

[٨١] **تاريخ الإسلام:** ٦٢٣/٤.

[٨٢] **المصدر السابق:** ٢١٦/٨.

[٨٣] **المصدر السابق:** ٢١٦/٨.

[٨٤] **تاريخ بغداد:** ٣٨٤/١٠.

[٨٥] **تاريخ الإسلام:** ٧٧٠/٤.

٥.١ أهمية علم الحديث عند علماء الكوفة في النصف الأول من القرن الثاني

ممن ورد عنهم التأكيد على أهمية طلب علم الحديث من علماء الكوفة: الأعمش وسفيان الثوري، فقد ورد ذلك في كلامهما نظريًّا وطبّقوه عمليًّا ومنه:

ما ورد عن الأعمش الذي أثنى على طلبة الحديث فقد كان يذك فقد كان الأعمش يذكر أنه لا يعلم قومًا هم أفضل ممن يطلبون علم الحديث ويحيون السنة، وأن أهل الحديث في الناس قليل، أقل من الذهب.[٨٦] ولما لام الأعمشَ رجلٌ بأنه يجالس صبية صغارًا وقال: هؤلاء الغلمان حولك؟ فأسكتَه الأعمش وبيّن له أن هؤلاء الصبية هم حفظة الدين فقال: "اسكت هؤلاء يحفظون عليك أمر دينك".[٨٧]

وكذلك سفيان الثوري الذي عدَّ سماع علم الحديث شرفًا في الدنيا ورشادًا لمن يريد بالحديث الآخرة.[٨٨]،[٨٩] فالحديث يعز صاحبه لو طلبه للدنيا فقط، أما لو طلبه للآخرة فسيحظى بعز الدنيا ورشاد الآخرة.

كما ورد أن سفيان الثوري حدّث مرة في مدينة عسقلان وكذلك في صور فربما كان سفيان إذا حدّث الرجل ذكر له أن هذا الحديث هو خير له من ولاية عسقلان وصور.[٩٠] كما بيّن سفيان الثوري فضل طلبة الحديث بأنه لو لم يأته الطلبة لذهب هو إلى بيوتهم ليحدثهم.[٩١]

ولشرف هذا العلم يرى سفيان الثوري أن يجبر الوالد ولده على طلب الحديث لأن الوالد مسؤول عن هذا الولد.[٩٢]

ويتسق مع ثنائهم على طلبة الحديث ذمهم المعرض عن طلب هذا العلم الشريف، فورد عن علماء الكوفة ذم الرجل الكبير السن الذي لا يطلب الحديث حتى أن الأعمش ذكر أنه

---

[٨٦] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ١٧٧.

[٨٧] **المصدر السابق**: ١٩٣.

[٨٨] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: مُحَمَّد سعيد خطي أوغلي، (أنقرة: دار إحياء السنة النبوية): ٨١.

[٨٩] **المصدر السابق**: ٦٢.

[٩٠] **حلية الأولياء**: ٣٦٩/٦.

[٩١] **شرف أصحاب الحديث**: ١٠٥.

[٩٢] **حلية الأولياء**: ٣٦٥/٦.

يشتهي أن يلطم الشيخ الذي يخضب لحيته بالحناء ومع ذلك لا يطلب الحديث.[٩٣] وكذلك سفيان الثوري الذي إذا رأى الرجل الكبير في السن ومع ذلك لم يكن قد كتب الحديث فإذا رآه سفيان يدعو عليه ألّا يجزيه الله عن الإسلام خيرًا.[٩٤]

ومثلما عد علماء الكوفة طلب الحديث شرفًا وفضلًا والتخلف عنه منقصة وعيبًا، فإنهم دعوا الطلبة إلى إفادة بعضهم بعضًا، وعدّوا ذلك من بركة العلم، قال سفيان الثوري مخاطبًا طلابًا كانوا على بابه أن يتعجلوا في هذا العلم بركته، فلا يدرون هل سيبلغون ما يأملونه من العلم، فلذلك دعاهم لإفادة بعضهم بعضًا.[٩٥]

وقد حكى إسماعيل بن عياش (ت: ١٨١هـ) أنه رأى الثوري قد قنّع رأسه في يوم حار، فدخل سفيان طريقًا فلحقه ابن عياش فرأى سفيان دخل بيتًا وإذ في البيت شيخ، فدخل ابن عياش أيضًا فكتبا عن ذلك الشيخ، ثم خرجا فأمر سفيان ابن عياش ألّا يدع أحدًا في الكوفة إلا أفادته تلك الأحاديث التي كتبوها عن ذلك الشيخ، ففعل إسماعيل ذلك فلم يلق أحدًا إلا أفاده.[٩٦]

ودعوا طالب الحديث إلى التحلّي بالصبر على ما قد يجده من شيخه، فقد حكى الشافعي أنه كان يأتي الأعمشَ طالبان، فأحدهما كان شأنه هو الحديث، ولم يكن الآخر كذلك، فحدث أن الأعمش غضب على الطالب المجتهد منهما المهتم بالحديث، فذكر الآخر أن الأعمش لو غضب عليه كغضبه على ذاك الطالب لما عاد إليه ولا طلب عنده العلم، فكأن الأعمش سمع مقالة هذا الطالب فبين الأعمش أنه طالبه المجتهد سيكون أحمقًا لو ترك ما عند الأعمش من علم بسبب سوء خلقه.[٩٧]

ورغم ما سبق ذكره من ثناء علماء الكوفة على طلبة الحديث ودعوتهم لنشر الحديث

---

[٩٣] **ذم الكلام وأهله**: ١٧١/٥.

[٩٤] **شرف أصحاب الحديث**: ٦٧.

[٩٥] **حلية الأولياء**: ٣٧٠/٦.

[٩٦] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف): ١٤٥/٢.

[٩٧] أحمد بن الحسين البيهقي، **مناقب الشافعي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط:١. (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٠م). ١٤٦/٢.

واهتمامهم بالتعليم ورواية الحديث، إلا أنهم ربما امتنعوا عن تحديث الطلبة، وقصدهم في ذلك أن يعرف الطلبة أهمية استحضار النية في طلب الحديث، وألّا تكون نيتهم الاستكثار من الحديث فقط.

ومن ذلك أن رجلًا أتى إلى سفيان وكان في مجلسه بعد صلاة العصر وحوله طلبة الحديث فاستنكر الرجل ترك سفيان تحديث هؤلاء فسأله عن ذلك وعن سبب منعه نشر ما عنده من العلم، فأجابه سفيان بأنه لو علم أن من يطلب الحديث لله لأتاه هو في بيته وحدّثه،[٩٨] فبين سفيان أن ما حمله على ترك التحديث هو تعليم الطلبة أهمية أن تكون نيتهم في طلب الحديث لله تعالى.

ولذلك كان مغيرة الضبي يذكر أنه يحتسب في منعه تحديث الطلاب كما كان يحتسب قبل ذلك في بذل الحديث.[٩٩] وكلام المغيرة هذا يعني أنه لمس تبدلًا في حال طلبة الحديث، ألجأه إلى امتناعه من تحديثهم تقويمًا لسلوكهم، وعدّ ذلك المنع عملًا صالحًا يحتسبه عند الله.

أما الأعمش وإن كان قد أثنى على طلب الحديث وطلابه، إلا أنه كان شديدًا على طلبة الحديث، بل لا يبعد لو قيل: إنه يُعلم في علماء الكوفة وغير الكوفة من كان أشد من الأعمش على طلاب الحديث.

فكان الأعمش كان عسير الرواية فإنه كان إذا حدّث الطلبة ثلاثة أحاديث قال لهم أن هذا السيل قد جاءهم.[١٠٠] وكأن الأعمش يقول لهم هذه الأحاديث الثلاثة هي كالسيل وقد أكثرت عليكم، ولعل ثلاثة أحاديث من الأعمش في مجلس واحد مقارنة مع ما عُرف به من منع التحديث يجوز إطلاق السيل عليه.

أما منع الأعمش للطلبة من الحديث فهو مشهور عنه فقد سأله يومًا حفص بن غياث عن إسناد حديث من الأحاديث، فما كان من الأعمش إلا أن أخذ بحلقه وأسنده إلى الحائط وقال له: "هذا إسناده".[١٠١]

---

[٩٨] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ١٦٣.

[٩٩] الجوهري، علي بن الجَعْد بن عبيد، **مسند ابن الجعد**، ط١. (بيروت: مؤسسة نادر، ١٩٩٠م): ١١٢.

[١٠٠] **المصدر السابق**: ١٢٥.

[١٠١] **شرف أصحاب الحديث**: ١٣٣.

وبلغ الأمر بالأعمش أن اتخذ كلبًا ليمنع أصحاب الحديث من الدخول عليه، فقد حكى جرير أنه قال: "فجئناه يومًا، وقد مات -الكلب- هجم طلبة الحديث على الأعمش فلما رآهم الأعمش بكى، وقال: "هلك من كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر".[١٠٢]بل تمنى الأعمش لو كان له بدل الكلب كلابًا ليرسلها على طلاب الحديث.[١٠٣]

حتى أن الأعمش ربما حدّث شاة كانت عنده، وترك تحديث الطلبة، حتى أن بعض طلبة الحديث تمنى أن يكون شاة الأعمش، فلما ذكر الجاحظ كربَ الكِتمان وصعوبته على العقلاء حكى ما كان يصيب الأعمش إذا كتم الحديث عن الطلبة.[١٠٤]

أما امتناع الأعمش من التحديث فيقال فيه ما قيل في امتناع سفيان الثوري والمغيرة بن مقسم، وهو أنهم يريدون من الطلبة أن يطلبوا الحديث لله، ولا يكون همهم الاستكثار من الحديث فقط، بل يلفتون انتباههم إلى أهمية النية والعمل بذلك الحديث.

والأعمش وإن سبق قريبًا ذكر ما أثنى به على طلاب الحديث، إلا أنه قد ورد عنه أيضًا ذمهم حيث ورد عنه أنه ليس في الدنيا من هو شر من أصحاب الحديث.[١٠٥]فأنكر أبو بكر بن عياش هذه الكلمة من الأعمش وقال: "فأنكرتها عليه حتى رأيتُ منهم ما علم".[١٠٦]إذن رأى ابن عياش من طلاب الحديث ما كان ينكره عليهم الأعمش، ولعله رأى استكثارهم من الحديث وانشغالهم به عن العلم.

وذمُّ الأعمش الشديد لطلاب الحديث مع ما مرّ من ثنائه عليهم يقال في الجمع فيه بما ذكره الخطيب البغدادي من أن الأعمش لما رحل إليه الطلبة وتهافتوا رغبة في السماع منه، فلما كانوا يلحّون عليه ليحدثهم فيبرمونه بالمسألة، فكان يغضب عليهم، فيذمهم، حتى إذا ذهب غضبه وسكنت فورته، أعقب ذلك الغضب صلحًا، وأبدل بالذم مدحًا.[١٠٧]

بعد ذكر أهمية علم الحديث وطلبه عند علماء الكوفة سيشرع في المقصود من هذا البحث،

---

[١٠٢] **شرف أصحاب الحديث**: ١٣٤.

[١٠٣] **المصدر السابق**: ١٣١.

[١٠٤] الجاحظ، عمرو بن بحر، **الرسائل الأدبية**، ط٢. (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ): ٩٢.

[١٠٥] أبو سليمان الخطابي حمد بن مُحَمَّد، **العزلة**، ط٢. (القاهرة: المطبعة السلفية): ٨٦.

[١٠٦] **المصدر السابق**: ٨٦.

[١٠٧] **العزلة**: ١٣٤.

وهو دراسة النقد الحديثي عند علماء الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني.

الفصل الثاني

المقولات النقدية الحديثية التأسيسية عند علماء الكوفة

ورد عن علماء الكوفة مقولات نقدية حديثية تأسيسية كثيرة تتعلق بالرواة والمرويات، والذي يُبرز أهمية كلامهم هو وردوه في مرحلة تاريخية مهمة من مراحل رواية الحديث، والتي تعد من المراحل التأسيسية للعلوم الإسلامية عامة، ولعلوم الحديث خاصة، حيث أسهمت مقولاتهم في التأسيس لعلوم الحديث عامة، ولعلم النقد الحديثي خاصة.

ويمكن تقسيم هذه المقولات النقدية الحديثية التي وردت عن علماء الكوفة إلى مقولات نقدية حديثية تأسيسية، ومقولات تفصيلية في أشخاص معينين أو أحاديث معينة.

أما المقولات الحديثية النقدية التأسيسية فهي كلمات عامة قالها علماء الكوفة، إجابة عن سؤال عام، أو تكلَّموا بها مباشرة مبينين منهجًا يسيرون عليه في النقد، أو أوردوا تلك المقولات بما يصلح أن تكون قاعدة تخص منهج النقد الحديثي، ومما يميز هذه المقولات التأسيسية أنها لم ترد بخصوص راوٍ أو حديث معيّن.[١٠٨]

وإفراد المقولات التأسيسية بمبحث خاص لا يعني عدم الاستفادة من المقولات التي قالها النقّاد في رواة بعينهم أو أحاديث معينة، لكن المقولات التأسيسية تكون أقوى في المطلوب من المقولات الخاصة، حيث وردت هذه المقولات كقاعدة عامة، فلا تحتاج لاستنباط وتحليل كما في المقولات الخاصة، بل هي ذاتها تعبر عن نفسها.

ويمكن تقسيم المقولات التأسيسية التي وردت عن علماء الكوفة إلى قواعد تؤسس لعلم النقد الحديثي، كما يلي:

١.٢ مقولات أكدت أهمية الإسناد وفضل طلب علوم الحديث

ومنها:

١. التأكيد على أهمية الإسناد وأنه من الدين

ممن أكَّد من علماء الكوفة على أهمية الإسناد الذي يعد الأساس الأول في تمحيص الأخبار

---

[١٠٨] أحمد صنوبر، **من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري دراسة في حركة رواية الحديث ونقده في القرون الثلاثة الأولى**. ط ١. (عمّان: دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠٢١م): ٢٣٦.

المنقولة:

الأعمش: فقد روى عنه عبد الله بن إدريس أنه ربما حدّثهم بالحديث فإذا لم يذكر إسناده، ذكر أنه لم يذكر رأس ماله.[١٠٩]ومعلوم أن من فقد رأس ماله أفلس، فكذلك من يروي بدون إسناد فهو مفلس.

وكذلك سفيان الثوري أكّد أهمية الإسناد بقوله: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل".[١١٠]وكما أن المقاتل إذا لم يكن معه سلاح لم يستطع خوض الحرب، أو سيخسرها إن خاضها، فكذلك الراوي إذا لم يُسنِد الحديث لم يُقبَل منه. وحكى عبد الرزاق أنه سأل سفيان الثوري عن مسألة، فبين له سفيان أنه من أصحاب الإسناد وعبر عن الإسناد وقتها بالسلاح.[١١١]

ودعا سفيان إلى الإكثار من الأسانيد التي يعدها السلاح الذي يواجه به الكذابون، حيث قال: "أكثروا من الأحاديث فإنها السلاح".[١١٢] كما عدَّ سفيان "الإسناد زين الحديث"،[١١٣] فحديث بلا إسناد لا يمكن قبوله، وإسناد الحديث هو زينه الذي به يمكن معرفة حاله.

٢. أهمية الأثر الذي هو مصدر الدين

ممن أكّد على أهمية الآثار من علماء الكوفة: سفيان الثوري، فقد بيّن أنها عماد الدين، في مقابل ذمِّه للرأي المجرد عن الآثار، ومن المعلوم أن الآثار المقبولة الصحيحة لا تُنقَل إلا بأسانيد، فيؤكد سفيان أن الدين يكون بالآثار وليس بالرأي فيقول: "إنما الدين بالآثار ليس بالرأي، إنما الدين بالآثار ليس بالرأي، إنما الدين بالآثار ليس بالرأي"،[١١٤]بل وصل تأكيد

---

[١٠٩] **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: ٥٢/٥.

[١١٠] الحاكم النيسابوري مُحَمَّد بن عبد الله، **المدخل إلى كتاب الإكليل**. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، (مصر، الإسكندرية: دار الدعوة): ٢٩.

[١١١] **حلية الأولياء**: ٣٦٧/٦.

[١١٢] **المدخل إلى كتاب الإكليل**: ٢٨.

[١١٣] السمعاني عبد الكريم بن مُحَمَّد التميمي المروزي، **أدب الإملاء والاستملاء**، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط١. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨١م): ٦.

[١١٤] **شرف أصحاب الحديث**: ٦.

سفيان لأهمية الآثار إلى حدِّ إرشاده ألّا يُحَكّ أحدٌ رأسه إلا بأثر،[١١٥] وقصدُه بهذا أن يكون الأثر هو الذي عليه المعوَّل في صغير الأمر وكبيره.

وفي مقابل التأكيد على أهمية الآثار كان سفيان ينهى عن أهل الأهواء الذين قصّروا في العلم بالآثار وحكّموا آراءهم، فيصف شعبةُ سفيانَ الثوري بأنه كان مبغضًا لأهل الأهواء ناهيًا عن قربانهم ومجالسة أحد منهم نهيًا شديدًا، داعيًا إلى التمسك بالآثار، والحذر من الكلام في ذات الله.[١١٦] ونهى عن الأهواء المصادمة للآثار، فقد قال رجل لسفيان: أوصني، فقال: "إياك والأهواء، إياك والخصومة، إياك والسلطان".[١١٧]

وكذلك الموقف من أهل الكلام، فقد سبق قول سفيان إنّ الدين لا يكون بالرأي، وقد سُئل سفيان عن الكلام فدعا إلى ترك الباطل، واتباع السنة.[١١٨]

٢.٢ مقولات تؤسس لوظيفة النقاد وسلطتهم النقدية

أكّد علماء الكوفة على مركزية مهمة النقاد في المجتمع المسلم، فقد عدَّ سفيان الثوري أصحابَ الحديث حرّاسًا مسؤولين عن دين الناس فقد عدّ سفيان اصحاب الحديث حراسًا للأرض كما الملائكة تحرس السماء.[١١٩]

ومقولات علماء الكوفة التي أسست لوظيفة النقاد وسلطتهم النقدية في المجتمع، يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

١. وجوب تبيين حال الكاذب والغالط في الحديث

ما بينه العلماء وجوب تبيين حال من غلط أو كذب في الحديث، فقد سأل يحيى القطان الثوريَّ وغيرَه من العلماء عن الذي يخطئ في الرواية أو يصدر منه الكذب فيها هل يبيّن حاله، فأجابوه جميعًا: "بيّن أمرَه، بيّن أمرَه".[١٢٠] وفي رواية سألهم ابنُ القطان عن الرجل واهي

---

[١١٥] **أدب الإملاء والاستملاء**: ١٩٠.

[١١٦] **ذم الكلام وأهله**: ١٤٢/٥.

[١١٧] **المصدر السابق**: ١٠٧/٥.

[١١٨] **المصدر السابق**: ١٠٧/٥.

[١١٩] **شرف أصحاب الحديث**: ٤٤.

[١٢٠] أحمد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: زياد مُحَمَّد منصور، ط١. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤ هـ): ١٩٧.

الحديث، قال: "فأجمعوا أن أقول: ليس هو ثبتًا، وأن أبين أمره"،[١٢١] وفي رواية قال: "الرجل يكون كثير الغلط في الحديث، أبين أمره؟ قالوا: بيِّن أمره".[١٢٢] فاتفق سفيان مع كبار النقّاد على وجوب تبيين حال الراوي كثير الغلط أو الكاذب في الحديث.

وكانت الغاية الحاملة لهم على ذلك التبيين أن الكذب في الحديث النبوي كذب على النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك على الشريعة، والغاية من علم الحديث هو نقل الدين كما ورد، وصون الشريعة من أن يدخل فيها ما ليس منها، وقد صرحوا بأن غايتهم ومنطلقهم في هذا النقد دينيّ، كما في سؤال ابن مهدي سفيانَ الثوري وغيره من العلماء عن الرجل يُتَّهم بالكذب فقالوا: "انشره فإنه دين".[١٢٣] فأمروه بتبيين حال المتهم بالكذب، بل بنشر ذلك بين الناس ولعلهم قصدوا أن يَحْذَرَ الناسُ كذبَه فلا يروج عليهم، معللين ذلك بأن الكلام في هذا الكذاب ونشر ذلك بين الناس هو من الدين.

وأن يقال إن منطلق علماء الكوفة في الكلام في الروات والروايات منطلق ديني، لا يعني أن الأدوات التي استعملوها في التحقق من صدق الرواة وضعفهم كان أدوات دينية، كما سيأتي في هذا البحث.[١٢٤]

ومما بيّنوه عدم جواز السكوت عن الكذابين، وأن الكلام فيهم ليس من الغيبة، ومن علماء الكوفة الذين أوجبوا تبيين حال الراوي كثير الغلط في الحديث، أو الكاذب فيه، سفيان الثوري، فإنه بيّن عدم جواز ستر الكذّابين، وأنه هو لا يفعل ذلك ولا يستر على من يكذب في الحديث فيقول.[١٢٥]

وهذا الكلام النظري من سفيان الثوري قد طبّقه عمليًّا، فقد ابن مهدي أنه مرَّ مرَّ هو والثوري برجل، وكان هذا الرجل من رواة الحديث، فذكر سفيان لابن مهدي أن هذا الرجل

---

[١٢١] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٥٩٣.

[١٢٢] **المصدر السابق**: ٥٩٤.

[١٢٣] ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي ، مُحَمَّد البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ). ١/٤٧.

١٢٤ ينظر: **من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري دراسة في حركة رواية الحديث ونقده في القرون الثلاثة الأولى**: ٢٣٧-٢٣٩.

[١٢٥] **ذم الكلام وأهله**: ٥/١١٤.

كذاب، ولو كان يجوز له أن يسكت عنه لسكت ولم يكذبه.[١٢٦]فحذّر سفيان من الرجل الكذاب ثم بيّن لابن مهدي أنه لو كان يحل له أن يسكت عنه لسكت وما رماه بالكذب، لكن السكوت عن تبيين حال الكذّابين لا يحل.

ومن المعلوم أن مما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية تحريم الغِيبة، وهي ذكر الآخرين بالعيوب التي فيهم خَلْقية كانت أو خُلُقية، ومع ترسخ هذا الأمر في المسلمين، أشكل على بعض الناس الكلام في الرواة الذي يغلطون في الحديث النبوي أو يصدر منهم الوهم أو حتى من يكذب في الحديث، وسبب إشكالهم هو الخشية أن يكون الكلام في أولئك الرواة من الغِيبة المحرمة.

لكن سفيان الثوري أوضحَ أن تبيين أمر هؤلاء ليس من الغِيبة، فقد روى الدارقطني بسنده إلى مُحَمَّد بن يوسف الفريابي ت: ٢١٢هـ) أنه ذكر أن سفيان كان يذكر أن فلان من الرواة قوي، وفلان من الرواة ضعيف، ويأمر بالأخذ من فلان، وينهي عن الأخذ من فلان، وفي كل ذلك لم يكن يعد سفيان ما يقوم به من الغيبة.[١٢٧]وهذه الرواية صريحة في أن سفيان كان يرى أن تبيين حال الرواة ولو تضمّن طعنًا فيهم ليس غيبة محرمة.

وكذلك حذّروا الكذابين من عاقبة الكذب، وممن علماء الكوفة الذين حذّروا الرواةَ الكذابين من عاقبة الكذب التي ستلحقهم مبينًا أن الفضيحة تنتظر كل من يكذب في الحديث: سفيانُ الثوري حيث يقول سفيان أن من ينوي الكذب في الحديث سيبدي الله له الخزي، وهذا فيمن ينوي ذلك ويهم فيه، فكيف بمن يكذب فعلًا.[١٢٨]فيبين سفيان أن الله عز وجل يُخزي الهامّ بالكذب في الحديث، وإن كان الخزي ينتظر الهامَّ بالكذب، فحال الكذاب أسوأ، ولا شك أنه سيخزى بل يُفضَح أيضًا.

وسفيان أرجع أمر فضح الكذابين إلى الله تعالى فهو الحافظ لدينه وهو الذي سيفضح من

---

[١٢٦] الجورقاني الحسين بن إبراهيم، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، ط٤. (المملكة العربية السعودية: الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م). ١٣٢/١.

[١٢٧] جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، ط٢ (بيروت: المكتب الإسلامي). ١٢٠، نقله السيوطي في كتابه فقال: "وقال الدارقطني في مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين". اهـ، ولم أجده في الكتاب المطبوع باسم الضعفاء والمتروكون للدارقطني.

[١٢٨] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٣١٩.

يهمُّ في الكذب في الحديث، وحتى لو كذب الرجل في بيت بحيث لا يراه أحد، فضحه الله وأظهر عليه.[١٢٩]

كما حذّر سفيان الرواة من سقوط حديثهم إذا هموا بالكذب،[١٣٠]وتحذير الرواة من سقوط حديثهم كان له أثر كبير عليهم، فبمجرد حكم العلماء على راوٍ أنه متروك الحديث سيكون من نتيجته نفرة الناس عن مجالسه وتركهم الأخذ عنه وهذا من أبلغ التحذير للرواة.

وكذلك الفضيحة فقد حذّرها سفيانُ الرواةَ الكذابين بقوله: "مَن كذب في الحديث افْتَضَحَ". [١٣١]وهذا تحذير بما ينتظرهم في الدنيا من الفضيحة والخزي، فمن لم يردعه خوف العذاب في الآخرة، فليرتدع من فضيحة الدنيا، وسفيان نفسه كما سبق قريبًا عنه، كان يتوعد الكذابين أنه لن يسترهم وسيفضحهم وذلك بقوله: "ما أستر على أحد يكذب في حديثه".[١٣٢]

٢. الأدوات التي استخدمها علماء الكوفة في كشف الكذب والغلط

استخدم علماء الكوفة لكشف الكذاب والغلط في الحديث، أدوات منها:

الأول: الإسناد

ووجه كون علم الإسناد وسيلة من وسائل مواجهة الكذابين: هو عدم قبولهم كلام القائل إذا لم يُسنده، فذلك الإسناد سيدرسه النقاد وينظرون في رجاله، من حيث ثقتهم أو ضعفهم واتصال ذلك الإسناد أو انقطاعه، وشذوذه أو سلامته من ذلك، فلذلك كان الإسناد كالسلاح الذي واجه به العلماء الكذب والكذابين يقول سفيان الثوري إن الأسانيد هي سلاحٌ للمؤمن، ومن لم يكن عنده ذلك السلاح فبماذا سيقاتل.[١٣٣]ودعا للإكثار من الأسانيد حيث قال: "أكثروا من الأحاديث فإنها السلاح".[١٣٤]فالإسناد عندهم سلاح يواجهون به الكذابين، ويحفظون به الشريعة.

---

[١٢٩] **المدخل إلى كتاب الإكليل**: ٥٤.

[١٣٠] **ذم الكلام وأهله**: ١١١/٥.

[١٣١] الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**. (المدينة المنورة: المكتبة العلمية): ١١٧.

[١٣٢] **ذم الكلام وأهله**: ١١٤/٥.

[١٣٣] **المدخل إلى كتاب الإكليل**: ٢٩.

[١٣٤] **المصدر السابق**: ٢٨.

الثاني: تاريخ الرواة وتراجمهم

وهو من علوم الرجال التي أنشأها علماء الحديث، ويُعنى هذا العلم بأسماء الرجال وتواريخ ولادتهم ووفياتهم، وطبقات هؤلاء الرجال، وهو علم جليل يحفظ السنة ويكشف صدق الرواة من كذبهم، وفي هذا يقول الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"،[١٣٥] فوضّح سفيان هنا أن علم تاريخ الرواة إنما أنشأه علماء الحديث عندما ظهر بين الرواة الكذب، وذلك كوسيلة لكشف كذب الرواة من صدقهم، وكما يمكن استخدام هذا العلم في كشف الكذب، فإنه يمكن استخدامه أيضًا في كشف غلط الرواة أيضًا.

٣.٢ مقولات تتعلق بالرواة والرواية عنهم

ويمكن تقسيم هذه المقولات إلى المقولات التالية:

١. صفات الراوي العدل مقبول الحديث

من أهم الشروط التي يجب توافرها في الراوي مقبول الحديث أن يكون عدلًا، والعدالة مفهوم كان يجب تجليته وتوضيحه مع بداية انتشار رواية الحديث، فيذكر الوليد بن مسلم (ت: ١٩٤هـ) أنه اجتمع مع مروان الفزاري (ت: ١٩٣هـ) وعبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ) عند سفيان الثوري، فجاء سفيان بن عيينة (ت: ١٩٧هـ) فتذاكروا العدل في الإسلام من يكون، فنظر الجميع إلى سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) -وهو أجلهم وأكبرهم- رغبة منهم أن يتكلم هو لكن ابن المبارك بادر وقال مبينًا معنى العدل وهو الذي يرضاه أهل العلم فيكتبون عنه الحديث فذلك العدل جائز الشهادة، فلما سمع سفيان ما قاله ابن المبارك تبسم وبيّن أن ابن المبارك قد أحسن في تعريفه للعدل.[١٣٦]

وهذا تبيين من ابن المبارك وإقرارٌ من سفيان الثوري لمعنى العدل مقبول الحديث.

وقد ضعّف هذه الرواية الدكتور عبد الله الجديع وذكر أنها بسند ضعيف بسبب شيخ ابن عدي (ت: ٣٦٥هـ) وهو الحسن التستري (ت بين: ٣٠١هـ-٣١٠هـ)، وهو متهم بالكذب، ثم وجّه معنى العدل في الحديث إلى العدالة في الشهادة، فذكر أن هذه الرواية لو صحت فهي تثبت معنى العدل في الشهادة، وبهذا يبقى التعديل غير مكتمل، بل هو ناقص

---

[١٣٥] أبو أحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**. ط١. (الكتب العلمية - بيروت-لبنان). ١٦٩/١.

[١٣٦] **المصدر السابق**: ١٩٣/١.

في باب رواية الحديث، فإن كتابة العلماء لحديث الراوي لا يدل على ثقة هذا الراوي، والسبب أنهم قد كتبوا حديث رواة للاعتبار أو التمييز.[١٣٧]

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن يقال: إن صح الذي ورد عن ابن المبارك وأقره سفيان، فإنه يمكن توجيهه إلى العدالة المشترطة في الراوي، فإن ابن المبارك لم يذكر فقط من كتب أهلُ العلم حديثَه، إنما صدّر كلامه بقوله: "من رضيه أهل العلم"، وأهل العلم وإن كتبوا أحاديث الرواة للاعتبار أو التمييز، لكنهم لا يرضون رواة تلك الأحاديث، ولا يقال عن راو ضعيف الحديث أو متروكه بأن أهل العلم قد رضوا فلانًا، فلا يرضى أهل العلم إلا الرواة الثقات فبهذا التوجيه يكون مقصود ابن المبارك تعريف العدل مقبول الحديث، لا العدالة التي تجيز الشهادة.

وكذلك من علماء الكوفة الذين ذكروا ضابطًا لمن يُقبل حديثه من الرواة: أبو حنيفة، الذي وضع العدالة في الأهواء ضابطًا لقبول السماع، فاستثنى الشيعة، وعلل ذلك أن أصل دينهم هو تضليل الصحابة ﷺ، واستثنى أيضًا من يأتون السلاطين طواعية، فقد سأل أبو عصمة أبا حنيفة عمّن يأمره أن يسمع الآثار؟ فقال أبو حنيفة: من كل راوٍ متصفٍ بالعدل في الهوى، فأول شرط ذكره أبو حنيفة هو العدالة في الهوى، وكأنه يشير إلى عدم جواز الأخذ عن أهل البدع، ويؤيده ما قاله بعدها حيث قال: "إلا الشيعة فإن أصل عقيدتهم تضليل أصحاب مُحَمَّد ﷺ، ومن أتى السلطان طائعًا"،[١٣٨]

فاستثنى أبو حنيفة الشيعة، وعلّل ذلك أن أصل مذهبهم يقوم على تضليل أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام، وكذلك استثنى من يأتي السلطان، فهذان هما من استثناه أبو حنيفة، ورأى أنه لا يؤخذ عنهما الحديث، أما الذين يدخلون السلطان فإن أبا حنيفة بيّن أنه لا يتهمهم بالكذب، ولكن لأنهم لما دخلوا إلى السلطان اتبعهم عامة الناس، الذين ينظرون عادة للعلماء فيتبعونهم فيما يفعلون، وفي هذا يقول أبو حنيفة: "أما إني لا أقول إنهم يكذبونهم أو يأمرونهم بما لا ينبغي، ولكن وطؤوا لهم انقادت العامة بهم، فهذان لا ينبغي أن

---

[١٣٧] عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث. ط١**. (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ٢٩٨/١.

[١٣٨] **الكفاية في علم الرواية**: ١٢٦.

يكونا من أئمة المسلمين".[١٣٩] وترك الرواية عمن يدخل في أمر الأمراء كان يراه سفيان الثوري أيضًا، وسيأتي ما يؤيد هذا وتركه الرواية عمّن دخل في بعض أمر الولاة.

٢. متى تكون الرواية مقبولة ومتى تكون مردودة؟

أما الرواية المقبولة والمردودة فقد وضحها من علماء الكوفة سفيان الثوري بقوله: "إذا حدَّثك ثقةٌ عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدَّثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدَّثك ثقة عن ثقة فخذه"[١٤٠] فذكر سفيان حالات ثلاث تَرِدُ فيها الرواية، فذكر أن المقبول منها هو ما يرويه الثقة عن الثقة، أما المردود من الرواية فهو: ما كان فيها غير الثقة فلا يُقبَل نَقلُه، ولا ما نُقِلَ عنه.

وهذا الكلام الوجيز من سفيان وضح فيه ما هو المقبول من الرواية وما هو المردود، وهذا حكم أغلبيّ، له تطبيقاته، وسيظهر في هذا البحث من كلام النقاد أنه قد يُقبَل بعض حديث غير الثقة إذا عُلِم صدقه فيما يرويه، كما سيأتي عن سفيان الثوري نفسه أنه لما حذر من مُحَمَّد بن السائب الكلبي، سأل الطلبةُ سفيان أنه يروي عمّن نهى عنه فذكر سفيان أنه يعرف صدق حديثه من كذب حديثه.[١٤١]

كما يلاحَظ من كلام سفيان أيضًا أن وجود الثقة في سند الرواية لا يكفي لقبولها، بل لا بد أن يحدث الثقة عن ثقة.

٣. قبول حديث الراوي أو رده راجع لغالب حاله

لمّا حكم علماء الحديث على الرواة بتوثيق أو تضعيف، تميّز حكمهم بأنه حكم نابعٌ عن تتبع أحاديث الراوي الواحد لمعرفة حاله، فلم يكن حكمهم اعتباطيًّا، ولا اعتمادًا على بعض أحاديث الرواة دون بعض، بل كان تتبعًا دقيقًا صدر فيه الحكم بعد استقراء لجميع أحاديث الراوي، ثم إصدار الحكم عليه.

ولما كان الرواة بشرًا، والبشر معرّضون للغلط والنسيان الذي لا يسلم منه أحد، بيّن العلماء

---

[١٣٩] **الكفاية في علم الرواية**: ١٢٦.

[١٤٠] ابن أبي حاتم الرازي أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد، **الجرح والتعديل**. ط١. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م)، ٢٩/٢.

[١٤١] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢٧٣/٧.

أنّ الراوي يُحكَم عليه بغالب حاله الذي ظهر للنقّاد بعد تتبع حديثه، فمَن غلب على حديثه الحفظ قُبِلَ حديثُه حتى لو ثبت أنه أخطأ في بعض الروايات، ومَن غلب على حديثه الغلط رُدَّ حديثه لغالب ما ظهر منه، وفي هذا يقول سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرِكَ".[١٤٢]

وتعامل المحدثين مع الرواة بهذا الضابط في غاية الأهمية؛ إذ لو رُدَّ حديث كل من ظهر منه غلط ولو قلّ، لرُدَّ كثير من الحق، وبالمقابل واحتياطًا للسنة الشريفة أن يدخل فيها ما ليس منها فقد رُدَّ حديث مَن غلب عليه الغلط، حتى لو أصاب في بعض حديثه، إذا لم يُعلم يقينًا ما أصاب فيه من الحديث.

ولا يعني قول سفيان بقبول حديث من كان غالب حاله الحفظ وإن غلط، أنهم لم يتتبعوا تلك الأغلاط، بل تتبع النقاد أحاديث الرواة، ما أصابوا فيه وما أخطأوا، فبينوا الصحيح، ونبهوا على الخطأ، ثم إن ذلك التتبع كان وسيلتهم لمعرفة من كان غالب حاله حافظًا فقبلوا روايته، ومن كان غالب حاله الغلط فردوا حديثه.[١٤٣]

٤. أنواع رواية الحديث حسب حال الراوي

بيّن سفيان الثوري أنه يروي الحديث على ثلاثة أوجه، وهي: الرواية عن الثقة، وهي الرواية المقبولة. والرواية عن الراوي مجهول الحال، وهي الرواية التي يتوقف فيها. والوجه الثالث هو الرواية عن الراوي الضعيف، وهي الرواية المردودة.

وفي هذا يقول سفيان: "إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أحمل الحديث عن رجل أتخذُه دينًا، وأحمل الحديث عن رجل لا أستطيع جرحه، ولا أستطيع أتخذه دينًا، وأحمل الحديث عن رجل لا أعبأ بحديثه أحب معرفته".[١٤٤]

أما الوجه الأول ففيه أن رواية الثقة مقبولة وهي من الدين، وهي التي قال عنها سفيان

---

[١٤٢] **الكفاية في علم الرواية**: ١٤٣.

[١٤٣] ينظر: رفعت بن فوزي عبد المطلب، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، ط١. (مصر: مكتبة الخنانجي). ١٥٩.

[١٤٤] **مسند ابن الجعد**: ٢٧٢.

الثوري: "وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه".[١٤٥]

وأما الوجه الثاني فهو الرواية عن مجهول الحال فبين سفيان أنه يتوقف في روايته، فلا يردّ حديثه حيث لا يستطيع جرحه، ولا يقبل حديثه حيث لم يتبين له عدالة هذا الراوي والسبب في ذلك هو جهالة حاله التي سببت التوقف في الحكم على روايته، فيتوقف فيها حتى يعرف حال الراوي.

أما الوجه الثالث فهو الرواية عن الراوي الضعيف، وهي الرواية المردودة والتي قال فيها سفيان بأنه إذا حدثك راو ثقة عن راو ليس بثقة فلا تأخذ حديثه، وكذلك إذا حدثك راوٍ ليس بثقة عن راو ثقة فكذلك لا تأخذ حديثه.[١٤٦]ويمكن أن يستفاد من هذا الوجه الثالث أن روايةَ الراوي الثقة الحديثَ عن الراوي أو سماعَ الحديثِ منه لا يعني توثيقه، فقد يتبادر للبعض أن مجرد رواية المحدث الناقد لحديث راوٍ معين يعني توثيقه، فصحّح سفيان الثوري ما يمكن أن يتبادر إلى ذهن البعض، فبيّن أنه يروي عن الراوي الضعيف لِيَعْرِفَ رواية ذلك الراوي أو ليعرف مذهبه، فبهذا الوجه من الرواية نقلَ العلماء رواياتِ الضعفاء مع تبيينِهم حالَهم، فلم يلتبس حال أولئك الضعفاء ولا رواياتهم عمن جاء بعدهم.

وهذا أمر تتابع العلماء على التأكيد عليه، وهو أن رواية العلماء عن الرواة لا يعني توثيقهم لهم، فقد ذكر أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) أنهم لا يستدلون بصدق من حدثهم على صدق الذي حدث ذلك الصادق.[١٤٧]وكذلك أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٥هـ) لما بيّن فضل الأمة المحمدية في أنها الأمة الوحيدة التي حفظت كتاب نبيها، استشكل رجل رواية أصحاب الحديث للأحاديث الضعيفة والتي لا أصل لها، فأجاب أبو حاتم عن هذا الإشكال فقال إن علماء الإسلام عرفوا صحيح الأخبار من سقيمها، وروايتهم للضعيف كانت للمعرفة، وذلك بعد أن ميزوا الأحاديث والآثار مع حفظها.[١٤٨]

٤.٢ مقولات تتعلق بالتمييز بين الروايات من حيث مضمونها

---

[١٤٥] **الجرح والتعديل**: ٢٩/٢.

[١٤٦] **المصدر السابق**: ٢٩/٢.

[١٤٧] **المدخل إلى علم السنن**: ٢٣٦/١.

[١٤٨] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **المدخل إلى علم السنن**، تحقيق: محمد عوامة، ط١. (القاهرة: دار اليسر للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م)، ٢٣٦/١.

ومن هذه المقولات:

١. يُشدَّد في نقد أحاديث الأحكام ورواتها ما لا يُشدَّد في أحاديثِ الفضائل ورواتها

لما كانت الروايات ليست على درجة واحدة في مضمونها فرّق سفيان الثوري من علماء الكوفة في نقده لها من حيث الشروط التي أوجبَ توفرَها في تلك الروايات، ومن المعلوم أن من الحديث ما يكون فيه أحكام يترتب على العمل بها أو تركها حلال أو حرام، وهناك أيضًا من الأحاديث ما يروى في فضائل الأعمال والرغائب أو السير والأخبار.

فأما أحاديث الأحكام فقد بيّن سفيان الثوري أنه ينبغي التشديد في شروط قبولها؛ لما يترتب عليها من الحلال والحرام، فأوضح أنه لا ينبغي أن تؤخذ هذه الأحاديث إلا من العلماء المشهورين بالعلم، الضابطين لما يروون، العالمين بما في رواياتهم من الزيادة والنقص، قال سفيان: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان"،[١٤٩] وقال أيضًا: "فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمّن يعرف الزيادة فيه من النقص".[١٥٠]

ولا شك أن التشديد في مثل هذه الأحاديث ورواتها غايته حفظ دين الناس لئلّا يُوجَب عليهم بسبب هذه الأحاديث ما لم يجب عليهم أصلًا، أو يُحرَّم عليهم ما ليس حرامًا والعكس بحيث لا يحل عليهم بسبب الأحاديث ما هو حرام عليهم.

أما أحاديث الفضائل والرغائب والسير، فقد بيّن سفيان أن الأمر فيها أسهل من أحاديث الأحكام فقال: "خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة"،[١٥١] وعندما ذكر أن الحلال والحرام لا ينبغي أخذه إلا عمّن يعرف الزيادة من النقص قال: "ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ"،[١٥٢] وذكرُ سفيان للمشيخة والمشايخ مقابل ذكره للرؤساء المشهورين بالعلم، يدل على أن المشايخ الذين عناهم أقل درجة في العدالة أو الضبط من أولئك، فلم يُقبَل حديثهم في الحلال والحرام، وقُبِل في الرغائب والفضائل التي لا ينبني عليها أحكام بحلٍّ

---

[١٤٩] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١/٢٥٧.

[١٥٠] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢/٩١.

[١٥١] **المصدر السابق**: ٢/٩١.

[١٥٢] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١/٢٥٧.

أو حرمة.

وتفريقهم بين أحاديث الأحكام التي يترتب عليها الحلال والحرام، وبين أحاديث الفضائل تفريقٌ مهمٌّ سار عليها من أتى بعدهم من العلماء، وحُفظت به روايات كثيرة في السير والفضائل لو اشتُرط لها من الشروط ما اشتُرط في أحاديث الأحكام لرُدّت كثير من الروايات الصحيحة.

٢. الإرشاد إلى الأحاديث التي عرفها العلماء وقبلوها، والبعد عن الأحاديث الشاذة

معرفة العلماء للحديث وتناقلهم له وشهرته بينهم وعملهم به يقوي ذلك الحديث، فما تناقلوه وعملوا به واشتهر بينهم إلا لأنه مقبول عندهم، في حين أن عدم انتشار الأحاديث بينهم كالأحاديث الشاذة الغريبة وعدم تناقل العلماء لها وعدم عملهم بها يقوي جانب ضعف تلك الأحاديث؛ فلو كانت مقبولة لاشتهرت عندهم ولَعَمِلُوا بها.

وفي هذا عدَّ أبو حنيفة أن طلب غرائب الأحاديث سبب للوقوع في الكذب، وإنما قصد بغريب الحديث ما تم الاصطلاح عليه بعد ذلك بـ"الأحاديث الشاذة"، قال أبو حنيفة: "من طلب غريب الحديث كذب".[١٥٣] ولعله قصد تحري طلبها والحرص عليه، فهذا لابد أن يوقع صاحبه في الكذب، لما سبق ذكره من ترجيح وقوع الضعف فيها.

وكذلك سفيان الثوري أرشد إلى الأخذ بالأحاديث المشهورة، والبعد عن الأحاديث الشاذة الغريبة التي لم يعرفها أهل العلم، يقول سفيان: "عليكم من الحديث بما عُرِفَ وتواطأت عليه الألسن، وإياكم وهذه الأحاديث، يعني: الشواذ".[١٥٤] ويقصد الثوري الأحاديث التي تواطأت عليها ألسنة العلماء لا العامة، فقد ينتشر بين العامة الضعيف والموضوع.

وممن دعا إلى تجنب الأحاديث الغريبة من علماء الكوفة زهير بن معاوية (ت: ١٧٤هـ)، حيث ذكر لعيسى بن يونس (ت: ١٨٧هـ أنه على الرجل توقي رواية غريب الحديث، وعلل ذلك بأن يعرف رجلًا عابدًا كان يصلي كل يوم مائتي ركعة، وما أفسد هذا العابد إلا روايته الأحاديث الغريبة.[١٥٥] فضرب زهير مثلًا برجل متعبد أفسد حالَه روايةُ غريب الحديث،

---

[١٥٣] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ١٥٩.

[١٥٤] **ذم الكلام وأهله**: ٥/ ١٠٧.

[١٥٥] **المصدر السابق**: ١/ ٢٥٨.

وهذا المثل من زهير كان تنفيرًا عن تلك الأحاديث الغريبة، وفيما قاله زهير أيضًا تأكيد لما ذكره أبو حنيفة وسفيان الثوري وهو التوجيه إلى توقي رواية الغرائب من الحديث.

ويمكن ملاحظة المنهجية التي سار عليها أبو حنيفة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية في قبول الحديث، فاشترطوا أولًا ثقة الراوي حتى يُقبل حديثه، ثم فرّقوا بين أحاديث الأحكام وأحاديث الرغائب والسير فدققوا في قبول الأحاديث المتعلقة بالحلال والحرام واشترطوا أن يكون رواتها من الرؤساء المشهورين المعروفين بالعلم، بخلاف ما أحاديث الرغائب التي لا يشترط فيها من التدقيق ما في أحاديث الأحكام، كما أرشدوا إلى توقي وتجنب الأحاديث الغريبة، وكل هذه شروط هامة في تلك الحقبة الزمنية، وكان الغاية منها حفظ السنة من أي دخيل يمكن أن يدخل فيها.

٢.٥ مقولات متعلقة بألفاظ رواية الحديث

من المقولات التي تعلقت بألفاظ رواية الحديث:

١.٥.٢ جواز ذكر الرواة بالألقاب إذا كان ذلك للتمييز

قد يلقب بعض الرواة بألقاب، فيُشكل مناداتهم بها مع ثبوت النهي في الشريعة عن التنابز بالألقاب، فنُقل عن الأعمش جواز ذكر الراوي بالألقاب إذا كان ذلك للتمييز، فقد ذكر الأعمش –وهو المعروف بلقبه الذي تميّز به– أنه كان من طلاب ابن مسعود شريح وكان كوسجًا،[١٥٦] وكان علقمة أعرجًا، في حين كان مسروق أحدبًا، وكان عَبيدة وإبراهيم أعورًا، وكان مغيرة أعمى، ثم بيّن الأعمش حبهم له، وختم كلامه بأنه هو أعمش.[١٥٧] فظاهرٌ من كلام الأعمش أنه يجوّز تلقيب الراوي بلقب يميزه فإنه ذكر أسماء رواة وذكر ما يميّز كل راوٍ بما فيه، حتى ذكر نفسه آخرًا بقوله أنا أعمش، مع أن اسمه سليمان.

أما سفيان الثوري فقد ورد عنه ما يفيد كراهة مناداة الراوي باللقب ولو كان ذلك اللقب

---

[١٥٦] الكوسج: "الأثط، وفي المحكم: الذي لا شعر على عارضيه". **لسان العرب**: ٣٥٢/٢. وقال في موضع آخر: "الكوسج الذي عريَ وجهُه من الشعرِ إلا طاقاتٍ في أسفلِ حنكِه". **لسان العرب**: ٢٦٨/٧.

[١٥٧] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٨٠/٢. قال ابن منظور: الأعمش: الفاسد العين الذي تغسق عيناه، ومثله الأرمص. والعمش: أن لا تزال العين تسيل الدمع ولا يكاد الأعمش يُبصر بها، وقيل: العمش ضعفُ رؤية العين مع سيلان دمعها في أكثر أوقاتها". **لسان العرب**: ٣٢٠/٦.

يميزه، ولذلك كان الثوري عندما يروي عن مسلم البطين، لا يقول البطين، إنما يجمع يديه،[١٥٨] وذلك أن مسلم البطين كان من الرواة الذين غلبت عليهم الألقاب ولكنهم أظهروا الكراهية لتلك الألقاب.[١٥٩]

هذا وقد نُقل عمل علماء الكوفة بما ذُكر عن الأعمش فقد ذكروا الرواة الذي عُرفوا بألقابهم بتلك الألقاب، ومنهم الأعمش شيخ الكوفة، فقد رووا عنه وذكروه بلقبه، وهو روى عن غيره وذكرهم بألقابهم، فكان هذا منهم تجويزًا عمليًّا لذلك، وهو ما روي عن سفيان الثوري ذاته، وذلك عندما كان يروي عن الأعمش ويذكره في حديثه.

٦.٢ خلاصة الكلام في المقولات الحديثية النقدية التأسيسية

بعد الانتهاء من المقولات الحديثية النقدية التأسيسية لعلماء الكوفة في باب النقد الحديثي وضوابطه، يمكن الملاحظة أنها مقولات تأسيسية أسهمت في التأسيس لعلوم الحديث عامة، ولعلم النقد الحديثي خاصة، وكانت تلك المقولات منوعة تطرق بعضها لأهمية الإسناد، وبعضها لوظيفة النقاد وسلطتهم النقدية، وأخرى كانت مقولات متعلقة بالرواة والرواية عنهم، أو مقولات تعلقت بالتمييز بين أنواع الروايات من حيث مضمونها، وأخيرًا مقولات متعلقة بضوابط رواية الحديث.

ثم بعد ذكر هذه المقولات، سأذكر المقولات الخاصة التي توجهت إلى رواة معينين أو روايات معينة، وسأرتبها على أقسام الحديث الصحيح، فأبتدأُ بذكر نقد علماء الكوفة للاتصال والانقطاع، ثم نقدهم الضبطَ وما يتعلق به، ثم نقدهم للعدالةِ وخاصة نقدهم الموجه لبدعة الرواة.

وقد يرد في الفصول القادمة بعض المقولات النقدية العامة، مما ذُكِر سابقًا أو مما لم يُذكَر، اقتضى ذكرها هناك توضيح المقولات الخاصة، أو زيادة تجلية الموقف النقدي لعلماء الكوفة في تلك الأبواب، حيث تأتي المقولة النقدية العامة مع المقولة الخاصة مُوضّحة لها ومبينة.

---

[١٥٨] أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧م): ٢١٠.

[١٥٩] **معرفة علوم الحديث**: ٢١٠.

الفصل الثالث

النقد المتوجه إلى اتصال الحديث وانقطاعه

اتجه نقد العلماء إلى الروايات، سندها ومتنها، ومعلوم أن من شرط قبول الرواية اتصال سندها، وأن انقطاع السند قادحٌ فيها، فلذلك توجه نظر علماء الكوفة إلى السند، فنقدوه من حيث اتصاله أو انقطاعه.

فبحثوا في أسانيد الروايات ليتثبتوا من اتصالها، فنظروا في سماع الراوي ممن روى عنه، واستقرؤوا أحاديث الرواة، فربما استدلوا بتصريح الرواة بسماعهم أو نفيهم السماع، وربما سلكوا طرقًا أخرى كاستدلالهم على لقاء الشيخ الأكبر بلقاء من هو أصغر منه، كما توجه نقدهم إلى التدليس الذي يقدح في اتصال الحديث.

ولأن الحديث يتحمّلها الراوي ويأخذه بطرق متعددة، فقد بيّن علماء الكوفة تلك الطرق:

١.٣ طرق أخذ الحديث وتحمله عند علماء الكوفة

ذهب علماء الكوفة إلى أن تحمل الرواية يكون بأكثر من طريق، وهي:

أولًا: السماع: وهو سماع الراوي الحديث من الشيخ، وهذه طريقة متفق عليها عند علماء الكوفة وغيرهم.

ثانيًا: العرض: مع انتشار الرواية وكثرة الرواة والمرويات، ظهرت مسائل متعلقة بالألفاظ التي يستطيع أن يحدّث بها الطالب عند روايته ما سمعه من شيخه، فاحتاج هذا الأمر توضيحًا من العلماء، ومن تلك المسائل: مسألة عرض الحديث على الشيخ، والتي تفرعت عنها صور متعددة لهذا العرض.

أما عرض الحديث على الشيخ، بحيث يقرأ الراوي الحديثَ من حفظه، أو من الكتاب ويسمعه الشيخ ويقره عليه، فهذه الطريقة نُقل جوازها عن عدد من علماء الكوفة ومنهم: منصور بن المعتمر الذي لم يكن يرى بالعرض على الشيخ بأسًا،[١٦٠] فقد سأل شعبة منصورًا إذا قرأ عليه ماذا يقول؟ فأجابه منصور بأن يقول حدثنا.[١٦١] وفي رواية سأل شعبةُ منصور بن

---

[١٦٠] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** ٢٨٢/١.

[١٦١] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** ٤٢١.

المعتمر إذا قرأ عليه شيئًا فماذا يقول فيه؟ فبيّن منصور أنه إذا قرأ الطالب على المحدّث حديثًا فعرف ماذا قرأ، أليس يكون قد حدّثه![١٦٢]ففي هذه الرواية أضاف منصور ضابطًا وهو معرفة الراوي حديث الشيخ الذي يقرأه عليه.

ومن علماء الكوفة الذين أجازوا عرض الحديث على الشيخ: أبو حنيفة فقد أجاز القراءة على الشيخ وعدّها بمنزلة السماع حيث قال: "إذا قرأت فقل حدثني".[١٦٣]وقال أبو حنيفة لأحد طلابه أن يقرأ عليه وأن يقول بعد ذلك حدثني أبو حنيفة، ثم ذكر أبو حنيفة أنه لو رأى في ذلك شيئًا لما أمر طالبه بذلك.[١٦٤]وكلام أبي حنيفة هذا يظهر منه أن العرض على الشيخ لم يكن محل اتفاق، أو أنه لم يكن معروفًا في تلك الفترة، وإلا لما احتاج لختم كلامه بأنه لو كان في العرض على الشيخ إشكال لما أمر به.

وعلل أبو حنيفة تجويزه القراءة على الشيخ أنها بمثابة من سمع قراءة الصك فأقر بما فيه، فقد سأل أبو يوسف أبا حنيفة عن عرض الحديث على الشيخ أيحدّثُ الطالب به عن الشيخ، فأجاز أبو حنيفة للرجل الذي يعرض الحديث أن يقول في تلك الأحاديث سمعت وحدثني، وضرب أبو حنيفة مثلًا في الصك الذي يُقرأ على الإنسان فيقر بما فيه، فيجوز أن يقول أنه قد أقر عنده فلان بجميع ما في ذلك الصك، وفي الواقع لم يسمع إلا كلمة نعم.[١٦٥]بل فضّل أبو حنيفة القراءةَ على الشيخ على سماع الحديث.[١٦٦]

لكن قد ورد عن أبي حنيفة ما ظاهره يخالف ذلك، فقد ورد عنه أنه لا يجوز للراوي أن يروي ما سمعه إلا إذا سمع تلك الرواية من المحدث مباشرة، ثم حفظها، ثم حدث بها.[١٦٧]وجمع البيهقي بين هذا القول وما سبق عن أبي حنيفة بقوله أن ذلك يكون إذا كان مراد أبي حنيفة أن يكون ذلك الراوي حافظًا لما سمعه من الشيخ، فإذا قرأ الراوي الحديث أما الشيخ فأقرّ الشيخ ذلك، ثم حفظ الراوي تلك الرواية وحدث بها، فكأنه سمع تلك الرواية من فم

---

[١٦٢] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٤٢٢.

[١٦٣] **المصدر السابق**: ٤٢٥.

[١٦٤] **الكفاية في علم الرواية**: ٣٠٧.

[١٦٥] **المصدر السابق**: ٢٧٩.

[١٦٦] **المصدر السابق**: ٢٧٦.

[١٦٧] **المدخل إلى السنن الكبرى**: ٢٨٢/١.

الشيخ، أما إن كان ما أراده أبو حنيفة إنكار القراءة على الشيخ فهذا قد روي عن أبي حنيفة خلاف ذلك.[١٦٨]

فكأن البيهقي يرى توجيه ما في هذه الرواية أن ما قصده أبو حنيفة متعلق بضابط في مسألة سماع الراوي الحديث من الشيخ، وأن أبا حنيفة يشترط أن يحفظ الراوي ما يسمعه من المحدث، فإذا قرأ ذلك المحفوظ وأقر به المحدث ثم حدث بذلك، كان في درجة ما لو سمعه من المحدث، وإن كان غير هذا المعنى، فقد ورد عن أبي حنيفة تجويز عرض الحديث على الشيخ كما سبق ذكره قريبًا، وتوجيه قول أبي حنيفة كما فعل البيهقي هو المتعين جمعًا بين هذا القول وبين ما ورد عن أبي حنيفة من أكثر من طريق.

ومن علماء الكوفة الذين أجازوا عرض الحديث على الشيخ: سفيان الثوري، فقد نُقل عن سفيان أنه كان يرى القراءة والسماع جائزًا.[١٦٩]وذكر أبو عاصم أنه سمع سفيان الثوري وأبو حنيفة وغيرهم يقولون لا بأس بالقراءة..[١٧٠]

وأجاز سفيان للطالب إذا قرأ الحديث على الشيخ، ثم أراد أن يروي ذلك الحديث أن يقول حدثنا، قال سفيان: "إذا قرأتَ على العالم فلا بأس أن تقول حدثنا".[١٧١]وقال لأحد طلابه أنه إذا قرأ على سفيان شيئًا ثم أراد أن يحدث به أن يقول حدثني الثوري[١٧٢].

وكذلك قال سفيان في طالب قرأ على الشيخ أحاديث أو مسائل، فهل يجوز إذا روى تلك الأحاديث أو المسائل أو بعضها أن يقول: سمعتُ فلانًا، مع أنه لم يسمعه حقيقة، إنما هو الذي قرأها على الشيخ، فأجاز سفيان أن يقول الطالب في هذه الحالة سمعت.[١٧٣]

وكذلك سُئل سفيان عن الطالب إذا قرأ على الشيخ عددًا من الأحاديث، فإذا أراد أن يروي حديثًا منها هل يجوز أن يقول في ذلك الحديث: سألت الشيخ عن كذا، أو قال

---

[١٦٨] **المدخل إلى السنن الكبرى**: ٢٨٢/١.

[١٦٩] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢٨٣/١.

[١٧٠] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٤٢٠.

[١٧١] **الكفاية في علم الرواية**: ٣٠٦.

[١٧٢] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٥١/٢.

[١٧٣] **المصدر السابق**: ٣٠٦.

الشيخ كذا؟ فأجاز سفيان ذلك أيضًا وقال: "نعم إنما هي بمنزلة الشهادة".[١٧٤]

لكن سفيان عندما سُئل عن عدد من الطلبة يأتون الشيخ ومعهم شيء من حديثه، ويكون الكتاب مع واحد منهم ويكون ثقة عندهم، ويكون عددهم أكثر من أن يستطيعوا جميعهم النظر في الكتاب، فهل يجوز لهم أن يصدقوا ذلك الراوي في تلك المسائل؟ فذكر سفيان عدم جواز ذلك وأن هذه منزلتها منزلة الشهادة.[١٧٥]فلم يُجز ذلك؛ إذ لم ير جميعُ الطلبة الكتابَ الذي فيه أحاديث الشيخ فامتنع عليهم رواية تلك الأحاديث تصديقًا للقارئ.

ومن علماء الكوفة الذين أجازوا القراءة على الشيخ وعدُّوها بمثابة السماع منه: مسعر بن كدام (ت: ١٥٥هـ) ومالك بن مغول (ت: ١٥٩هـ)، فقد سُئلا عن القراءة على العالم فذكرا أنها بمنزلة سماع الحديث منه.[١٧٦]

وكذلك شريك النخعي (ت: ١٧٧هـ) لما ذُكر له قول سفيان بأن القراءة على العالم والسماع منه سواء قال شريك: "وهل هو إلا سواء؟".[١٧٧]

لكن ورد عن شريك النخعي ما يمكن أن يفهم منه خلاف ما روي عنه من إجازة عرض الحديث على الشيخ، فقد سأل إبراهيمُ بن سعد شريكًا النخعي أن معه أحاديث، وطلب أن يحدثه بها، فاعتذر، فاقترح إبراهيم أن يقرأ عليه تلك الأحاديث، فسأله شريك، ثم ماذا سيقول إذا حدث بها بعد ذلك، فقال إبراهيم أنه سيقول حدثني، قال شريك: "إذن تكذب".[١٧٨]

فيقال في الجمع بين هذا التعارض عن شريك: إن ما لم يُجزه شريك هو التحديث بصيغة حدثني، مع أن القارئ هو الذي عرض الحديث على الشيخ، وليس فيه عدم إجازة العرض مطلقًا، ولو كان شريك لا يجيز العرض لقال لإبراهيم لا يجوز لك عرض الحديث عليَّ عندما قال له أقرأها عليك، لكنه لم يقل له هذا، إنما سأله عن الصيغة التي سيروي بها ذلك الحديث الذي عرضه عليه، فلما ذكر أنه سيقول حدثني، قال: "إذن تكذب"، فلعل شريكًا

---

[١٧٤] **الكفاية في علم الرواية**: ٣٠٦.

[١٧٥] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٤٢٠.

[١٧٦] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٥١/٢.

[١٧٧] **الكفاية في علم الرواية**، ٢٦٨.

[١٧٨] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٣٩٩/١.

يجيز من الطالب الذي يعرض الحديث على شيخه أن يقول: قرأتُ على الشيخ أو عرضت عليه مثلًا، فيكون إنكار شريك على لفظ الراوي إذا أدى الحديث، لا على طريق العرض على الشيخ، وبهذا يجمع بين القولين، والله أعلم.

ثالثًا: الوِجادة: وهي أن يجد أحدهم كتابًا أو حديثًا بخط الشيخ وبإسناده، فيروي عنه ذلك الكتاب أو تلك الأحاديث.[١٧٩]

وفي موضوع الوجادة ورد أن سفيان الثوري ضعّف رواية عبد الأعلى الثعلبي عن مُحَمَّد بن الحنفية، ورجّح سفيان أن يكون عبد الأعلى قد نقل تلك الروايات عن كتاب ابن الحنفية ولم يسمع منه، وتضعيف سفيان لهذه الرواية لا لأنه لا يقبل الرواية بالوجادة، لكن لأن الكتاب الذي نقل عنه هو كتاب راو يروي عن ابن الحنفية.[١٨٠]

وفي وجادة الراوي حديثًا من أحاديثه بخطه، مع عدم حفظه ذلك الحديث، ورد أن أبا حنيفة يقول في ذلك أنه لا ينبغي أن يحدث الراوي إلا بالذي يعرفه ويحفظه.[١٨١]فجعل ضابطًا احتياطيًّا لرواية الحديث بالوجادة، وهو معرفة الراوي وحفظه للحديث الذي يرويه.

رابعًا: الإجازة: أما مسألة الإجازة والتي تعني إذن الشيخ أن يروي الطالب عنه كتابًا أو حديثًا أو كتبه جميعها دون سماع الطالب من الشيخ،[١٨٢]فقد أجازها سفيان الثوري من علماء الكوفة، حيث اختصم إليه العراقيون والمكيون في مسألة الإجازة، فبعد أن سمع الثوري الطرفين حكم وقضى للمكيين بجواز الإجازة على العراقيين الذين لم يكونوا يجيزونها، فلما سألوه كيف يقولون إذا رووا بالإجازة، أجابهم: "قولوا: حدثنا".[١٨٣]

ويظهر من هذه الرواية أن أهل الكوفة لم يكن يقبلون الإجازة، بخلاف أهل مكة الذين روي عن كثير من علمائهم جوازها،[١٨٤]فقضى سفيان للمكيين على العراقيين وأجازها.

---

[١٧٩] ينظر: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**. ط٣. (دمشق: دار الفكر دمشق). ٢٢١.

[١٨٠] **الجرح والتعديل**: ٢٦/٦.

[١٨١] **الكفاية في علم الرواية**: ٢٣١.

[١٨٢] **منهج النقد في علوم الحديث**: ٢١٥.

[١٨٣] **الكفاية في علم الرواية**: ٣٢٤.

[١٨٤] **المصدر السابق**: ٣١٧. باب ذكر بعض أخبار من كان يقول بالإجازة ويستعملها.

٢.٣ إثبات سماع الراوي أو نفيه ممن روى عنه ووسائل ذلك

المسألة الثانية التي سيتم البحث في كلام علماء الكوفة عنها هي مسألة إثبات سماع الراوي أو نفيه، فيقال: إن علماء الكوفة اعتنوا بموضوع الاتصال والانقطاع، فبحثوا في الرواة والروايات، فقبلوا الأخبار المتصلة، وردوا ما يقدح في الاتصال، وبعد تتبع ما ورد عنهم من مقولات مفسرة، تبيّن أنهم استخدموا في ذلك طرقًا كان منها:

١.٢.٣ إثبات سماع الراوي ممن روى عنه

وقد يثبتون سماع الراوي لما رواه من خلال أمور، منها:

١.١.٢.٣ استقراؤهم أحاديث الراوي:

وذلك أنهم تتبعوا أحاديث الراوي وعرفوا ما سمع منها مما لم يسمعه، ومن علماء الكوفة الذين ورد عنهم الحكم على الحديث من خلال تتبع أحاديث الراوي: سفيان الثوري، فقد قال أبو نُعيم (ت: ٢١٨هـ): "كانوا يجيئون بالحديث إلى سفيان فكأنه منكرٌ له ويجيئون بحديث قيس فيقول: نعم إنّ قيس بن الربيع (ت: ١٦٥هـ) قد سمع، وذكر نحو ذلك".[١٨٥] وهذا الكلام من سفيان لم يأتِ بخصوص حديث معين لقيس بن الربيع، إنما جاء كلامًا عامًّا في ترجمة قيس، فكأن سفيان قد استقرأ أحاديث قيس بن الربيع فعلم سماعه فأثبته، في حين أنكر رواية عدد من الرواة غير الثقات، ولم ينكر رواية قيس، وعلَّل سفيان قبول الحديث بسماع قيس بن الربيع لما رواه، وهذا مشعرٌ أن سفيان قد قدح في بقية الأحاديث بعدم سماع رواتها لما رووه، وقيس هذا كان سفيان إذا ذكره أثنى عليه.[١٨٦]

٢.١.٢.٣ الاعتماد على تصريح الراوي بالسماع:

وذلك بتصريح الراوي بسماعه أحاديث معينة من شيخ معين، كما استدل سفيان الثوري بسماع أبي إسحاق السبيعي (ت: ١٢٧هـ) من أبي بردة (ت: ١٠٣هـ)، بسؤاله أبا إسحاق عن سماعه من أبي بردة، فقد سأله سفيان عن سماعه حديث: (لا نكاحَ إلا بِوَلِيٍّ)

---

[١٨٥] **الجرح والتعديل**: ٩٦/٧.

[١٨٦] **المصدر السابق**: ٩٦/٧.

من أبي بردة فأخبره أبو إسحاق أنه سمعه من أبي بردة.[١٨٧]

وكذلك ما فعله سفيانُ الثوري مع أبي معاوية الضرير (ت: ١٩٤هـ) -الذي كان من أخص طلاب الأعمش وسماعُه من الأعمش معروف مشهور-، فأتاه سفيان بعد موت الأعمش فسأله عن سماعه من الأعمش أحاديث معينة، فأجابه أبو معاوية بأنه لم يسمع تلك الأحاديث بعينها، وقال أبو معاوية: "فجعل يحدثني بأحاديث كأنه علم أني لم أسمعها".[١٨٨]

أو تصريح الراوي بمطلق سماعه من شيخ معين، وتختلف عن سابقتها أن تلك فيها تصريح الراوي بالسماع أو عدم السماع من الشيخ لرواية معينة، أما هذه الطريقة ففيها تصريح الراوي بسماعه من الراوي عامة، كأن يثبت سماعه من فلان.

وتكون هذه الطريقة في حال عدم اشتهار سماع الراوي من شيخ معين، والأولى تكون في حال اشتهار السماع أو معرفة الناقد به، ويكون سؤاله للتثبت في هذه الرواية خاصة، أو لنفي التدليس كما سيأتي.

والطريقة الثانية -وهي تصريح الراوي بسماعه من شيخ معين- اعتمد عليها سفيان الثوري في إثبات سماع حمّاد بن سلمة (ت: ١٦٧هـ) من سلمة بن كهيل (ت: ١٢١هـ)، حيث سأله عن سماعه منه، فقال حماد: "كان شيخًا كيِّسًا".[١٨٩]فأُخذ من تصريح حماد بسماعه من سلمة إثبات سماعه منه.

٣.١.٢.٣ الاستدلال بلقاء الراوي الشيخ الأكبر سنًّا على السماع ممن هو أصغر منه

ومن طرق إثباتهم سماع الراوي ممن روى عنه، استدلالهم بلقاء الراوي بالشيخ الأكبر على سماعه من الراوي الأصغر سنًّا، ومنه أن يوسف بن إسحاق السبيعي ذكر لقاء جده أبي إسحاق السبيعي بعليٍّ وعدّه دليلًا على سماع جده ممن هو أصغر من عليّ (ت: ٤٠هـ)، وهو الحارث، الذي لم يسمّ في هذه الرواية من هو، ولعله أبو زهير الحارث الأعور (ت: ٦٥هـ) صاحب علي بن أبي طالب، وذلك أن سفيان بن عيينة سأل أبا إسحاق السبيعي

---

[١٨٧] الترمذي مُحَمَّد بن عيسى، **جامع الترمذي**، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، ط٢. (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٥م): أبواب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، الحديث: ١١٠٢.

[١٨٨] **الجرح والتعديل**: ٦١/١.

[١٨٩] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، ط٢. (الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ). ١٨١/١.

هل سمع من الحارث، فردّ عليه يوسف حفيد أبي إسحاق وذكر لابن عيينة أن جده قد سمع من عليٍّ، فكيف لا يكون قد سمع من الحارث، فسأل ابنُ عيينة أبا إسحاق فقال: يا أبا إسحاق، رأيتَ عليًّا؟ قال: نعم".[١٩٠]فجعل يوسف رؤية الأكبر سنًّا دليلًا على لقاء الراوي بمن أتى بعده وسماعه منه.

٢.٢.٣ نفي علماء الكوفة سماع الراوي ممن روى عنه ووسائل ذلك

سماع الراوي الحديثَ الذي رواه عن الشيخ، هو أحد شروط قبول الحديث، فإذا ثبت عدم السماع، كان ذلك قادحًا في صحة الحديث.

وقد ورد عن سفيان الثوري أمثلة كثيرة من نقده الحديث بسبب عدم سماع الراوي عمن رواه عنه، فمن ذلك أن سفيان قال في حديث الوضوء من القهقهة في الصلاة، بأن الأعمش – وهو راوي الحديث– لم يسمع الحديث ممن روى عنه وهو أبو صالح، فقال سفيان: "لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الوضوء من القهقهة منه"[١٩١]وهذا نفي من سفيان لسماع الأعمش الحديث.

وكذلك في حديث آخر وهو حديث (الإمام ضامن)[١٩٢]الذي رواه الأعمش من حديث أبي صالح أيضًا، فذكر سفيان أن يرى أن الأعمش لم يسمع هذ الحديث من أبي صالح.[١٩٣]فنفى سفيان سماع الأعمش الحديث من أبي صالح لكن بلفظ يُشعر أن عنده شكًّا في ذلك، لكن ورد تصريح سفيان بعدم سماع الأعمش للحديث قال سفيان: "لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح: (الإمام ضامن)".[١٩٤]

ومن ذلك ما حكاه عبد الرحمن بن بشر بن الحكم (ت: ٢٦٠هـ) أنهم حدثّوا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) بحديث يروى عن الأعمش عن حبيب عن عروة، فقال يحيى: "كان سفيان

---

[١٩٠] **مسند ابن الجعد**: ٧٣.

[١٩١] العلائي، خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي السلفي، ط٢. (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م)، ١٨٩.

[١٩٢] **جامع الترمذي**: ٤٠٢/١.

[١٩٣] **الجرح والتعديل**: ٨٢/١.

[١٩٤] يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، تحقيق: أحمد مُحَمَّد نور سيف، ط١. (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٩م)، ٤٩٧/٣.

الثوري أعلم الناس بحبيب بن أبي ثابت (ت: ١١٩هـ)، زعم أن حبيبًا لم يسمع من عروة شيئًا".[١٩٥]فنفى سفيان أن يكون حبيب سمع من عروة بن الزبير (ت: ٩٣هـ) أي حديث، ويمكن ملاحظة أهمية نفي سفيان الثوري لسماع حبيب من عروة، فقد أفاد ذلك يحيى القطان فاستدل بذلك على ضعف هذه الرواية.

ومن ذلك أيضًا ما رواه عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري أنه قال: "إن حبيب بن أبي ثابت لم يرو عن عاصم بن ضمرة (ت: ٧٤هـ) شيئًا قط".[١٩٦]وهذا نفي لرواية حبيب عن عاصم، وهذا النفي من سفيان كسابقه، يفيد النقاد بعده بنقد كل رواية يذكر فيها سماع حبيب عن عاصم.

وربما اعتمدوا على أمور في نفيهم سماع الراوي عمّن روى عنه، ومن هذه القرائن:

١.٢.٢.٣ ترجيح نقل الراوي من كتاب الشيخ وليس سماعًا منه

ومن هذا أن أحد رواة الكوفة وهو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي (ت بين: ١٢١-١٤٠)، وهو كوفي يروي عن مُحَمَّد بن الحنفية (ت: ٨١هـ)، ففي مسألة أحاديث ابن عامر عن ابن الحنفية سأل يحيى القطّان الثوريَّ عنها فوهّنها سفيان،[١٩٧]وهذا التوهين وضّحه سفيان في إجابته عن سؤال سُئله عن تلك أحاديث فبيّن سبب الضعف وأنه يرى أنها لم تكن رواية بالسماع، إنما من كتب مُحَمَّد ابن الحنفية.[١٩٨]

وتضعيف سفيان الثوري هذا الراوي ليس لأنه يروي من صحيفة ابن الحنفية، ولكن لأن تلك الصحيفة لراوٍ روى عن مُحَمَّد بن الحنفية، وهو ما بيّنه أبو حاتم إجابة عن سؤال ابنه عبد الرحمن عندما سأله عن أحاديث هذا الراوي فذكر أن تلك الصحيفة التي يروي عنها هي صحيفة لرجلٍ يروي عن ابن الحنفية.[١٩٩]

---

[١٩٥] الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط١. (الرياض: دار طيبة، ١٩٨٥م)، ١٤٢/٤.

[١٩٦] أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط١. (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٤م)، ٧٠٠/١.

[١٩٧] **الجرح والتعديل**: ٢٦/٦.

[١٩٨] **المصدر السابق**: ٢٦/٦.

[١٩٩] **المصدر السابق**، ٢٦/٦.

والشاهد مما ذُكر أن سفيان الثوري ضعّف حديث راوٍ روى عن شيخ بصيغة السماع، لأنه ثبت عنده أن ما يرويه لم يكن سماعًا، بل كان نقلًا عن كتاب، وهذا أيضًا إعلال للحديث بعدم الاتصال.

٢.٢.٢.٣ مراجعة الناقد للشيخ المروي عنه للتأكد مما رواه طلابه عنه

وبهذه الطريقة نقد سفيان روايات بعض الرواة ومنهم الحسن بن عمارة (ت: ١٥٣هـ)، فقد ذكر سفيان أن الحسن حدثه عن شبيب أنه "سمع عروة البارقي يروي أنه اشترى أضحية للنبي ﷺ فلقي سفيان شبيبًا وسأله عن هذه الرواية، فذكر شبيب لسفيان أنه لم يسمع ذلك من عروة،[٢٠٠] وسؤال سفيان للشيخ عما حدثه به الحسن بن عمارة كان رغبة منه للتأكد، وقد تبين له أن شبيبًا لم يسمع من عروة.

٣.٢.٢.٣ عدم ملازمة الراوي للشيخ

وهذا قد يرجِّح عدم سماعه منه، فمن المعلوم أنه إذا روى الراوي عن شيخ، فيجب أن يكون لقيه ولو لم يعلم الناقد بذلك اللقاء يقينًا، وهذا إذا كان الراوي ثقة، ويروي عنه رواية أو عددًا قليلًا من الروايات، أما أن يُكثِرَ من الرواية عن شيخ مع عدم ملازمته لذلك الشيخ فهذا يرجِّح أنه لم يسمع منه، ومن هذا ما حكاه خلّاد بن يزيد الجعفي أن سفيان الثوري جاءه فذكر له أن عمرو بن شمر (ت: ١٥٧هـ) أكثر الرواية عن جابر الجعفي (ت: ١٢٧هـ) رغم أن سفيان لم ير ابن شمر عند جابر قط.[٢٠١] فاستنكر سفيان كثرة روايته عن جابر الجعفي معللًا ذلك بأنه لم يره عند جابر، وهذا يرجح أن كثيرًا مما يرويه عنه ليس على السماع.

٤.٢.٢.٣ علاقة الراوي بمن يروي عن الشيخ

وربما استدلوا بعلاقة الراوي بقريب للشيخ بما قد يرجح عندهم أن يكون ذلك الراوي قد سمع من الشيخ بواسطة ذلك القريب أو الطالب، وليس من الشيخ مباشرة، ويقوي هذه القرينة عندهم قرب الراوي من تلميذ الشيخ، كالجِوار الذي يقتضي المصاحبة في الغالب.

---

[٢٠٠] العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١. (بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٩٨٤م): ٢٣٩/١.

[٢٠١] **المصدر السابق**: ٢٧٥/٣.

ومن ذلك الحديث الذي رواه أبو إسحاق السبيعي عن الصحابي ذي الجوشن ﷺ أنه أتى النبيَّ ﷺ بعد أن انتهائه من غزوة بدر بابنِ فرس له، فعرض على نبي الله ﷺ الفرس، فبيّن أنه ليس له حاجة فيه، ثم عرض عليه النبي ﷺ الإسلام.[٢٠٢]وهذا الحديث نقد فيه سفيانُ الثوري روايةَ أبي إسحاق السبيعي عن ذي الجوشن، مبيّنًا أن ابن ذي الجوشن كان جارًا لأبي إسحاق السبيعي، فرأى سفيان أنه لم يسمعه إلا من ابنه، وليس من ذي الجوشن.[٢٠٣] فنفى سفيان سماع أبي إسحاق من ذي الجوشن، وعلّل ذلك أن ابن ذي الجوشن كان جارًا لأبي إسحاق، فسمع أبو إسحاق من ابنه أحاديث رواها الابن عن أبيه، فرواها أبو إسحاق عن الأب وأسقط الواسطة، فنقد سفيان هذا وبيّن وجود واسطة بين أبي إسحاق وذي الجوشن وهو ابنه شمر، ومما جعل سفيان يرجح عدم السماع صحبة أبي إسحاق لابن ذي الجوشن حيث كانا جارين. وهذا نقد من سفيان لاتصال الحديث.

٣.٢.٢.٥ الاعتماد على تصريح الراوي أو أهله على نفي سماعه أو لقائه

نفي السماع من الراوي ربما يكون بتصريح الراوي نفسه بعدم سماعه من شيخ معين كما ذكر الحجاج بن أرطاة (ت: ١٤٥هـ) –وهو من علماء الكوفة– أنه لم يرَ الزهريَّ ولم يسمع منه شيئًا.[٢٠٤]

أو ربما سأل النقّادُ أهلَ الراوي عن سماعه، كما فعل شريك النخعي (ت: ١٧٧هـ) حيث ذكر أنه سأل عن إدراك الحكم بن سفيان للنبي عليه الصلاة والسلام أهلَ الحكم فذكروا أنه لم يدركه.[٢٠٥]

٣.٣ التدليس

مما توجه إليه النقد من علماء الكوفة تدليس الرواة، والتدليس قادح في اتصال الحديث، فالمدلس هو الذي يروي عن الراوي الذي سمع منه ما لم يسمعه منه، ويكون ذلك بصيغة

---

[٢٠٢] **الطبقات الكبرى**: ١٧٠/٨.

[٢٠٣] **التاريخ الكبير**: ٢٦٦/٣.

[٢٠٤] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٥١٨/٢.

[٢٠٥] ولي الدين العراقي أحمد بن عبد الرحيم، **تحفة التحصيل في المراسيل**، تحقيق: عبد الله نوارة. (الرياض: مكتبة الرشد): ٩٤/١.

توهم السامع أنه قد سمع منه هذه الرواية مثل صيغة: عن وقال.[٢٠٦]
وكان لهم طرق في التعامل مع المدلسين، منها:

١.٣.٣ قبول رواية المدلِّس الثقة إذا صرَّح بالسماع

ففي الحديث الذي يرويه شعبة من حديث السبيعي أبي إسحاق والذي يرويه عن أبي بردة أن رسول الله ﷺ قال: (لا نكاح إلا بِوَلِيّ)،[٢٠٧]فذكر شعبةُ أن الثوريَّ سأل أبا إسحاق عن سماعه من أبي بردة فهزَّ أبو إسحاق برأسه أي نعم. فلما حدّث شعبة عن سفيان بذلك نقل النعمانُ ما ذكرَه شعبة إلى سفيان صدّق سفيان ما قاله شعبة ولم ينكره.[٢٠٨]وأصرحُ من هذه الرواية أن سفيان الثوري سأل أبا إسحاق السبيعي هل سمع من أبي بردة حديث الولي في النكاح السابق ذكره، فقال أبو إسحاق: نعم.[٢٠٩]
فأبو إسحاق السبيعي إمام ثقة، ولكن لما عُرف منه التدليس سأله سفيان عن سماعه. فيُعلَم مما فعله سفيان أن الراوي الثقة إذا عُرِف بالتدليس يُتوقَف فيما يرويه بما لا يفيد السماع كالعنعنة؛ لأنه قد يكون دلَّس عن راوٍ ضعيف ولم يذكره في السند، فإذا صرّح الراوي بالسماع قُبِل حديثه.
وكذلك ورد عن سفيان التفصيل في حال جابر الجعفي (ت: ١٢٧هـ) الذي وقع اختلاف بين علماء الكوفة في الحكم عليه، وكان موقف سفيان الثوري وسطًا في جابر الجعفي، فذكر أن جابرًا يُقبَل حديثه حال تصريحه بالسماع، ولا يقبل إذا روى بصيغة لا تثبت السماع كقوله قال، قال سفيان الثوري: "إذا قال لك جابر حدَّثَنِي أو سمعتُ أو سألتُ فذاك، فإذا قال: قال".[٢١٠]وفي رواية: "فكأنه يُدلِّسُ".[٢١١]وجابر الجعفي سيذكر الباحث تفصيل موقف علماء الكوفة منه في النقد الموجه للعدالة.

---

[٢٠٦] **منهج النقد في علوم الحديث**: ١٣٨.
[٢٠٧] **جامع الترمذي**: أبواب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، الحديث: ١١٠٢.
[٢٠٨] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٣٠٣/٤.
[٢٠٩] **جامع الترمذي**: ٣٩٩/٣.
[٢١٠] **العلل ومعرفة الرجال**: ٢٩٢/٢.
[٢١١] **الطبقات الكبرى**: ٣٤٥/٦.

٢.٣.٣ هل يشترط العلم بالسماع من الراوي غير المدلس؟

سبق تبيين اشتراط سفيان الثوري التصريح بالسماع من الراوي المعروف بالتدليس، ولو كان الراوي ثقة، لكن هل يطالَب الراوي غير المعروف بالتدليس بالتصريح بالسماع؟

ثبت عن سفيان الثوري مراجعته لعدد من الرواة غير المعروفين بالتدليس وتشديده عليهم بضرورة تأكيدهم السماع لما يروونه، وقد فعل سفيان هذا مع عدد من الرواة ومنهم:

العمري: حيث حكى ابن مهدي أنه حضر مجلسًا جمع بين سفيان الثوري وعبد الله بن عمر العمري (ت: ١٧١هـ) وكان من كبار العبّاد، فكان سفيان يوقفه توقيفًا شديدًا في كل حديث يطالبه أن يصرح بالسماع.[٢١٢] ومعنى التوقيف هنا أن سفيان كان يطالب العمري في كل ما يرويه بالتصريح بالسماع، كأنه يقول له قل: سمعتُ أو حدثني، بدل قولك عن، أو أن سفيان كان يسأله هل سمعت هذا الحديث ممن ترويه عنه؟ والعمري وإن لم يكن بتلك الدرجة من الثقة، إلا أنه لم يكن معروفًا بالتدليس، ومع ذلك أوقفه سفيان توقيفًا شديدًا مطالبًا إياه بالتصريح بالسماع.

ومن أولئك الرواة الذين طالبهم سفيان بالتصريح بالسماع:

عكرمة بن عمار البصري (ت: ١٥٩هـ)، فقد روى عبد الرحمن بن مهدي أنه كان مع سفيان الثوري عند عكرمة بن عمار "فجعل يوقفه على كل حديث على السماع"،[٢١٣] كما حكى عبد الرحمن بن مهدي "أنه حضر سفيان الثوري بمكة وكان يكتب عن عكرمة وهو جاثٍ على ركبتيه وجعل يوقفه: سمعتُ فلانًا، سمعتُ فلانًا، سمعتُ فلانًا".[٢١٤]

وهذا معناه مثل سابقه، وهو أن سفيان كان يطلب منه التصريح بالسماع، وقول ابن مهدي: "يوقفه على كل حديث" يعني أن سفيان لم يوقفه في حديث واحد شكَّ في سماعه له، بل في كل حديث رواه.

ومن الرواة الذين كان يوقفهم سفيان على السماع: جعفر بن حيان البصري (ت: ١٦٢هـ)

---

[٢١٢] **الجرح والتعديل**: ٦٨/١.

[٢١٣] **المصدر السابق**: ٦٨/١.

[٢١٤] **معرفة الثقات للعجلي**: ١٩٢.

فقد شهد يحي القطان سفيانَ الثوري يقول لأبي أشهب "قل سمعت، قل: سمعت".[٢١٥] فطالبه بإثبات سماعه لما يرويه.

والرواة الثلاثة الذين أوقفهم سفيان الثوري على السماع لم يُعرف عنهم التدليس، صحيح أن عبد الله العمري العابد لم يكن ثقة في الحديث وإن كان يكتب حديثه عندهم، وعكرمة بن عمار مضطرب الحديث، إلا أنهما لم يجرحا بالتدليس، وقد يقال إن نزولهما عن درجة الراوي الثقة هو الذي جعل سفيان يوقفهم على السماع، لكن ماذا يقال في إيقاف سفيان لجعفر ابن حيان البصري وهو من الثقات، وغير معروف بالتدليس!

إذن من هذه الأمثلة يُعلَم أن مطالبة الراوي بالتصريح بالسماع كانت رغبة من سفيان للتأكد من سماعه ممن روى عنه، وأن يُطالَب الراوي المعروف بالتدليس أن يصرّح بالسماع ممن يروي عنه، فهذا أمر مفهوم، لأن المدلّس قد يُسقط الراوي الضعيف ويوهم سماعه بالعنعنة عمن روي عنه، أما أن يُطالَب الراوي الثقة غير المشهور بالتدليس بأن يصرّح بالسماع، فهذا دالٌّ على أن تفتيش العلماء عن السماع في أسانيد الحديث التي رواها رواة غير معروفين بالتدليس كان أمرًا موجودًا ومعروفًا عند علماء الحديث.[٢١٦]

وفي كل ما مضى من أمثلة مما ورد عن سفيان إنما قصد فيه زيادة التوثق بتصريح الراوي بالسماع، وليس معناه أن سفيان لم يكن يقبل الرواية بالعنعنة.

٣.٣.٣ جواز الرواية بالعنعنة

وهي أن تكون صيغة نقل الرواية "عن"، وهي صيغة غير صريحة في السماع، وقد نُقل عن علماء الكوفة عملهم بالرواية بصيغة عن، فاستخدموها في رواياتهم، ورووها عن غيرهم من العلماء دون أن ينكروها أحد منهم.

أما من ورد عنه التصريح بجواز الرواية بالعنعنة من علماء الكوفة فهو سفيان الثوري حيث نقل عنه وكيع القول بجوازها، قال وكيع: "قال شعبة: فلان عن فلان، مثله لا يجزئ، وقال

---

[٢١٥] **الجرح والتعديل**: ٨٢/١.

[٢١٦] خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**. (السعودية: الرياض، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع). ٣٦٨.

سفيان الثوري: يجزي".[٢١٧] فهذا تصريح أن سفيان الثوري لم يكن يشترط التصريح بالسماع بل يجيز العنعنة أيضًا، رغم أن سفيان –كما سيأتي– كثيرًا ما كان يُوقِفُ الرواةَ غير المدلسين ويطلب منهم التصريح بالسماع، وما نقله عنه وكيع من إجازة الرواية بالعنعنة يدل على أن طلبه التصريح بالسماع من الراوي غير المدلس كان لزيادة التوثق مما يرويه الراوي، لا لعدم جواز الرواية بالعنعنة.

[٢١٧] **مسند ابن الجعد**: ٢٢.

الفصل الرابع: النقد المتوجِّه للضبط

لمّا كان نقل الرواية يحتاج إلى ضبطٍ لما يرويه الراوي، من حفظ أسماء الرواة الذين روى عنهم، وحفظ الرواية التي هي متن الحديث، ولأن الرواة قد يقع منهم الاختلاف فيما يروونه فيحتاج إلى ترجيح بين روايتهم، لذلك توجه نقد علماء الكوفة إلى ضبط الرواة، فأكدوا أهمية الضبط، واشترطوا الحفظ لوصف الرواة بالضبط، كما اعتنوا بكتابة الحديث، مع عدم إهمال حفظ الصدر، حتى أنهم أطلقوا على الرواة ألقابًا بحسب رسوخهم في الضبط أساسًا، كما ذكروا قوادح الضبط كالنسيان والخطأ والاختلاط والغفلة.

١.٤ حفظ علماء الكوفة للحديث وحثهم الطلبة على الحفظ

ظهر اهتمام علماء الكوفة بضبط الحديث وحفظه من خلال دعوتهم الطلبة لحفظ الحديث، ومن خلال نقلهم تجاربهم في الحفظ، فدعوا الطلبة إلى حفظ الحديث ونقلوا تجربتهم وتجربة شيوخهم في حفظ الحديث وضبطه؛ ليقتدي بهم طلابهم.

فحثّ الأعمش طلابه على حفظ الحديث وحذّرهم من الجمع دون الحفظ، مشبهًا من يجمع الروايات والأحاديث لكنه لا يحفظها بمن يجلس على مائدة فكلما رفع لقمة إلى فمه نبذها خلفه، فمن كانت هذه حاله فمتى يشبع![٢١٨]

وكذلك سفيان الثوري دعا الطلاب إلى جعل الحديث شغلهم الشاغل وفكر قلوبهم حتى يكون ذلك مساعدًا لهم على حفظه.[٢١٩]

أما نقل كبار علماء الكوفة تجاربهم في حفظ الحديث فكثير، ومنه أن مغيرة بن مقسم الضبي (ت: ١٣٣هـ) قال: "ما وقع في مسامعي شيء فنسيته".[٢٢٠] وهذا ثناء منه على قوة ذاكرته وحفظه لما يسمعه من الحديث، أو يقال اجتهاده في ضبط ما سمعه حتى لا ينساه.

وكذلك سفيان الثوري حدّث طلابه بما عاناه في حفظ حديث عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت: ١٥٠هـ) من مشقة فقال: "أعياني حديث ابن جريج أن أحفظه، فنظرتُ إلى

---

[٢١٨] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢٤٨/٢.

[٢١٩] **المصدر السابق**: ٢٦٦/٢.

[٢٢٠] **الجرح والتعديل**: ٢٢٨/٨.

شيءٍ يجمع فيه المعنى فحفظتُه، وتركتُ ما سوى ذلك".[٢٢١] فبيّن سفيان أنه اتبع طريقة في حفظ أحاديث ابن جريج فما استطاع أن يجمع فيها المعنى حفظه، ومعرفة المعنى تسهل حفظ الحديث كما هو معلوم.

كما سأل سفيان الثوري هشام بن عروة (ت: ١٤٦هـ) وهشام يحدّثه، فلما انتهى سفيان، أعاد الأحاديث التي سمعها من هشام، فلما قام سفيان ودخل أصحاب الحديث، جعل هشام إذا حدّثهم طلبوا منه أن يمليه عليهم، فقال لهم هشام: "احفظوا كما حفظ صاحبكم. قالوا: لا نقدر أن نحفظ كما حفظ".[٢٢٢] ولا شك أن إعادة سفيان الأحاديث التي سمعها من هشام بعد سماعه لها مرة واحدة، يدل على درجة عالية في الحفظ كان يتمتع بها سفيان.

ووصل الحال بهم في ضبط الحديث أن إسرائيل بن يونس ذكر أنه حفظه لحديث جدّه أبي إسحاق كمثل حفظه سورة من سور القرآن.[٢٢٣]

٢.٤ تقييد الحديث بالكتابة

من أساليب ضبط الحديث: كتابتُه، وهو أحد نوعي الحفظ وهو: حفظ الصدر، وحفظ الكتاب، وسأوضح موقف علماء الكوفة من كتابة الحديث، ونقدهم للأحاديث المكتوبة، وكيفية معرفتهم للرواة الضابطين، وكيف حكموا بالضبط على الرواة.

١.٢.٤ الكتابة عند علماء الكوفة

أما كتابة الحديث فاختلف ما ورد عن علماء الكوفة بخصوصها، مع أن أغلبهم كان يكتب الحديث، ومن لم يكتب أولًا ندم بعد ذلك.

ومنهم منصور بن المعتمر (ت: ١٣٢هـ) فقد قال: "ما كتبتُ حديثًا قط".[٢٢٤] وقوله هذا فيه تبيين لأهمية الحفظ، لكنه ندم بعد ذلك على عدم الكتابة، فقد ذكر شعبة أن منصور بن المعتمر ندم لأنه لم يكتب وذكر أنه ودّ لو كان كتب، وأن له كذا وكذا وقال: "قد ذهب مني

---

[٢٢١] **تهذيب الكمال**: ٣٣٨/١٨.

[٢٢٢] مسلم بن الحجاج، **التمييز**، ط٣. (السعودية: المربع، مكتبة الكوثر). ١٧٧.

[٢٢٣] **الجرح والتعديل**: ٣٣٠/٢.

[٢٢٤] **المعرفة والتاريخ**: ٢٤١/٣.

مثل علمي".[٢٢٥]

كما حكى جرير أن منصور بن المعتمر كان إذا رأى معه رقعة يقول: "لا تكتب عني".[٢٢٦]فكان جرير يتركه، ويأتي مغيرة الضبي؛ لأنه لا يمنع الطالب من الكتابة.

أما سفيان الثوري فكان يكتب الحديث، وكانت له كتب، فقد حكى يحيى القطان أنه رأى مع سفيان الثوري ألواحًا عن ابن جريج.[٢٢٧]وذكر ابن مهدي أن سفيان الثوري سمع منه حديثًا فكتبه.[٢٢٨]

وقد كان سفيان أسرع أصحابه كتابة فلذلك كانوا يقدّمونه إذا قدموا على المشايخ، قال قيس بن الربيع (ت: ١٦٥هـ) أنهم كانوا إذا أتوا المشايخ قدموا سفيان الثوري ليكتب لهم، فقد كان سفيان أخفهم كتابة، لكن سفيان كان إذا مرَّ بحديث صغير حسن لم يكتبه، فلما علموا بذلك عزلوه.[٢٢٩]

كما حكى ابن مهدي أنه رأى سفيان الثوري "وقد جثا على ركبتيه يسأل حمادَ بن زيد عن هذا الحديث ويستملي".[٢٣٠] وكان سفيان الثوري "يُملي على صبي ويستملي له".[٢٣١]

ومما يبين اهتمام سفيان الثوري بحفظ الحديث أنه كان يكتب الحديث، وإنما أراد بالكتابة ضبط الحديث التوثق والاحتياط للحديث، وكان يهتم اهتمامًا بالغًا بما يكتبه لدرجة أنه لم يكن يأذن لأحد أن يكتب بدلًا منه في كتابه.

وهذا ما حكاه عبد الرحمن بن مهدي، أنه حضر سفيان يكتب الحديث وهو جاث على ركبتيه، فعرض ابن مهدي على سفيان أن يكتب له، فرفض سفيان أن يكتب سماعه غيره.[٢٣٢]وهذا حرص من سفيان على ضبط حديثه ألّا يدخل فيه ما ليس منه، أو أن يخطئ

---

[٢٢٥] **مسند أبي الجعد**: ١٤١.

[٢٢٦] **سير أعلام النبلاء**: ٤٠٦/٥.

[٢٢٧] **العلل ومعرفة الرجال**: ٢٦٤/١.

[٢٢٨] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢١٨/٢.

[٢٢٩] **المصدر السابق**: ١٤٤/٢.

[٢٣٠] **أدب الإملاء والاستملاء**: ٨٦.

[٢٣١] **حلية الأولياء**: ٣٧٠/٦.

[٢٣٢] **تاريخ الثقات**: ١٩٢/١.

الذي يكتب بدلًا عنه، حتى لو كان عبد الرحمن بن مهدي.

وفي رواية أخرى ذكر ابن مهدي أنه ذهب إلى عكرمة بن عمار مع سفيان الثوري، فإذا سفيان ثقيل الكتابة رديئها،[٢٣٣] ولعله قصد أن سفيان كان رديء الخط، أما أن يكون بطيئًا في الحديث فهذا يخالف ما حكاه عن قيس بن الربيع، ولعله كان مرة نشيطًا سريع الكتابة فنُقل عنه ذلك، وكان مرة بطيء الكتابة لتعب أو غيره، فلذلك عرض على سفيان أن يكتب له، فبيّن سفيان أنه يحب أن يكون بخطه.[٢٣٤]

كما أنّ سفيان كان إذا لم يتقن الحديث الذي يحدث به يأمر طلابه ألّا يكتبوه، حكى يحيى القطان أن سفيان الثوري كان إذا حدّثه بالحديث فلم يتقنه سفيان نهاه أن يكتبه.[٢٣٥]

ولذلك لما ذكر يحيى القطان شعبة وسفيانَ الثوري ذكر أن سفيان هو أقل خطأ من شعبة لأن لديه كتابًا يرجع إليه.[٢٣٦] فرجوع سفيان الثوري إلى الكتاب كان معروفًا، وهو ما جعل يحيى القطان يقدمه على من شعبة، فمن يرجع إلى الكتاب يكون أكثر ضبطًا وأقل خطأ.

وعندما كان سفيان الثوري متخفيًّا في البصرة، ذكر يحيى القطان أن سفيان طلب منه أن يخرج إلى الكوفة ويأتي بكتبِه ليحدثها لهم، لكن ابن القطان أبى عليه ذلك.[٢٣٧] ولعل يحيى خاف أن يُكشف أمر سفيان إذا ذهب للكوفة وأتى بكتبه.

إذن سفيان كان له كتب يكتب فيها محفوظاته، ومع أن سفيان كتب الحديث وكان له كتب، إلا أنه ذمَّ الاتكال على الكتاب حيث قال: "بئس المستودع العلم القراطيس"،[٢٣٨] ونهيه هذا فيه توجيه لحفظ الحديث في الصدر وعدم الاقتصار على الكتابة.

ويمكن الجمع بين كتابة سفيان للحديث وذمه للكتابة بما أجاب عنه الخطيب البغدادي بأن سفيان الثوري وإن كان قد أمر بالحفظ وذم الاتكال على الكتابة، لكنه كان يرجع إلى الكتابة للاحتياط والاستيثاق، ثم ذكر الخطيب البغدادي أن غير واحد من السلف كانوا

---

[٢٣٣] **المعرفة والتاريخ**: ٧٢٣/١.

[٢٣٤] **المصدر السابق**: ٧٢٣/١.

[٢٣٥] **الجرح والتعديل**: ٦٧/١.

[٢٣٦] **المعرفة والتاريخ**: ٧١٩/١.

[٢٣٧] **العلل ومعرفة الرجال**: ٢٦٧/١.

[٢٣٨] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. **تقييد العلم**. (بيروت: إحياء السنة النبوية)، ٥٨.

يستعينون على حفظ الأحاديث بكتابتها ودراستها من الكتب، حتى إذا أتقنوا تاك الأحاديث محوها، خوفًا من اتكال قلوبهم عليها، فيؤدي ذلك إلى ترك العناية بالمحفوظ ونقصان الحفظ.[٢٣٩]فيرى الخطيب البغدادي أن الذم الوارد من سفيان على الاتكال على الكتاب غايته التوجيه لحفظ الصدر، والخوف من ضياع الحفظ وإهمال الطلبة له مع انتشار الكتابة.

هذا وقد دفن سفيان كتبه لما خاف شيئًا، كما حكى عبد الرحمن الحارثي أن سفيان طرح كتبه لأنه خاف شيئًا، ثم لما أمن أرسل إليه وإلى يزيد المرهبي، فأمرهما بإخراج كتبه من البئر، فدخلوا البئر فأخرجوا كتب سفيان، وهم يقرؤون بعض فيها لسفيان، وهو يضحك، فأخرجوا تسع قمطرات، تصل قريبًا إلى صدر الواقف، فطلب الحارثي من سفيان أن يحدثه، فعزل سفيان كتابًا من تلك الكتب فحدّثه به.[٢٤٠]

وهذه الرواية لم يحدد فيها ما هو الشيء الذي خافه سفيان فدفعه إلى دفن كتبه، ثم إخراجها لما أمن، ولعل سفيان خشي أن يُدَسَّ في كتبه شيءٌ، أو أن يحال بينه وبين كتبه وفيها ما يمكن أن يُفهَم غلطًا ممن يقرؤها بعده فلذلك دفن كتبه، والله أعلم.

ثم أوصى سفيانُ قبل موته ابنَ أخته عمار بن سيف أن يمحوا كتبه ويدفنها، فأخرج عمار كتبًا كثيرًا فمحاها وغسّلها.[٢٤١]

وقد رجّح ابن الملقن أن يكون سفيان الثوري قد أوصى بدفن كتبه لِما كَتَبَهُ فيها عن بعض الضعفاء، فرأى ابن الملقن أن سفيان كان قد ندم على ما كتبه عن الضعفاء، وأن ما حمله على ذلك هو شهوة الحديث، فلما صعب على سفيان التمييز بين الصحيح وغيره من الحديث في كتبه، أوصى ابن أخته أن يدفن جميع كتبه.[٢٤٢]

ومن علماء الكوفة الذين ورد عنهم الاهتمام بكتابة الحديث:

إسرائيل بن يونس (ت: ١٦٠هـ) فقد حكى عنه جده أبي إسحاق السبيعي (ت: ١٢٧هـ)

---

[٢٣٩] **تقييد العلم**: ٥٨.

[٢٤٠] **الجرح والتعديل**: ١/١١٥.

[٢٤١] **المصدر السابق**: ١/١١٦.

[٢٤٢] برهان الدين البقاعي، إبراهيم بن عمر، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١. (مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠٠٧). ٢/١١١.

قوله أن إسرائيل لم يترك لهم سفطًا ولا كوة إلا دحسها بالكتب.[٢٤٣]وكان إسرائيل يكتب الحديث إلى غيره من العلماء، فقد أرسل إليه شعبة أن يكتب له حديث إبراهيم بن عبد الأعلى بخطه، فكتبه له إسرائيل وأرسله له.[٢٤٤]

وكان علماء الكوفة يرشدون إلى من هو أثبت في الكتابة من غيره، فكان الثوري يدل طلبة الحديث على زائدة بن قدامة (ت: ١٦١هـ) ليكتبوا عنه.[٢٤٥] وطُلب من يونس بن أبي إسحاق أن يملي حديث أبيه، فأرشد إلى ابنه إسرائيل لأن والده أبا إسحاق كان قد أملى حديثه عليه.[٢٤٦]

٢.٢.٤ نقد علماء الكوفة للأحاديث المكتوبة

مع ما ورد في موضوع الكتابة عن علماء الكوفة كما سبق ذكره، إلا أنه لا توجد نصوص في نقد كتب الرواة من قبل علماء الكوفة، إلا ما ورد في عرض بعض العلماء كتبهم على سفيان.

كما فعل زائدة بن قدامة –وهو من كبار علماء الكوفة– في عرضه كتبه على الثوري، وحضّه رجلًا في المجلس على عرض كتبه على جهابذة العلماء كما فعل هو مع سفيان.[٢٤٧]وقد سُئل يحيى بن معين عما فعله زائدة من عرض كتبه على الثوري. فبيّن يحيى أن زائدة كان يلقي من حديثه السقط، ولم يكن يزيد في كتبه، من خلال عرض كتبه على سفيان، لذلك رأى يحيى أنه لا بأس بذلك.[٢٤٨]إذن كانت غاية زائدة بعرض كتبه أن يصحح ما فيها، ولم يختلف سفيان وزائدة في تلك العرضة إلا بقدر عشرة أحاديث كما ذكر ابن مهدي.[٢٤٩]

وقد طلب سفيان الثوري من يحيى القطان أن يأتيه بكتبه يعرضها عليه، لكن يحيى خاف أن

---

[٢٤٣] **سير أعلام النبلاء**: ٣٥٨/٧.

[٢٤٤] **تهذيب الكمال**: ١٣١/٢.

[٢٤٥] **الجرح والتعديل**: ١/ ٧٨.

[٢٤٦] **سير أعلام النبلاء**: ٣٥٨/٧.

[٢٤٧] **الجرح والتعديل**: ١٢٤/٤.

[٢٤٨] **مسند ابن الجعد**: ٣٩٦.

[٢٤٩] **الجرح والتعديل**: ٨٠/١.

يحصل معه ما حصل مع زائدة، فبيّن له سفيان أن زائدة لم يتضرر من تلك العرضة.[٢٥٠] ثم ندم ابن القطان بعد ذلك وتمنى أنه لو كان فعل.[٢٥١]

ولعل عدم ورود نقد كثير في تلك الحقبة عن علماء الكوفة للأحاديث المكتوبة سببه أن الكتابة لم تكن قد انتشرت ذلك الانتشار الكبير، الذي انتشرته في النصف الثاني من القرن الثاني.

٣.٤ معيار الراوي الضابط وكيفية معرفة الضبط

بعد ما ذُكر مِن حضِّ علماء الكوفة على حفظ الحديث، ثم كتابة الحديث عندهم، يحسن بعد ذلك معرفة معيار الراوي الضابط عند علماء الكوفة؟ وهل يجب أن يكون الراوي عندهم ضابطًا ضبطًا تامًّا بحيث لا يغلط أبدًا؟ وكيف يعرف الرواة الضابطون؟

١.٣.٤ معيار الراوي الضابط

بيّن سفيان الثوري معيارًا مميزًا للراوي الضابط وأنه لا يفلت من الغلط أحد أو لا يكاد، فإذا كان غالب حال الرجل الحفظ، فهو حافظ، حتى لو غلط، وإن كان يغلب عليه الغلط يُترَك حديثه.[٢٥٢] فوضَّح سفيان بدايةً طبيعة البشر وأن الغلط لا ينفك عن أحد أبدًا، ثم بيّن أن غالب حال الراوي هو المعتبر في الحكم عليه فمن كان غالب حاله الحفظ فهو الحافظ مقبول الحديث، ومن كان غالب حاله الغلط رُدَّ حديثه لغلبة الغلط عليه.

٢.٣.٤ كيفية الحكم بالضبط على الرواة

حكم علماء الكوفة على الرواة من خلال حفظهم وضبطهم، واتخذ ذلك الحكم عدة صور منها:

١.٢.٣.٤ توثيق الراوي بسبب حفظه وضبطه لما يرويه

وثّق علماء الكوفة كثيرًا من الرواة من خلال ضبطهم لما يروونه، وهذا أفاد معرفة أهمية الضبط وقيمته في ميزان النقد الحديثي، وبيّن مكانة هؤلاء الرواة الضابطين، وكان حكم علماء الكوفة على هؤلاء الرواة من خلال تتبعهم لمروياتهم والتدقيق فيها ومقارنتها بمرويات

---

[٢٥٠] **الجرح والتعديل**: ١/٨٠.

[٢٥١] **المصدر السابق**: ١/٨٠.

[٢٥٢] **الكفاية في علم الرواية**: ١٤٣.

غيرهم من الرواة.

فمن علماء الكوفة ليث بن أبي سليم (ت: ١٣٨هـ) الذي أثنى على طاووس (ت: ١٠٦هـ) من خلال دقته وحرصه ألّا يخطئ في حرفٍ من حديثه فيقول ليث: "وكان طاووس يعدّ الحديث حرفًا حرفًا".[٢٥٣]وهذا غاية الضبط والحرص على عدم إسقاط حرف من الحديث.

وكذلك الأعمش كان يدقق في الرواة، ويعرف قوة ضبطهم من خلال ما يروونه، وهذا يظهر في تعديله لزيد بن وهب أبو سليمان الهمداني (ت: ٩٦هـ)، فقد أثنى عليه الأعمش بأنه إذا حدّث أحدًا بحديث فأن السامع له قد سمع من فم قائله.[٢٥٤]وظاهر أن الأعمش دقق فيما يرويه زيد، وقارن رواياته بروايات شيوخه فعلم أنه ضابط لما يرويه أشد الضبط فحكم بعدالته.

ويظهر تعديل الأعمش للراوي من خلال قوة ضبطه، في كلامه في مسعر بن كدام، فكان الأعمش يقول فيه: "شيطان مسعر يستضعفه يشككه في الحديث"،[٢٥٥]فكأن الأعمش يقول إن الشيطان يحاول أن يشكك مسعرًا في حديثه، لكنه لا يستطع، ويوضح ذلك توثيق الأعمش لمسعر ذلك أنهم ذكروا للأعمش شك مسعرٍ في حديثه. فبيّن لهم الأعمش أن شكّ مسعر يعادل يقين غيره.[٢٥٦] وهذا نصٌّ في أن مسعر ضابط جدًّا، بحيث أن شكه في الحديث يساوي يقين غيره.

أما سفيان الثوري: فقد أثنى على عدد من الرواة بقوة الضبط والحفظ، فقد أثنى على منصور بن المعتمر وعدّه آمن مَنْ خلَّفَه بعده على الكوفة في الحديث،[٢٥٧]بل وضعه سفيان في مكانة لم يضع فيها غيره، فإذا حضر وقت المذاكرة كانوا يأتون بكل أحد، لكن إذا حان وقت التحصيل جاؤوا بمنصور بن المعتمر.[٢٥٨]فعلمه وضبطه في أعلى الدرجات عند سفيان،

---

[٢٥٣] **الطبقات الكبرى**: ٥٤١/٥.

[٢٥٤] **الجرح والتعديل**: ٥٧٤/٣.

[٢٥٥] **الثقات**: ٢٧٤/٢.

[٢٥٦] **سير أعلام النبلاء**: ١٦٥/٧.

[٢٥٧] **المصدر السابق**: ١٧٧/٨.

[٢٥٨] **تهذيب الكمال**: ٥٤٦/٢٧.

حكى عبد الرازق أن سفيان الثوري وأصحابه اجتمعوا فذكر سفيان السند الذي يرويه "عن ابن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة، فقال سفيان: إن هذا هو الشرف على الكراسي".[٢٥٩]

وكذلك قول سفيان في سماك بن الفضل الخولاني اليماني الصنعاني فقد وثقه من خلال ضبطه فقال: "لا يكاد يُسقِط سماك بن الفضل (ت: بين ١٢١-١٣٠هـ) حديثًا".[٢٦٠]وبين ابن أبي حاتم أن سفيان يعني صحة حديث سماك.[٢٦١]فلشدة ثقته وضبطه لما يحفظ لا يكاد يقع الخطأ في روايته، ولا حتى في حديث واحد، وهذا من أعلى درجات التوثيق والثناء بقوة الضبط، وكأن سفيان تتبع روايات سماك واستقرأها ثم تبين له صحة حديثه سماك.

هذا وقد روى عبد الرزاق أن سفيان الثوري ذكر أنه لم يَسْقُطْ حديثٌ لسماك بن حرب.[٢٦٢]لكن ابن حجر تعقّب هذه الرواية بأن الثوري قال ذلك في ابن الفضل، أما ابن حرب فالمعروف أن الثوري قد ضعفه.[٢٦٣]

ومن شدة توثيق سفيان لمنصور حدّث سفيان بخصال منصور فأثنى على زهده وعبادته وخوفه، وتهربه من القضاء، ثم أثنى أيضًا على تثبته في الحديث فقال: "ولم يكن في زمانه بالكوفة أثبتَ منه، وكان حديثه واحدًا كالقدَح لا تختلف عنه الرواية".[٢٦٤]وتعبير سفيان هذا ثناء كبير على منصور وشدة ضبطه ودقته في رواية الحديث.

وممن أثنى عليهم سفيان: مسعر بن كدام، فقد ذكر الثوري أنهم كانوا إذا اختلفوا في شيء سألوا مسعر بن كدام عنه، حيث كانوا يسمونه المصحف كما ذكر شعبة[٢٦٥]بل كان سفيان وشعبة إذا اختلفا في شيء، وهما أميرا المؤمنين في علم الحديث، ذهبا إلى مسعر ليحكم

---

[٢٥٩] **حلية الأولياء**: ٢١/٧.

[٢٦٠] **الجرح والتعديل**: ٢٨١/٤.

[٢٦١] المصدر السابق: ٢٨١/٤.

[٢٦٢] **تهذيب الكمال**: ١١٥/١٢.

[٢٦٣] ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، ط١. (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية)، ٢٣٤/٤.

[٢٦٤] مغلطاي بن قليج، **إكمال تهذيب الكمال**. تحقيق: عادل بن مُحَمَّد وأسامة بن إبراهيم، ط١. (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠١م): ٣٧٣/١١.

[٢٦٥] **الجرح والتعديل**: ٣٦٨/٨.

بينهما.[٢٦٦]فيكون مسعر هو الحكَم بين سفيان وشعبة وهذا من أعظم الأدلة على قوة ضبطه وعلو مكانته.

٢.٢.٣.٤ درجات الضبط عند الرواة

لم يكن الرواة على درجة واحدة في الضبط، فكان منهم الحافظ المتقن، وكان منهم مقبول الضبط، وكان منهم الضعيف في الحفظ، فبين علماء الكوفة درجة الحافظين، فذكروا أسماءهم، وأثنوا عليهم بأنهم بلغوا أعلى الدرجات في حفظهم لحديثهم، ومن ذلك:

توثيق الأعمش لتلميذه أبي معاوية الضرير (ت: ١٩٥هـ)، فقد قال الأعمش يومًا لأبي معاوية أنه قد ربط رأس كيسه.[٢٦٧]وعنى بذلك أن أبا معاوية قد حفظ العلم الجم عن الأعمش.[٢٦٨]وأبو معاوية هو تلميذ الأعمش المقرب، فيلاحظ من هذا تدقيق الأعمش في أحوال طلابه، فيعرف من هو أضبطهم.

وكذلك ما قاله الأعمش على إبراهيم النخعي (ت: ٩٦هـ) من خلال سعة حفظه، فذكر الأعمش أنه لم يعرض حديثًا على النخعي إلا ووجد عند إبراهيم منه شيئًا ،[٢٦٩]وهذا يدل على سعة اطلاع إبراهيم الذي مهما عرض عليه الأعمش من حديث إلا وجد عنده فيه أصلًا.

ومن علماء الكوفة الذين بينوا درجة الرواة في الضبط:

مسعر بن كدام: حيث سأله سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ) عن أثبت مَن أدرك، فأجاب مسعر أنه لم ير أثبت من ابن دينار (ت: ١٢٥هـ) والقاسم (ت:١١٦هـ)".[٢٧٠]وهذا الحكم من مسعر يعني أنه استحضر كل الرواة الذين رآهم ومن خلال مقارنة أحوال كل أولئك الرواة رأى أن عمرو بن دينار والقاسم أثبت من الجميع.

وممن كان يثني عليهم سفيان الثوري بقوة الضبط: يحيى القطان (ت: ١٩٨هـ)، فقد كان

---

[٢٦٦] **تهذيب الكمال**: ٤٦١/٢٧.

[٢٦٧] **مسند أبي الجعد**: ١٢٧.

[٢٦٨] **سير أعلام النبلاء**: ٢٣٣/٦.

[٢٦٩] **حلية الأولياء**: ٢٢١/٤.

[٢٧٠] **الجرح والتعديل**: ٢٣١/٦.

سفيان يتعجب من حفظه.[٢٧١] وحكى يحيى قصة حصلت بينه وبين سفيان وأن سفيان جهد أن يدلّس على يحيى رجلًا ضعيفًا فلم يمكنه ذلك، فيقول يحيى أن سفيان ذكر رواية قال في سندها أبو سهل، فسأله يحيى هل يعني بأبي سهل مُحَمَّد بن سالم؟ فقال سفيان له إنه لا يفوته ولا يذهب عليه شيء.[٢٧٢]

وكذلك أثنى سفيان على حجاج بن أرطاة، فقد سأل سفيانُ حفصَ بن غياث عن أي العلماء سيأتيه فلما ذُكر له ابن أرطاة، أرشده سفيان أن يشد يده على رواية حجاج، فلا يوجد أحد أعلم بالذي يروي منه.[٢٧٣] وفي رواية قال سفيان: "وما رأيت أحفظ منه".[٢٧٤]

وكذلك عبد الكريم الجزري (ت: ١٢٧هـ) أثنى عليه سفيان الثوري بعلو ضبطه وعدالته بأنه لم ير راوٍ عربي أثبت في حديثه من الجزري.[٢٧٥] وسفيان الثوري مع دقته في الحكم على الرواة وسعة اطلاعه حين يقول مثل هذه الكلمة في عبد الكريم ويذكر أنه لم ير من هو أثبت منه، فهذا دليل على علو كعب عبد الكريم، حتى أن سفيان الثوري قال لسفيان بن عيينة إن عبد الكريم والسختياني وعمرو بن دينار، ومن أشبههم من الرواة الثقات ليس لأحد أن يتكلم فيهم.[٢٧٦] فعدّه سفيان مع أيوب السختياني وعمرو بن دينار في الرواة الذين ليس لأحد أن يتكلم فيهم لثقتهم.

ولم يكن علم عبد الكريم وضبطه هو الوحيد الذي جعل سفيان يثني عليه، فقد أثنى عليه بتواضعه وعدم افتخاره على غيره رغم أنه كان يحدث بالأحاديث التي لا توجد عند غيره قال سفيان: "ما رأيتُ أفضل منه، كان يحدّث بالشيء لا يوجد إلا عنده، فلا يعرف ذلك فيه".[٢٧٧] أي أنه لم يكن يفتخر بذلك.

---

[٢٧١] **إكمال تهذيب الكمال**: ٣١٣/١٢.

[٢٧٢] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ٣٣٩/٣١.

[٢٧٣] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٥٢٣/٢.

[٢٧٤] النووي أبو زكريا يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**. (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١٥٣/١.

[٢٧٥] أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني. (دمشق: مجمع اللغة العربية). ٥٥٢.

[٢٧٦] **تهذيب التهذيب**: ٢/ ٦٠٢

[٢٧٧] **المصدر السابق**: ٦٠٢/٢

وكذلك ثناء سفيان على إسماعيل بن أمية (ت: ١٣٩هـ) بأنه حافظ لعلمه مع صدق وورع.[٢٧٨] وثناؤه على روح بن القاسم (ت: ١٤١هـ) حيث أثنى عليه بحفظه مع كِبر سنه فذكر أنه لم ير من طلب الحديث في كبر سنه، أثبت وأحفظ من روح.[٢٧٩]

وممن أثنى عليهم سفيان الثوري بقوة الضبط والحفظ: عبد الملك بن أبي سليمان (ت: ١٤٥هـ): فقد أثنى عليه الثوري وعدَّه من الحافظ فقال: "عبد الملك بن أبي سليمان من الحفّاظ"،[٢٨٠]

وحدَّث عنه مرة فوصفه سفيان الثوري بالميزان وعقد يده ثلاثين بيده.[٢٨١] ووصف سفيان له بالميزان دلالة على قوة ضبطه، وكان سفيان إذا حدّث عنه فقال بيده كأنه يزن وقال: "حدثني الميزان".[٢٨٢]

كما عدَّ سفيانُ حفاظ الكوفة وذكرهم بلفظ الموازين إشارة إلى ثقتهم وحفظهم فذكر من موازين الكوفة عبد الملك.[٢٨٣] ولم يذكر في هذه الرواية من هم موازين الكوفة الذين عدّهم سفيان، لكن ورد في رواية أخرى أنه عدَّ مسعر بن كدام من موازين الكوفة.[٢٨٤]

٣.٢.٣.٤ الثناء على الراوي من خلال حرصه على تعهّد ما يحفظه

كما في قول الأعمش في إسماعيل بن رجاء الزبيدي، أبو إسحاق الكوفي، حيث أثنى عليه الأعمش بأنه كان أولاد المكاتب، فيحدثهم حتى لا ينسى حديثه.[٢٨٥]

كما كان العالم من علماء الكوفة إذا عرف من هو أروى منه في شيخ معين أرشد إليه، فقد

---

[٢٧٨] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٥٤/٢.

[٢٧٩] **الجرح والتعديل**: ٤٩٥/٣.

[٢٨٠] **المصدر السابق**: ٣٦٦/٥.

[٢٨١] **المصدر السابق**: ٣٦٦/٥.

[٢٨٢] **سير أعلام النبلاء**: ١٠٨/٦.

[٢٨٣] أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**. ط١. (المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية). ١٩٩.

[٢٨٤] **تهذيب الكمال**: ٤٦١/٢٧.

[٢٨٥] أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، **الكمال في أسماء الرجال**، ط١. (الكويت: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها). ٢٧٣/٣.

حكى عيسى بن يونس أن سفيان الثوري وشريك وغيرهم من علماء الكوفة كانوا حال اختلافهم في أحاديث للسبيعي يذهبون إلى يونس، فكان يرشدهم للذهاب إلى ابنه إسرائيل، ويعلل ذلك بأن إسرائيل أروى لحديث جده منه، لأنه كان أتقن في تلك الأحاديث، لأنه كان قائد جده.[٢٨٦]

فكان إسرائيل بن يونس أثبت في حديث جده أبي إسحاق السبيعي من والده يونس بن أبي إسحاق، وذلك أنه كان قائد جده حين كبر، فقربُه من جده وملازمتُه له جعله أوثق فيه من غير، حتى من ابنه يونس.

٤.٢.٣.٤ الحكم على ضبط الراوي من خلال المذاكرة المباشرة

وكذلك حكموا على ضبطهم الرواة من خلال المذاكرة، كما أثنى الأعمش عن إبراهيم النخعي أنه لم ير من هو أردد للحديث الذي لم يسمعه من النخعي.[٢٨٧]وذكر الأعمش أنه لم يذكر حديثًا للنخعي إلا زاده فيه،[٢٨٨] كما أثنى عليه بأنه كان صيرفيًّا في الحديث، فكان الأعمش إذا سمع حديثًا أتى إبراهيم بعرضه عليه.[٢٨٩]

وهذه الروايات من الأعمش تدل على أنه كان يذاكر إبراهيم، فتوصل من خلال المذاكرة إلى أن إبراهيم إذا سمع حديثًا لم يكن قد سمعه طلب من الأعمش أن يعيده، وبهذا استدل الأعمش على شدة اهتمام إبراهيم النخعي، وأن طلبه تكرار سماع الحديث دليل على أن سيكون أضبط للحديث من غيره إذ جرت العادة أن من سمع الكلام أكثر من مرة يكون أضبط له ممن سمعه مرة واحدة.

والمذاكرة أيضًا كانت سبيل الأعمش للحكم على أبي إسحاق السبيعي، حيث كان الأعمش يذاكره فتوصل من خلال مذاكرته له أنه حافظ لشيوخه، فقد ورد أن الأعمش كان يتعجب من شدة حفظ السبيعي للرجال الذين يروي عنهم.

وهذا الحكم من الأعمش على أبي إسحاق السبيعي كان نتيجة لمجالسات طويلة تتم بينهم

---

[٢٨٦] الطبراني أبو القاسم سليمان بن أحمد، **القسم الثاني من المعجم الأوسط**، تحقيق ودراسة: محمود مُحَمَّد مُحَمَّد عمارة السعدني. (رسالة: ماجستير، قسم الحديث وعلومه كلية أصول الدين، جامعة الأزهر). ٢/٧٣٥.

[٢٨٧] **إكمال تهذيب الكمال**: ١/٣٢٠.

[٢٨٨] **الطبقات الكبرى**: ٦/٢٧١.

[٢٨٩] **معرفة علوم الحديث**: ١٦.

فقد: كان الأعمش إذا جاء إلى أبي إسحاق قال يونس: "كنتُ أرحم أبا إسحاق من طول جلوسه معه"،[٢٩٠] هذا الجلوس الذي أظهر الأعمش ما كان يدور فيه وهو أنهما كانا يأتيان بحديث عبد الله بن مسعود غضًّا.[٢٩١] فتلك الجلسات كانت مذاكرة لأحاديث عبد الله بن مسعود، وكلا الرجلين حافظ لأحاديث عبد الله مستحضر لها فحكم الأعمش هنا كان من خلال المذاكرة فتأكد من خلالها على شدة حفظ السبيعي لأحاديثه ويلاحظ أن الأعمش لم يوثق أبا إسحاق من خلال عدالته وجلالته ومكانته، بل من خلال حفظه وضبطه.

٣.٣.٤ ألقاب الرواة

أطلق العلماء على الرواة ألقابًا ووصفوهم بصفات تدل على مكانتهم في ضبط الحديث ومن ذلك قول سفيان عن شعبة: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث".[٢٩٢] وذُكر شعبة عند الثوري فوصفه "بأمير المؤمنين الصغير".[٢٩٣] وسأل الثوري أحد طلاب شعبة فقال: "ما فعل استأذنا شعبة؟"[٢٩٤] ولما جاء نعي شعبةَ لسفيان قال: "اليوم مات الحديث".[٢٩٥] وكل هذا الثناء والألقاب التي أطلقها سفيان الثوري على شعبة إنما هي ثناء على ضبط شعبة وعلمه في الحديث، لا على عدالته فقط.

وممن كان يطلق عليهم سفيان في أبي الزناد حيث كان يلقبه أمير المؤمنين في الحديث.[٢٩٦] وكذلك تلقيب سفيان لعبد الملك بن سليمان بالميزان.[٢٩٧] وهذا لقب يبدو أن سفيان كان يطلقه على عدد من الرواة وكان منهم عبد الملك.[٢٩٨]

وربما حدّث سفيان الثوري عن الراوي وأتبعه بلقبه أو صفة تدل على توثيقه له كما في

---

[٢٩٠] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٠٦/١٠.

[٢٩١] **المصدر السابق**: ٢٠٦/١٠.

[٢٩٢] **مسند أبي الجعد**: ٢٠.

[٢٩٣] **المصدر السابق**: ٢٠.

[٢٩٤] **الجرح والتعديل**: ١٢٧/١.

[٢٩٥] **العلل ومعرفة الرجال**: ٤٨٠/٣.

[٢٩٦] **الجرح والتعديل**: ٤٩/٥.

[٢٩٧] **تاريخ بغداد**: ١٣٢/١٢.

[٢٩٨] **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**: ١٩٩.

حديث رواه عن سلمة بن كهيل فشد قبضته ووضفه أن ركن من الأركان، ثم ذكر حبيبًا ووصفه بأنه دعامة.[٢٩٩]

وكذلك ما قاله الثوري في ابن عيينة لما سُئل عنه فقال الثوري: "ذاك أحد الأحدين، ما أغربه".[٣٠٠]

ومن تلك الألقاب ما يدل على صدق الراوي كما قال مسعر بن كدام: "كان عمرو بن مرة من معادن الصدق عندنا".[٣٠١]

والمقصود من إيراد هذه الألقاب، أن أصحابها إنما استحقوها بسبب ضبطهم للحديث وليس لعبادتهم وصلاحهم، فكما كان يشار إلى العباد بصفات العبادة الزهد والورع والتقوى، أطلق علماء الكوفة ألقابًا على الثقات والحفاظ والصادقين.

٤.٤ مسائل متعلقة بضبط الحديث

من المسائل المتعلقة بضبط الحديث، ثلاث مسائل، وهي:

١.٤.٤ الرواية بالمعنى

رواية الحديث بالمعنى من المسائل التي دار النقاش فيها في ذلك الوقت، ما بين من يقول بتأدية الحديث كما سمعه الراوي بحروفه دون تغيير، مقابل من يقول بجواز تأدية الحديث بالمعنى.

وقد سبق ذكر اهتمام علماء الكوفة بالضبط وثنائهم على الرواة الضابطين، ومن ذلك ثناؤهم على الرواة الذين يؤدون الحديث كما سمعوه، ومنه أن الأعمش أثنى على علماء لم يكن يجيزون الزيادة في الحديث ولا حتى حرفًا واحدًا، حتى إن لم تكن روايتهم للحديث بالمعنى تغير معنى تلك الأحاديث، حتى أن الأعمش ذكر تأسفه على حال أهل زمانه، مقارنًا إياهم بمن مضوا، فذكر أن العلم كان عن قوم كانوا يعدون زيادة حرف في الحديث سواء حرف واو أو ألف أو دال، كان أحب إليهم من أن يخروا من السماء، ثم يذكر الأعمش حال أهل زمانه وأن الواحد منهم ربما حلف أن سمكة ما سمينة، وهي ضعيف

---

[٢٩٩] **الجرح والتعديل**: ٨٠/١.

[٣٠٠] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١٨٣/١.

[٣٠١] **الجرح والتعديل**: ٢٥٧/٦.

مهزولة.[٣٠٢] وثناء الأعمش على السلف، مع تأسفه على خلفهم، دليل على أنه لم يكن يرى الزيادة في الحديث، بل كان يرى تأديته كما سمعه الراوي.

وسبق في ثناء علماء الكوفة على ضبط الرواة ما قاله الأعمش في زيد بن وهب وأنه إذا حدّث أحدٌ عنه بالحديث، فكأنه سمع الحديث ممن حدّثه عنه.[٣٠٣] وهذا ثناء على وهب بأنه ينقل الحديث بحروفه، فالذي يسمع الحديث من وهب كأنه يسمعه ممن حدثَ به وهبًا.

وتقدم ثناء ليث بن أبي سليم على طاووس بأنه يدقق فيما يرويه بحيث أنه يعد الحديث حرفًا حرفًا.[٣٠٤] وهذا أيضًا فيه الاهتمام الشديد بتأدية الحديث كما سمعه الراوي لدرجة عدّ حروف الحديث.

أما سفيان الثوري فقد أجاز الرواية بالمعنى، فلم يشترط أن يروي الراوي الحديث بلفظه كما سمعه، فورد عنه روايات كثيرة تؤيد هذا، فمن ذلك ما رواه وكيع أن رجلًا سأل الثوريَّ عن حديث، فقال سفيان إنه إذا أصاب إسناد الحديث، فلا يبالي كيف حدث به،[٣٠٥] فيرى سفيان أنه إذا صح إسناد الحديث فلا إشكال في رواية الحديث بالمعنى.

وأوضح من هذا ما صرح به سفيان من أنه لا يمكن أن يحدّثهم دائمًا كما سمع الحديث فقد يغير في لفظ الحديث ويرويه بالمعنى، فقال: "إن قلتُ إني أحدثكم كما سمعتُ فقد كذبتُ".[٣٠٦] كما صرّح سفيان أنه لابد أن يحدثهم أحيانًا بالمعنى، فخرج يومًا إلى أصحابه فقال لهم أنه إذا قال لهم أنه يحدثهم بكل ما سمع فلا يصدقوه، إنما يروي بالمعنى.[٣٠٧] وقال: "إنما نحدثكم بالمعاني".[٣٠٨] كل هذه الروايات واضحة جلية في مذهب سفيان الثوري في تجويز الرواية بالمعنى.

---

[٣٠٢] **الكفاية في علم الرواية**: ١٧٧.

[٣٠٣] **الجرح والتعديل**: ٣/٥٧٤.

[٣٠٤] **الطبقات الكبرى**: ٥/٥٤١.

[٣٠٥] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢/٣٢.

[٣٠٦] **العلل ومعرفة الرجال**: ١/٥٥٠.

[٣٠٧] الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى، **العلل الصغير**، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي). ٧٤٦.

[٣٠٨] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٥٣٥.

كما بيّن سفيان عدم قدرة الراوي الرواية بالحديث كما هو، ولعل قصده امتناع وقوع في كل حديث، فقد طلب عبد الرزاق من سفيان الثوري أن يحدثه بحديث كما سمعه فأجابه سفيان: "يا سبحان الله، ومَن يطيق ذلك! إنما نجيئكم بالمعنى".[٣٠٩] كما نقل عبد الرزاق أن أحد أصحابهم طلب من سفيان الثوري أن يحدثه بحديث كما سمعه فقال سفيان: "لا والله ما إليه سبيل، وما هو إلا المعنى".[٣١٠]

وأوضح سفيان أنه لو شرط على نفسه ألّا يحدث بحديث إلا بلفظه كما سمعه، ربما لن يحدثهم أبدًا بسبب امتناع ذلك.[٣١١]

ولكن تجويز سفيان الرواية بالمعنى، لا يعني تجويزه تغيير معنى الحديث، وهذا الأمر أجاب عنه ابن مهدي حيث ذكر أن من يرى سفيان ربما قال هذا ليس من العلماء، لأن سفيان كان يقدم في الحديث ويؤخر فيه ويثبج، ولعله قصد بالتثبيج جمع الروايات بعضها مع بعض، قال ابن مهدي بعد أن ذكر كل ما مضى عن سفيان، أنه مهما حاول أحد أن يزيل سفيان عن معنى الحديث فلن يفعل.[٣١٢]

فأزال ابن مهدي بكلامه هذا ما يمكن أن يقع من إشكال عند بعض من يقرأ ما ورد عن سفيان من الرواية بالمعنى، فسفيان الثوري وإن كان يروي بالمعنى، إلا أنه لا يغير المعاني، وما ذكره ابن مهدي هو شرط الرواية بالمعنى، وهو أن يكون الراوي عالمًا بحيث إذا روى بالمعنى لا يغير معنى الحديث المروي وهو ما كان يفعله سفيان الثوري.

٢.٤.٤ اختصار الحديث

معنى اختصار الحديث أن يحذف الراوي بعض الحديث ويروي بقيته، وهي مسألة متفرعة عن مسألة الرواية بالمعنى، إذ لا يَختصِرُ الحديثَ إلا عالمٌ بمعناه بحيث لا يكون المحذوف متعلقًا بالمذكور.[٣١٣]

---

[٣٠٩] **الكفاية في علم الرواية**: ٢٠٩.

[٣١٠] **المصدر السابق**: ٢٠٩.

[٣١١] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٣٢/٢.

[٣١٢] **المصدر السابق**: ٣٣/٢.

[٣١٣] **الباعث الحثيث**: ١٤٤/١.

وسفيان الثوري كما ورد عنه تجويز الرواية بالمعنى، ورد عنه أيضًا تجويز اختصار الحديث، فقد ذكر ابن أبان أن سفيان الثوري علمهم الاختصار في الرواية.[٣١٤]وكذلك ذكر ابن المبارك أن الثوري هو من علّمهم الاختصار في الحديث.[٣١٥]

لكن سفيان الثوري لم يكن يختصر الأحاديث لكل أحد، إنما كان يروي الأحاديث بالاختصار لمن سبق وأن رواها لهم تامة دون اختصار؛ لما عرف فيهم من الحفظ لتلك الأحاديث، كما قال الخطيب البغدادي أن الثوري كان يختصر الحديث لمن كان قد سبق له تحديثه الحديث تامًّا، فمن حدّثه بالحديث تامًّا، ربما اختصر له ذات الحديث بعد ذلك، وعلل الخطيب البغدادي ذلك بأن سفيان كان يعلم من هؤلاء الرواة المعرفة بهذه الأحاديث والحفظ لها.[٣١٦]

إذن كان سفيان الثوري يرى جواز اختصار الحديث لكن ليس لكل الرواة، بل بالضابط المذكور.

٣.٤.٤ اتباع الراوي الشيخَ في لَحْنِه في الحديث

دعا الأعمشُ الرواةَ إلى الاهتمام بتعلم النحو، وكان أحد أهدافه في ذلك أن يجتنبوا الوقوع في اللَّحْن، وكان الحامل للأعمش على ذلك ما حكاه وكيع أنه أتى الأعمش يسمع منه الحديث فكان وكيع ربما يلحن في الحديث، فنبهه الأعمش أنه قد ترك ما هو أولى من الحديث، ألا وهو النحو، فعلّم الأعمش وكيعًا النحو أولًا ثم روى له الحديث بعد ذلك، كما ذكر وكيع ذلك.[٣١٧]فقدّم الأعمش إملاء النحو على الراوي على إملاء الحديث عليه.

أما مسألة اتباع المحدِّثِ إذا لحن في الحديث، فقد وقع فيها التنازع، ما بين من اتبع المحدِّثَ فيما رواه حتى لو لحن، وما بين من أصلح اللحن في الرواية.

أما الأعمش فلما قيل له إن مُحَمَّد بن سيرين (ت: ١١٠هـ) كان إذا سمع الحديث من الراوي وكان فيه لحنٌ فإن ابن سيرين يتبع الراوي في اللحن فيروي الحديث كما سمعه ولا يصحح

---

[٣١٤] **الكفاية في علوم الرواية**: ١٩٣.

[٣١٥] **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: ٥٤٣/١.

[٣١٦] **الكفاية في علوم الرواية**: ١٩٣.

[٣١٧] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢٦/٢.

اللحن، فأنكر الأعمش ذلك مبينًا أنه إنْ لحن ابن سيرين فإن رسول الله عليه الصلاة والسلام –الذي يروي عنه ابن سيرين– لم يكن يصدر منه اللحن، فختم الأعمش إنكاره هذا بقوله: "فقوّموه".[٣١٨]

فواضح من هذه الرواية مذهب الأعمش وأنه يرى وجوب تقويم اللحن في الرواية، لا تأديتها على ما فيها من اللحن، إذ لا يمكن صدور اللحن من النبي ﷺ، فيكون خطأ من الرواة فينبغي تقويمه.

وما روي عن الأعمش من وجوب تقويم اللحن، ربما يتعارض مع الرواية التي رواها الأعمش نفسه من حديث سلمان الفارسي ﷺ موقوفًا عليه عن الرجلَين اللذَين دخل أحدهما الجنة في ذباب، والآخر دخل النار في ذباب، والذي قال فيه سلمان:" قرِّبْ ولو ذبابًا"[٣١٩]فقال الأعمش: "ذبابًا، يعني أن سلمان كان في لسانه عجمة".[٣٢٠]

فيقال في الجمع بين هاتين الروايتين: إنّ الأعمش لا يجيز رواية اللحن إذا كان اللحن من الراوي الناقل للكلام، وهذا ظاهر في إنكاره على ابن سيرين، حيث علل الأعمش ما ذهب إليه بأن النبي ﷺ لا يمكن أن يلحن، فإن ورد اللحن في رواية عنه، فهذا يكون من الراوي ليس منه ﷺ، فيقوّم اللحن.

أما في رواية سلمان الفارسي فإن الأعمش روى الحديث كما ورد عن سلمان الفارسي ﷺ الذي أخطأ ونصب كلمة "ذبابًا" لأن في لسانه عجمة، فهو فارسي ﷺ، والرواية التي رواها الأعمش كانت من قول سلمان موقوفة عليه، وليست مرفوعة إلى النبي ﷺ، فلذلك رواها الأعمشُ كما قالها سلمانَ باللحن، فلا يقال إنه تبع اللحن الذي كان من الرواة، إنما نقل الرواية كما صدرت من قائلها، وبهذا يزول الإشكال.

أما سفيان الثوري فقد روى "عن الأعمش رواية عن النبي ﷺ فيها قوله: "لا تزجي"، فرواها سفيان كما سمعها من الأعمش ولم يصححها، لكنه ختم الرواية بتنبيهه على ذلك الخطأ

---

[٣١٨] **الكفاية في علم الرواية**: ١٩٥.

[٣١٩] **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: ٢٠٣/١.

[٣٢٠] **الكفاية في علم الرواية**: ١٨٥.

حيث قال: "هكذا قال الأعمش: لا تزجي، يريد: لا تجزئ".[٣٢١] فتبع سفيانُ الأعمشَ في روايته، فذكر أن الأعمش قال لا تزجي، فرواها كما سمعها من الأعمش، وهذا قد يشير إلى أن سفيان يرى اتباع المحدث فيما يقوله حتى إن كان فيه غلط بتقديم حرف أو تأخيره.

٥.٤ طرق تثبيت المحفوظ وضبط المرويات

من طرق تثبيت المحفوظ التي وردت عن علماء الكوفة:

١. **المراجعة والتكرار:** ممن ورد عنه الحرص على تثبيت الحفظ واستخدام وسائل كتكرار السماع:

سفيان الثوري، فقد حكى عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ) أن سفيان الثوري بات عندهم ليلة، فسمعه يقرأ القرآن من الليل، ثم قام فصلى فلما قضى جزأه من الصلاة، جعل سفيان يكرر اسم الأعمش ثلاث مرات وكذلك اسم منصور واسم مغيرة فسأله عبد الرزاق عن هذا فبين سفيان له أن هذا جزأه من الحديث، وذاك جزأه من الصلاة.[٣٢٢] وتكرار سفيان اسم الراوي مرات، ثم اسم الراوي الآخر مرات وهكذا، وعدُّ سفيان ذلك هو وِرده من الحديث الذي يلازمه كما يلازم ورده من الصلاة دالٌّ على أن هذا الأمر كان ديدنًا لسفيان وطريقة يتبعها في تثبيت ما يحفظه من الحديث.

وكذلك زهير بن معاوية من علماء الكوفة الذين حرصوا على تثبيت محفوظهم، حيث كان إذا سمع حديثًا مرتين كتب على ذلك الحديث فرغت.[٣٢٣]

كما كان علماء الكوفة يثنون على الرواة بحرصهم على حديثهم، فربما كان يجمع أحدهم الصبيان فيحدثهم الحديث، وقصده تثبيت ما حفظه، كما أثنى الأعمش على إسماعيل الزبيدي بقوله: "كان يجمع صبيان المكاتب ويُحدّثهم؛ لكيلا ينسى حديثه".[٣٢٤]

٢. **المذاكرة:** وتكون بين راويين أو أكثر، وتكون المذاكرة أسئلة حول الأحاديث أو سماع الراوي من شيوخه أو سؤالًا عن حفاظ الأمصار.

---

[٣٢١] **الكفاية في علم الرواية:** ١٧٩.

[٣٢٢] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** ٢/٢٦٥.

[٣٢٣] **مسند ابن الجعد:** ٣٩٦.

[٣٢٤] **الكمال في أسماء الرجال:** ٣٠/ ٢٧٣.

ومن ذلك أن الأعمش كان يجيء إلى أبي إسحاق السبيعي فيتذاكران الحديث، حتى أنّ يونس بن أبي إسحاق كان يقول: "كنتُ أرحم أبا إسحاق من طول جلوسه معه"،[٣٢٥] فالمذاكرة كانت طويلة لدرجة أن يونس كان يرحم والده من طول تلك المجالسة.

والمذاكرة استعملها علماء الكوفة وكانت شائعة عندهم، وهذا يفهم مما قاله سفيان الثوري أنه كانوا إذا جاء وقت مذاكرة الحديث ربما أتوا بكل طالب، أما إذا حان وقت تحصيل الحديث ودراسته أتوا حينها بابن المعتمر منصور.[٣٢٦] فواضح أن المذاكرة كانت أمرًا اعتياديًّا عندهم، يحضرها كثير من الرواة، أما التحصيل فلا يؤخذ إلا من الثقات أمثال منصور بن المعتمر.

وسفيان الثوري عندما قدم البصرة، حكى عنه عبد الرحمن بن مهدي أن سفيان طلب منه أن يأتيه بأحد يتذاكر معه الحديث، فأتاه ابنُ مهدي بيحيى القطان فتذاكرا الحديث، فلما خرج القطان، قال سفيان لابن مهدي أنه طلب منه أن يأتيه بإنسان، لكنه جاءه بشيطان، فعلق الذهبي أنه يعني أن ابن القطان بهر سفيان بحفظه،[٣٢٧] فحرص سفيان على المذاكرة حتى عند خروجه للبصرة التي خرج إليها هاربًا من جنود الوالي، دليل على أن المذاكرة كانت بمكانة عالية لا يمكن الاستغناء عنها، رغبة في تثبيت المحفوظ، ولما ذاكر يحيى بن سعيد القطان أعجب سفيانُ بحفظه لدرجة أنه قال هذه الكلمة جئتني بشيطان، وهذا من شدة انبهاره بحفظه.

كما ذكر أبو معاوية الضرير أن سفيان الثوري كان يأتيه فيذاكره حديث الأعمش، يقول أبو معاوية: "فما رأيتُ أحدًا أعلم بحديث الأعمش منه".[٣٢٨] واختيار سفيان لأبي معاوية الضرير بالذات، ليتذاكر معه حديث الأعمش سببه أن أبا معاوية يعد أعظم طلاب الأعمش وهذا يدل على أن سفيان كان ينتقي من يذاكرهم بعناية، فحديث الأعمش كان عند عدد كبير من علماء الكوفة، ومنهم سفيان ذاته، لكن سفيان اختار من بين جميع طلاب الأعمش:

---

[٣٢٥] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٠٦/١٠.

[٣٢٦] **تهذيب الكمال**: ٥٤٦/٢٨.

[٣٢٧] **سير أعلام النبلاء**: ١٧٧/٩.

[٣٢٨] **الجرح والتعديل**: ٦٤/١.

أبا معاوية الضرير؛ لأنه كان أعلم الناس بحديث الأعمش.

ويشهد لما سبق ما حكاه أبو داود الطيالسي (ت: ٢٠٣هـ) أنه كان في مِنى فحضر سفيان فقال له: "ذاكرني بحديث أبي بِسطام".[٣٢٩] يعني حديث شعبة. فاختار سفيان أبو داود الطيالسي وهو بصري، ليذاكره بحديث شعبة البصري.

ولم تكن أحاديث الرواة هي موضوع المذاكرة الوحيد، فربما كان موضوع المذاكرة تذاكر أسماء حفاظ الأمصار، فقد نقل عبد الله بن المبارك أنهم كانوا عند سفيان الثوري فتذاكروا الحفاظ فذكروا منهم الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد فقال سفيان: "فأين عبد الملك؟"[٣٣٠]

٣. اختبار الشيخ لطلابه: كان الشيوخ يختبرون الرواة لمعرفة الحافظ منهم، أو لتثبيت المحفوظ، فقد حكى عبد الرحمن بن مهدي أنه لما مات سفيان وأدخل ليغسل وجد من يغسله في حجزة سفيان رقاعًا كان فيها أطراف من الحديث قد كتبها سفيان ليسأل الطلبة عنها.[٣٣١] فكان سفيان يكتب أطراف الأحاديث على أوراق ثم يسأل الطلاب عن تلك الأحاديث يختبر حفظهم لها، حتى أنه لما مات وجدوا تلك رقعة بين ثيابه عليها أطراف كان يختبر الرواة بها، رحمه الله.

واختبار النقاد لرواة الحديث كان أمرًا معلومًا، أما اختبار الصغار فقد كان سفيان الثوري ربما سأل الطفل الصغير عن الحديث الذي سمعه من شيخه ليعرف حفظه، حكى قاسم الجرمي أن سفيان الثوري كان يدعو وكيع بن الجراح وكان حينها غلامًا صغيرًا، فيسأله سفيان عن الذي سمعه من الشيوخ، فيسرد له وكيع الأحاديث التي سمعها، وسفيان يتعجب من حفظه ويبتسم.[٣٣٢] واختبار الأطفال ليس كامتحان النقّاد للراوي الكبير الذي يقيّمون به درجة ثقة الراوي، لكن هذا الامتحان من سفيان كان لمعرفة نجابة الولد الصغير، فإن عُلم منه النجابة منذ الصغر اعتُني به، كما حصل مع كثير من العلماء الكبار، ومنهم سفيان.

٦.٤ قوادح في الضبط

---

[٣٢٩] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٣٣٣/١.

[٣٣٠] **الجرح والتعديل**: ٣٦٧/٥.

[٣٣١] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢٢٧/١.

[٣٣٢] **تهذيب التهذيب**: ٣١١/٤.

من الأمور التي تقدح في ضبط الراوي:

١.٦.٤ النسيان

حتى يُقبَل حديث الراوي يجب أن يكون ضابطًا، والضبط يقتضي أن يحفظ الراوي الحديث الذي يتحمله، سواء حفظ صدر أو حفظًا في كتاب، أما الراوي الذي ليس لديه ملكة حفظ، فهذا قادح في ثقته، فمما يطعن في حفظ الراوي: النسيان، والنسيان قادح في ضبط الراوي، ومن الرواة الذين ضعّفهم سفيان الثوري بسبب نسيانه: أبان بن أبي عياش (ت: ١٣٨هـ) فقد سُئل سفيان عن سبب عدم تحديثه عن أبان أو قلة حديثه عنه، فعلل سفيان ذلك بأن أبانًا كان نسيًّا للحديث.[٣٣٣]

٢.٦.٤ الخطأ

الخطأ طبيعة بشرية، ولا شك أن يصدر من الرواة، ومما سبق ذكره أن من القواعد التي وضعها نقاد الكوفة في الراوي الذي تُقبل روايته ألّا يكثر خطؤه، في حين أنه يرد حديث من كثر الخطأ في حديثه.

ومن ذلك ما حكاه صالح بن مُحَمَّد جزرة (ت: ٢٩٣هـ) أن ابن جعفر (ت: ١٥٣هـ) كان سيئ الحفظ، فرآه سفيان الثوري يخطئ في مسائل يفتي فيها، فلذلك تكلم فيه سفيان الثوري.[٣٣٤]

ولعل قصد صالح جزرة أن سفيان تكلم فيه ونقده نقدًا حديثيًّا، فقد أورد صالح جزرة هذا الكلام في ترجمته لعبد الحميد بن جعفر وتقييمه في الحديث، حيث افتتح كلامه بأنه سيئ الحفظ ثم عقّب بما نقله عن سفيان الثوري فيه. والخطأ الذي ورد عن عبد الحميد بن جعفر هو خطؤه في الإفتاء في عدد من المسائل، ومع ذلك تكلم فيه الثوري، ولعل سبب ذلك أن تلك المسائل التي أفتى فيها ابن جعفر عمدتها القرآن أو الحديث النبوي، فهذا الخطأ في الفتوى جعل سفيان يتكلم فيه في الحديث، أو أن يكون ذلك الخطأ الذي صدر منه سببه ضعف حفظه الذي أدى بسفيان إلى رد حديثه بسبب ذلك.

---

[٣٣٣] **الجرح والتعديل**: ٧٧/١.

[٣٣٤] **تاريخ بغداد**: ١٨١/١٠.

هذا وقد ورد أن يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) سُئل عن سبب ترك أبي حنيفة (ت: ١٥٠) لعطاء (ت: ١١٤هـ)؟ فذكر ابن معين أن أبا حنيفة سُئل عن ذلك فذكر أنه رآه يفتي بالمتعة.[٣٣٥] وهذه الرواية –حسب ما بلغه بحثي– لم أجد أحدًا ذكرها سوى مغلطاي (٧٦٢ هـ) في كتابه "إكمال تهذيب الكمال"، وهذه رواية غير مسندة، ذكرها مغلطاي دون سند، ثم إن يحيى بن معين الذي نقل هذا القول عن أبي حنيفة قد ولد سنة ١٥٨هـ أما أبو حنيفة فقد توفي سنة ١٥٠هـ، وعطاء توفي سنة ١١٤هـ، ولم يذكر يحيى بن معين عمّن نقل هذه المقالة، فعلى هذا تكون هذه الرواية ضعيفة.

ثم إن هذه الرواية مخالفةٌ لِما عُلم من أن عطاء بن أبي رباح هو أكبر شيخ لأبي حنيفة وأفضلهم عند أبي حنيفة، فقد ذكر أبو حنيفة أنه لم ير فيمن لقيه أحدًا أفضل من عطاء.[٣٣٦] ولما ترجم الذهبي لأبي حنيفة ذكر الشيوخ الذين روى عنهم أبو حنيفة ذكر منهم عطاء فقال هو أكبر شيوخه وأفضلهم على ما قاله أبو حنيفة نفسه.[٣٣٧]

٣.٦.٤ الاختلاط

ومن قوادح الضبط اختلاط الراوي، ومنه نقد شريك لأبي داود الأعمى حيث ذكر شريك أنه جلس عند أبي داود فسمعه يحدث بسماعه من أبي سعيد مرة، ومن ابن عباس مرة، ومن ابن عمر مرة، ومن أنس في أخرى، ثم جلس إليه في مجلس آخر فصار يحدث بما حدثه من قبل عن ابن عمر فيذكره عن أنس، ثم ختم شريك نقده له بأن أحدًا لو شاء أن من أبي داود الأعمى أن يقول أنه سمع عبد الله بن مسعود لقال ذلك.[٣٣٨] يعني أنه سيحدث عن ابن مسعود وهو لم يدركه أصلًا، ويلاحظ من هذه الرواية أن أبا داود الأعمى كان قد اختلط فذكر في مجلس غير ما ذكره في مجلس آخر في ذات الأحاديث.

وكذلك نقدَ علماءُ الكوفة ليثَ بن أبي سليم وهو أحد محدثي الكوفة، لكن وقع منه الاختلاط، فسئل عيسى بن يونس عن سبب عدم سماعه من ليث، فأجاب أنه رأى ليثًا قد

---

[٣٣٥] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٤١/٩.

[٣٣٦] **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: ٢٠٩/١.

[٣٣٧] **سير أعلام النبلاء**: ٣٩١/٦.

[٣٣٨] **الجرح والتعديل لابن أبي حاتم**: ٤٨٩/٨.

اختلط، حيث كان يصعد المنارة بعد ارتفاع النهار، ويؤذن.[٣٣٩] ولعل اختلاطه هو الذي جعل ابن شبرمة يشدد عليه ويصفه بأنه مجنون وأنه كان يروي عن مجاهد وطاووس في مسألة جواز استقراض الجارية.[٣٤٠]

وكذلك ترك سفيان الثوري المثنى بن الصباح (ت: ١٤٩هـ) بسبب الاختلاط الذي كان منه بين عطاء وعمرو بن شعيب.[٣٤١]

٤.٦.٤ الغفلة وقبول التلقين

ومن قوادح الضبط قبول التلقين، فقد حكى الأعمش أن شيخًا كان في الكوفة يروي أنه سمع عليًّا يذكر أن الرجل إذا فارق زوجته وطلقها ثلاث طلقات وكان ذلك في مجلس واحد فإنه لا تحسب الطلقات الثلاث لكن يُردُّ في طلاقه إلى طلقة واحدة، فكثر الناس عنده يسمعون منه هذه الرواية، فأتاه الأعمش فسأله عن سماعه لما يرويه، فأعاد عليه الحديث، فطلب الأعمش منه أن يخرج كتابه فلما أخرجه، فإذا في الكتاب أنه سمع من عليّ أنه يقول أنه إذا طلق رجل امرأته ثلاث طلقات في مجلس واحد تبينُ منه امرأته ويحرم أن ترجع إليه حتى تتزوج من آخر، فأنكر عليه الأعمش مبينًا له أن ما في كتابه خلاف ما يرويه فرد على الرجل أن ما في الكتاب هو الصحيح، لكن الناس أرادوه على أن يقول بذلك ففعل مثل ما قالوا.[٣٤٢]

ومنه نقد سفيان الثوري حديثًا رواه "عن يزيد بن أبي زياد الذي يرويه من حديث ابن أبي ليلى والذي يرويه من حديث البراء بن عازب أنه رأى النبي يرفع يديه عند افتتاح الصلاة".[٣٤٣] فذكر سفيان روايته السابقة، ثم ذكر أنه لما قدم الكوفة لقي يزيد فسمعه يحدث بهذا الحديث لكنه زاد فيه: "ثم لا يعود، قال سفيان: فظننت أنهم لقَّنوه". قال الشافعي أن سفيان قد ذهب إلى تغليط يزيد في هذه الرواية لأن سفيان كان يظن أنه قد تم تلقينه هذه

---

[٣٣٩] **سير أعلام النبلاء** ٦/ ١٨١

[٣٤٠] **الكامل في الضعفاء**: ٢٣١/٧.

[٣٤١] **المصدر السابق**: ١٧١/٨.

[٣٤٢] **الكفاية في علم الرواية**: ١٥٠.

[٣٤٣] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، (دار إحياء التراث العربي – بيروت). ٢٩٢/١.

الزيادة، ويرجح هذا أن سفيان لم يكن يعد زيدًا من الحفاظ.[٣٤٤] وفي رواية قال سفيان عن يزيد أنه كان في مكة أحفظ منه حين لقيه في الكوفة، حيث ساء حفظه في الكوفة أو قال تغير.[٣٤٥]

ومنه نقد الغفلة وذلك في قول الثوري أن ابن التيمي كان عنده فلم يفرق بين منصور وليث، لكنه رجل صالح.[٣٤٦] فنقد سفيان الثوري غفلة ابن التيمي وعدم قدرته على التفريق بين راويين ليس بين اسمهما شبه مثل منصور بن المعتمر وليث بن أبي سليم، فإن الغفلة والاختلاط قد يكون بين راويين لهما ذات الاسم، وهذا غير ما كان من ابن التيمي.

٥.٦.٤ غلبة الاهتمام بالشعر

وهذا أمر غير متفق عليه، وإنما ورد عن سفيان الثوري من علماء الكوفة، فقد نقد سفيان لسماك بن حرب (ت: ١٢٣هـ) وكان أديبًا شاعرًا، ضعفه سفيان،[٣٤٧] ولم يبيّن سفيانُ سبب تضعيفه، لكن ورد أنّ سبب تضعيف سفيان له خوضه في الشعر، فقد ذكر أبو مسلم أن مالكًا والثوري تكلما في رواة، فلم يضر أولئك الرواة كلامهما فيهم، فذكر منهم كلام مالك في ابن إسحاق، وكلام الثوري في سماك حيث تكلم فيه بسبب الشعر.[٣٤٨]

وقد ضُعّف سماك لغير هذا، وقبل حديثه آخرون، ولعل سفيان أراد أن اهتمامه في الشعر غلب على حاله، وبهذا يخشى خطؤه في الحديث، وربما يؤيد هذا ما حكاه جناد المكتب أنهم كانوا يأتون سماكًا يسألونه عن الشعر، ويأتيه طلاب الحديث يسألونه عن الأحاديث، فكان سماك يقبل على طلاب الشعر، ويطلب منهم أن يسألوه، ويشير أن أصحاب الحديث ثقلاء.[٣٤٩] وقد يكون سفيان أراد بالكلام في سماك بسبب الشعر نهيَ الطلبة عن الاستكثار من الشعر الذي قد يؤدي بهم إلى إهمال حفظ الحديث وضبطه.

---

[٣٤٤] مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، **اختلاف الحديث**. ط١. (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية). ١٢٨.

[٣٤٥] **المعرفة والتاريخ**: ٧١١/٢.

[٣٤٦] **العلل ومعرفة الرجال**: ١١١/٣.

[٣٤٧] **الكامل في ضعفاء الرجال** ٥٤١/٤

[٣٤٨] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٠٩/٦.

[٣٤٩] **الكامل في ضعفاء الرجال** ٥٤٢/٤.

الفصل الخامس: النقد المتوجه إلى العلة

مما توجه إليه نقد علماء الكوفة، العلة، وهي سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث.[٣٥٠] وهذه العلة قد تكون علة في السند، وقد تكون علة في المتن، أو في السند والمتن معًا، ولكل هذا توجه نقد علماء الكوفة، وخاصة منهم سفيان الثوري، فهو أكثر من تكلم في علل الحديث، فكان التعليل بتفرد الرواة الضعفاء، أو بشذوذ الثقات، أو بوهم الرواة.

١.٥ الإعلال بتفرد الراوي الضعيف

الراوي الضعيف إذا تفرد برواية ضعيفة، ولم يتابعه غيره من الرواة عليها فهذا مما يعلّ به الحديث، وممن ورد عنه من علماء الكوفة الإعلال بتفرد الراوي الضعيف: سفيان الثوري، فقد أعل الحديث بتفرد الضعيف إذا تفرد برواية حديثٍ تفردًا لا يحتمله مثله:

كما أعل سفيان رواية داود الأودي التي تفرد بها بما لا يحتمله، فقد سُئل سفيان الثوري عن حديث يرويه داود الأودي من رواية الشعبي والذي يرويه عن علي موقوفا عليه أنه أقل من عشرة دراهم لا يعد مهرًا، فأنكر سفيان هذا وذكر أن الأودي ما زالوا ينكرون عليه هذا الحديث، فلما قيل لسفيان أن شعبة يروي عنه، ضرب سفيان جبهته وقال: "داود داود".[٣٥١]

فإنما حمل سفيان على نقد هذه الرواية أن راويها هو داود الأودي، والراوي الضعيف لا تُقبَل روايته، كما أنكر سفيان لما سمع أن شعبة قد روى هذا الحديث عن داود الأودي.

ومن إعلال تفرد الراوي الضعيف بالحديث ما حكاه يحي بن معين أن الثوري كان ينكر على أبي حنيفة حديثًا تفرد به أبو حنيفة فلم يروه غيره.[٣٥٢] فعاب سفيان هذا الحديث لانفراد أبي حنيفة به، وكان سفيان يضعفه.

كما أنكر سفيان على عبد الرحمن الإفريقي رفعَه أحاديث لم يرفعها غيره، حيث ذكر أن هذا الإفريقي رفع ستة أحاديث وأنكر رفعها.[٣٥٣] ثم سرد سفيان جميع الأحاديث الستة،

---

[٣٥٠] **منهج النقد في علوم الحديث**: ٤٤٧.

[٣٥١] **سنن البيهقي الكبرى**: ٢٤٠/٧. برقم: (١٤٤٩٩)

[٣٥٢] **الكامل في الضعفاء**: ٢٣٣/٨.

[٣٥٣] أبو العرب مُحَمَّد بن أحمد الإفريقي، **طبقات علماء إفريقية**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني). ٢٧.

وهذا مثال لإعلال تفرد الراوي الضعيف برفع أحاديث لم يرفعها غيره، فهذا الراوي خالف الثقات الذين لم يرفعوا تلك الأحاديث إلى النبي ﷺ، فهذا إعلال من سفيان لتلك الأحاديث المرفوعة بمخالفة الراوي الضعيف للثقات.

٢.٥ الإعلال بشذوذ الثقة ومخالفته لمن هو أوثق منه

الراوي الثقة مقبول الحديث، لكن لو خالف الثقة من هو أوثق منه، فكيف يكون التعامل في هذه الحالة؟ ورد في حديث المسح على الخفين، رواية بزيادة المسح على الجوربين رواها سفيان الثوري من حديث أبي قيس، الذي يرويه من رواية هزيل والذي يرويه أيضًا عن المغيرة أنه قال: "توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين".[٣٥٤]

فخالفت هذه الروايات جميع الروايات التي لم تذكر الجوربين، لذلك لما عرض ابن المبارك هذا الحديث على سفيان الثوري بيّن سفيان أن هذا الحديث لم يجئ به غير أبي قيس، فلعله وهم في ذلك.[٣٥٥]وذكر عبد الرحمن ابن مهدي أنه لو حدّثه الثوري بهذا الحديث لم يقبله من سفيان، فقال له سفيان: "الحديث ضعيف أو واه أو كلمة نحوها".[٣٥٦]

فلم يروِ حديث المسح على الجوربين عن المغيرة إلا راوٍ واحد وهو هزيل بن شرحبيل، ولم يروه عنه إلا أبو قيس الأودي. بينما روى عن المغيرة حديث المسح على الخفين دون ذكر الجوربين جمع كبير. فحكم سفيان بشذوذ هذه الرواية، وعلل الحديث بقوله: "لم يجئ به غيره"، وهذا هو معنى الشذوذ.

ومن ذلك ما روي في تفسير قوله تعالى: {وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ} [الواقعة:٨٢] وأن النبي ﷺ قال في تفسير هذه الآية أن شكرهم قولهم أنهم مُطروا بنجم كذا ونوء كذا.[٣٥٧]فهذا التفسير مروي عن عليّ موقوفًا من قوله، لكن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي رفعه فروى تفسير الآية من قول رسول الله عليه الصلاة والسلام، فلما قيل لسفيان الثوري:

---

[٣٥٤] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط١. (مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م)، ١٤٤/٣٠.

[٣٥٥] **التمييز**: ٢٠٤.

[٣٥٦] **السنن الكبرى للبيهقي**، ٤٢٥/١

[٣٥٧] **جامع الترمذي**: أبواب تفسير القرآن: باب: ومن سورة الواقعة، الحديث ٣٢٩٥.

"إنّ إسرائيل رفعه. فقال سفيان: صبيان صبيان".[٣٥٨]

فأنكر سفيان رفع إسرائيل لهذا الحديث، فإسرائيل خالف سفيان والثقات الذين رووا الحديث موقوفًا على علي، وإسرائيل وإن كان ثقة، إلا أنه خالف غيره من الثقات، فعلل سفيان روايته لذلك.

وكما أنهم لم يقبلوا مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، فإن سفيان لم يقبل مخالفة الراوي الضعيف لمن هو أوثق منه، فلما ذكر سفيان حديثًا، عارضه رجل بأنه قد حدثه فلان بحديث غير هذا، فسأل سفيان الرجل عمّن حدّثه، فذكر أنه أبو حنيفة فقال سفيان: "أحلتني على غير مليء".[٣٥٩]فلم ير سفيان أن رواية أبي حنيفة تقوى على مخالفة ما رواه، لما يراه سفيان من ضعف أبي حنيفة.

٣.٥ الإعلال بأن الحديث ليس من أحاديث الراوي

استقرأ العلماء أحاديث الرواة، بحيث عرف ما هو منها، وما ليس كذلك، فإذا ورد حديث يروى عن راوٍ، وعلموا أن ذلك الحديث لم يكن من حديثه، أعلّوه بذلك، وممن أعلَّ بعض الروايات بهذه الطريقة من علماء الكوفة: سفيان الثوري فقد أعل بعض الروايات بأنها ليست من أحاديث الراوي.

ومن ذلك ما رواه أبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد (ت: ٢٠٠هـ) أن زائدة بن قدامة (ت: ١٦١هـ) حدّث سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) بحديث "عن شعبة (ت: ١٦٠هـ) عن سلمة بن كهيل (ت: ١٢١هـ) عن سعيد بن جبير (ت: ٩٥هـ) في قوله تعالى: {فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ} [الزمر:٦٨] قال: هم الشهداء. فقال سفيان لزائدة: إنك لثقة، وإنك لتُحَدِّثُني عن ثقةٍ، وما يقول قلبي إن هذا من حديث سلمة"،[٣٦٠] وتعبير سفيان بقوله: "وما يقول قلبي"، يدل على أن نقد الحديث صار ملكة عنده حتى عرف أن هذه الرواية ليست من حديث سلمة فراسل سفيان الثوري شعبة يسأله عن هذا الحديث، فورد كتاب شعبة إلى سفيان: "إني لم أحدِّث بهذا عن سلمة، ولكن حدَّثني عمارة

---

[٣٥٨] **مسند أحمد**: ٢/٢١٠.

[٣٥٩] **الجرح والتعديل**: ٨/٤٤٩.

[٣٦٠] **إكمال تهذيب الكمال**: ٥/٢٨.

عن الهجري عن سعيد بن جبير".[٣٦١] فكان الأمر كما ظنه سفيان، ولعل سفيان استقرأ أحاديث سلمة بن كهيل فعرفها، فلما روي له هذا الحديث عن سلمة، أنكره ثم أراد التأكد من ذلك فراسل شعبة يسأله.

وإعلال الرواية بأنها ليست من أحاديث الراوي كثيرًا ما ورد عن سفيان، فعن زائدة أنهم كانوا يأتون الأعمش (ت: ١٤٨هـ) فيحدثهم ويكثر، فيأتون سفيان الثوري فيذكرون لهم تلك الأحاديث التي سمعوها من الأعمش، فيخبرهم سفيان أن هذه الأحاديث ليست من أحاديث الأعمش فيخبرون سفيان أن الأعمش حدثهم بهذه الأحاديث الساعة! فيقول سفيان: "اذهبوا فقولوا له، فيأتون الأعمش فيخبرونه بما ذكره سفيان فيقول: صدق سفيان؛ ليس هذا من حديثنا".[٣٦٢] وهذا دالٌّ على أن الأعمش قد دلّس تلك الأحاديث.

وكان سفيان يعرف أحاديث الراوي، وهل سمعها أم لا، فيثبت للرواة ما هو من حديثهم وينكر ما سوى ذلك، ومن هؤلاء الرواة قيس بن الربيع فقد كان سفيان يعرف حديثه إذا رُوي له، "حيث كانوا يجيئون بالحديث إلى سفيان فكأنه منكِر له، ويجيئون بحديث قيس فيقول: نعم إن قيس بن الربيع قد سمع وذكر نحو ذلك".[٣٦٣] فهذا لأن سفيان يعرف أحاديث الراوي، بل يعرف ما سمعه الراوي مما لم يسمعه، وقيس هذا كان سفيان إذا ذكره أثنى عليه.[٣٦٤]

٤.٥ الإعلال بوهم الراوي وزيادته في الحديث

إذا روى الراوي حديثًا، وزاد فيه ما ليس منه، فإن تلك الزيادة مما يُعلّ به الحديث، ومن ذلك نقد الثوري لما زاده يزيد بن أبي زياد (ت: ١٣٤هـ) في روايته للحديث الذي رواه عن البراء بن عازب (ت: ٧٢هـ) ﷺ قال: "رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه"،[٣٦٥] والزيادة التي نقدها سفيان من رواية يزيد أنه زاد في الحديث فرواه بقوله: "ثم لا يعود"، فزاد فيها "ثم لا يعود"، في حين أن سفيان كان قد سمع الحديث منه قبل ذلك، ولم

---

[٣٦١] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٨/٥.

[٣٦٢] **الجرح والتعديل**: ٧١/١.

[٣٦٣] **المصدر السابق**: ٩٦/٧.

[٣٦٤] **المصدر السابق**: ٩٦/٧.

[٣٦٥] **صحيح مسلم**: ٢٩٢/١.

يكن فيه هذه الزيادة، فأعلّ سفيان هذه زيادة: "ثم لا يعود".[٣٦٦]

٥.٥ الإعلال من خلال مقارنة المرويات

ربما سلك علماء الكوفة في التعليل بمقارنة المرويات طرقًا منها:

١.٥.٥ إعلال الرواية المنسوبة للشيخ بمقارنتها بحديث الشيخ نفسه

ومن ذلك أن الأعمش نقد روايةً رواها حماد بن أبي سليمان عن النخعي، فذكر الأعمش أن حمّادًا لم يكن يصدق على إبراهيم، لأنه زعم أن إبراهيم قال لا يضمن القصّار، في حين أن الأعمش سأل إبراهيم عن ذات المسألة فذكر إبراهيم أنه يضمن،[٣٦٧]ففي هذه الرواية كانت وسيلة الأعمش في الحكم مقارنةَ الرواية بما سمعه هو من الشيخ، حيث بيّن أنه سأل إبراهيم عن ذات المسألة التي رواها عنه حماد فقال إبراهيم فيها خلاف ما نقله عنه حمّاد.

كما حكى ابن مهدي أنه سأل الثوريَّ عن حديث حدّثه إياه شعبة من حديث الأعمش الذي يرويه عن مسروق في المُحرِمِ يتزوج، فقال له سفيان: "لعلك وهمتَ على شعبة، قلت: إن جرير بن حازم يروي عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله، قال: دع جريرًا إنما حدثني الأعمش ومنصور عن مسلم عن مسروق: يحتجم المحرم ولا يحتجم الصائم".[٣٦٨]

فأنكر سفيان الثوري الرواية التي أوردها ابن مهدي عن شعبة بن الحجاج والذي يرويه عن الأعمش، وكان إعلاله لتلك الرواية برواية سمعها هو من الأعمش والتي كانت خلاف ما حكاه ابن مهدي عن شعبة عن الأعمش.

وهذا إعلال من سفيان للرواية بمقارنتها برواية أخرى، ولكن سفيان في إنكاره لهذه الرواية لم يتهم أحدًا من الرواة، إنما تأدّب مع شعبة، وفي ذات الوقت لم يسارع بتخطئة ابن مهدي بل ساق إنكاره بطريقة السؤال مع الشك فقال: "لعلك وهمت على شعبة؟" وأنْ يقع الخطأ في رواية التلميذ وهو عبد الرحمن بن مهدي أقرب من أن يقع في رواية إمام بمكانة شعبة.

ومن إعلال الرواية بما سمعه الناقد من الراوي، إعلال سفيان الثوري لرواية للأعمش أيضًا رواها لحديث وهب، عن ابن مسعود، فهذه الرواية رواها سفيان من حديث الأعمش الذي

---

[٣٦٦] مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، **اختلاف الحديث**. ط١. (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية). ١٢٨.

[٣٦٧] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٥٢/٤.

[٣٦٨] **الجرح والتعديل**: ٦٧/١.

رواه عن عمارة عن وهب والذي رواه عن عبد الله بن مسعود، في حين روى ذات الرواية أبو معاوية الضرير –وهو أكبر تلاميذ الأعمش– ورواه أيضًا قطبة بن عبد العزيز، كلاهما يرويانه من رواية الأعمش والذي يرويه عن عمارة حتى يصل به إلى ابن مسعود، فذكر قطبة للأعمش أن الثوري يذكر أنه وهب بن ربيع، عندها أطرق رأسَه الأعمش، ثم قال: "صدق سفيان هو وهب بن ربيعة".[٣٦٩]فحدَّث قطبة سفيان بما رواه عن الأعمش فأعلَّ سفيان رواية قطبة عن الأعمش بما سمعه هو من الأعمش.

قال قطبة: "قلتُ للأعمش: إن سفيان الثوري يقول: هو وهب بن ربيعة؟ قال: فأطرق ثم همهم ساعة، ثم رفع رأسه فقال: صدق سفيان هو وهب بن ربيعة".[٣٧٠]

وكذلك نقد سفيان لرواية الأعمش "عن أبي وائل عن عبد الله قال: لا يزال الرجل في فُسحة من دينه ما لم يَسفِكْ دمًا حرامًا"،[٣٧١]حيث سأل سفيانَ عنها عبدُ الرحمن بن مهدي فأنكر سفيان هذه الرواية أن تكون عن أبي وائل، وقال: "إنما سمعه من عبد الملك بن عمير، أنا ذهبتُ به إليه".[٣٧٢]فأعلَّ سفيان هذه الرواية بما رواه هو ذاته للأعمش، وكأن سفيان يرى أن الأعمش روى الحديث مدلّسًا عن أبي وائل، بينما سفيان هو الذي حدث به الأعمشَ عن عبد الملك بن عمير.

٢.٥.٥ إعلال الرواية بمقارنتها بحديث الناقد نفسه

ومن ذلك ما أعلَّ به الأعمش رواية عن مُحَمَّد بن إسحاق من خلال مقارنتها بما سمعه هو حيث ذُكر للأعمش حديث من رواية ابن إسحاق عن ابن الأسود عن أبيه بكذا قال الأعمش: "كذابٌ ابن إسحاق، وكذبَ ابن الأسود، حدثني عمارة كذا وكذا".[٣٧٣]فالوسيلة التي اتبعها الأعمش للحكم على رواية ابن إسحاق وابن الأسود، كانت مقارنة روايتهما بروايته عن عمارة، فلما خالفتها حكم بما رواه هو.

---

[٣٦٩] **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: ٢٧٨/٥.

[٣٧٠] الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. ط١. (الرياض: دار طيبة). ٢٧٨/٥.

[٣٧١] **الجرح والتعديل**: ٦٧/١.

[٣٧٢] **المصدر السابق**: ٦٧/١.

[٣٧٣] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢٥٧/٧.

وكذلك إعلال سفيان رواية رويت عن شعبة برواية سمعها هو، فقد روى سفيان يومًا رواية عن حماد عن ابن عطية من حديث سلمان الفارسي في مسألة عدم طهارة البصاق، فلما سمعه عبد الرحمن بن مهدي قال لسفيان: "يا أبا عبد الله هذا خطأ، فقال: كيف، عمن هذا؟ قلت: حماد عن ربعي عن سلمان".[٣٧٤]فخطّأ ابن مهدي رواية سفيان مقارنًا إياها برواية أخرى، فلما سأله سفيان عن الراوي الذي روى هذا عن حماد، أجابه ابن مهدي أنه شعبة بن الحجاج والذي رواه عن ربعي، فخطأ سفيان شعبة، ثم سكت قليلًا، فعاد فسأل ابن مهدي عمّن وافق شعبة في هذه الرواية؟ فأجابه ابن مهدي بأن ثلاثة من الرواة وافقوا شعبة وهم ابن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وكذلك هشام الدستوائي، فلما ذكر ابن مهدي أربعة أئمة كبار اتفقوا على رواية وحدة، قال سفيان: "أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطية عن سلمان"،[٣٧٥]فانتقل سفيان إلى تخطئة حماد بن أبي سليمان راوي الحديث، فلما قال سفيان هذا وقع في نفس عبد الرحمن بن مهدي كيف يجتمع أربعة على شيء واحد، ويخالفهم سفيان، ومع هذا يخطّئ سفيان رواية الشيخ، ثم بعد موت سفيان بتسع عشرة سنة يقول ابن مهدي: "أخرج إليَّ غندر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي، وقد قال حماد مرة: عن عمرو بن عطية"،[٣٧٦]فظهر من هذه الرواية عن شعبة أن قول سفيان كان صوابًا فيما رواه، فقال عبد الرحمن: "فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله، كنتُ إذا حفظت الشيء لا تبالي من خالفك".[٣٧٧]والمقصود أن سفيان خطّأ الرواية وأعلها بالرواية التي سمعها هو.

ومن هذا النوع من الإعلال أنه ذُكر لشريك حديث لمندل عن الأعمش والذي يرويه عن شقق من حديث ابن مسعود، وكان الحديث في النهي عن تجرد الرجل وزوجته كتجرد العيرين، فقال شريك: "كذب مندل، أنا أخبرتُ الأعمش عن عاصم عن أبي قلابة".[٣٧٨]

---

[٣٧٤] **تاريخ بغداد**: ١٦٨/٩.

[٣٧٥] **المصدر السابق**: ١٦٨/٩.

[٣٧٦] **تاريخ بغداد**: ١٦٨/٩.

[٣٧٧] **المصدر السابق**: ١٦٨/٩.

[٣٧٨] **الجرح والتعديل**: ٤٣٤/٨.

٦.٥ الإعلال بعدم سماع الراوي ممن روى عنه

سماع الراوي ممن روى عنه شرط في قبول صحة ما رواه، وحكموا بضعف من لم يسمع ممن روى عنه، فقد حكى يحيى بن سعيد عن الثوري أنه يرى أن الأعمش لم يسمع من أبي صالح حديث: (الإمام ضامن).[٣٧٩]

ومن ذلك إعلال سفيان الثوري أحاديث عبد الأعلى عن ابن الحنفية، حيث سأله عنها ابن سعيد القطان فضعفها سفيان، فلما سأله عبد الرحمن عن سبب تضعيفه لها، أجابه سفيان أنهم كانوا يرون أن هذه الأحاديث لن يسمعها عبد الأعلى من مُحَمَّد بن الحنفية إنما نقلها عن كتاب من كتب ابن الحنفية.[٣٨٠] فأعلَّ سفيان هذه الأحاديث التي ظاهرها الاتصال بأمر قد يخفى على الكثير، وهو نقل عبد الأعلى من كتاب رجل نقل عن ابن الحنفية.

٧.٥ إعلال الروايات من خلال قرائن تظهر للناقد

ومن ذلك إعلال سفيان لرواية عمرو بن شمر عن جابر، حيث استنكر سفيان الثوري إكثار ابن شمرٍ الرواية عن جابر، مع أن سفيان لم يره عنده أبدًا.[٣٨١]فجعل سفيان إكثار رواية عمرو عن جابر مع قلة صحبتهما أو عدمها قرينة على علة هذه المرويات.

---

[٣٧٩] المصدر السابق: ٨٢/١.

[٣٨٠] المصدر السابق: ٢٦/٦.

[٣٨١] **الضعفاء الكبير**: ٢٧٥/٣.

الفصل السادس: النقد المتوجه إلى للعدالة

من الشروط التي اشترطها العلماء في الراوي مقبول الحديث أن يكون عدلًا، وقد تذاكر عددٌ من العلماء معنى العدل، فذكر معناه ابن المبارك وأقره سفيان، كما سبق ذكره.[٣٨٢]

ومما يقدح في العدالة: الكذب والبدعة، وهذا أكثر ما كان في الكوفة، فلذلك توجه إليهما نقد علماء الكوفة، كما أن نقد بعض علماء الكوفة ربما توجه لأسباب أخرى غير الكذب والبدعة: كتولي القضاء والاهتمام بالشعر.

١.٦ النقد المتوجه إلى بدعة الراوي

اختلف موقف علماء الكوفة في الرواية عن أهل البدع، فتارة رووا عن المبتدعة، وتارة تركوا الرواية عنهم ونفروا منهم.

ومن المواقف النظرية لعلماء الكوفة حول مسألة الرواية عن أهل البدع والأهواء قول سفيان الثوري أن الذي يسمع من المبتدع لن ينفعه الله بما سمعه، بل إن من صافح ذلك المبتدع نقض عرى الإسلام عروة عروة.[٣٨٣]وهذا نص عام في ترك السماع من أهل البدع.

ولما حكى الشافعي قبول شهادة المبتدعة استثنى منه شهادة الخطابية من الروافض؛ وعلل ذلك بأن الخطابية كانوا يرون الشهادة بالزور لمن يوافقهم في مذهبهم، ونقل الشافعي وقتها أن هذا هو مذهب سفيان الثوري.[٣٨٤]

أما الموقف العملي عن سفيان الثوري فقد اختلف، فأحيانًا ترك سفيان السماع من بعض أهل البدع، ونفّر عنهم التنفير الشديد، وفي ذات الوقت سمع سفيان من بعض أهل البدع وروى عنهم.

وسيتبين فيما يأتي موقف علماء الكوفة عن المبتدعة، مع تحليل أقوالهم في نقد الرواة المبتدعة.

يمكن تقسيم النقد الموجه إلى المبتدعة حسب فرق المبتدعة، ويكون النقد كالتالي:

---

[٣٨٢] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١/١٩٣.

[٣٨٣] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ١٣٨.

[٣٨٤] **الكفاية في علم الرواية**: ١٢٠.

١.١.٦ النقد المتوجه إلى بدعة المرجئة

تكلم علماء الكوفة في أول من قال بالإرجاء، فقد قال مغيرة بن مقسم الضبي: "أول من تكلم في الإرجاء الحسن بن مُحَمَّد ابن الحنفية".[٣٨٥]

أما من كان سببًا في تتابع الناس في دخولهم في الإرجاء فيرى مغيرة أنه عمرو بن مرة الذي دخل في الإرجاء فتهافت الناس في الإرجاء بعد ذلك.[٣٨٦]ومن هاتين الروايتين يتضح أن علماء الكوفة كانوا على اطلاع وعلم ببدايات ظهور الإرجاء في الكوفة، وعلى يد من ظهر.

أما الإرجاء الذي رُمي به أكثر العلماء، فهو إرجاء الفقهاء الذي استقر قول العلماء بعد هذه العصور على عدّ الخلاف فيه من النزاع اللفظي، وليس الإرجاء المذموم، كما قال الذهبي عند كلامه على تحول حماد بن أبي سليمان إلى الإرجاء، فذكر الذهبي أن معمرًا يعني أنه تحول إلى إرجاء الفقهاء، وليس غلو الإرجاء.[٣٨٧]

لكن يتجلى موقف علماء الكوفة من المرجئة والرواية عنهم، من خلال تتبع موقفهم من عدد من الرواة الذين اشتهروا بالإرجاء، وأشهر الرواة الذي توجه لهم النقد من قبل علماء الكوفة ببدعة الإرجاء هم:

١. حماد بن أبي سليمان (ت: ١٢٠هـ):

الذي اختلف فيه موقف علماء الكوفة من حماد بن أبي سليمان يرى اختلافًا بينهم، ما بين من روى عنه وهو عالم بإرجائه ولكن خفية من بقية علماء الكوفة، وبين من تركه بسبب الإرجاء ونفّر منه.

أما أبو إسحاق السبيعي (ت: ١٢٧هـ) فقد نفّر من حماد بسبب الإرجاء، فقد حدّث معمر أنهم كانوا يأتون إلى أبي إسحاق السبيعي فيسألهم من أين جاؤوا فيذكرون مجيئهم من عند حماد فيقول إسحاق: "ما قال لكم أخو المرجئة؟"[٣٨٨]

---

[٣٨٥] **تهذيب الكمال**: ٣١٦/٦.

[٣٨٦] **المصدر السابق**: ٢٣٢/٢٢.

[٣٨٧] **سير أعلام النبلاء**: ٢٣٣/٥.

[٣٨٨] **المصدر السابق**: ٢٣٣/٥.

في حين كان لعبد الله بن شبرمة (ت: ١٤٤هـ) موقف آخر، فقد ذكر فضل حمادًا عليه في العلم فقال: "ما أحدٌ أمنَّ عليَّ بعلمٍ من حماد".[٣٨٩]

أما الأعمش (ت: ١٤٨هـ) فكان سيئ الرأي في حماد بسبب إرجائه، فحكى سفيان الثوري "أنّ الأعمش كان يلقى حمَّادًا بعدما تكلم في الإرجاء فلم يكن يسلّم عليه"،[٣٩٠]لكن الإرجاء لم يكن السبب الوحيد الذي دفع الأعمش لتضعيف حمّاد، بل ضعَّفه أيضًا بناء على رواياته كما سيأتي، ونبّه الأعمش على هذا عند ذكره روايةً عن حماد، فقد روى أبو بكر بن عياش عن الأعمش قوله: "حدثنا حمّاد، عن إبراهيم بحديث، وكان غير ثقة".[٣٩١]يعني بغير الثقة حمادًا.

في حين أن سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) بيّن موقف علماء الكوفة من حماد فقال: "وكان حماد أحدث شيئًا فتنحوا عنه"،[٣٩٢]قول سفيان تنحوا عنه بعد ما أحدثه يعني أن علماء الكوفة كانوا يجلسون إلى حماد قبل ذلك، وهذا الأمر صرّح به مغيرة بن مقسم الضبي حيث ذكر أن الحكم وعلماء الكوفة بعد موت إبراهيم النخعي جلسوا إلى حماد بن أبي سليمان، حتى أحدث الإرجاء فتركوه.[٣٩٣]

لكن سفيان لم يترك الرواية عنه، بل كان يأتيه متخفيًّا حتى لا يراه بقية علماء الكوفة، وفي هذا يقول: "كنا نأتيه خفية من أصحابنا"،[٣٩٤]وذكر أنه كان يأتي حماد بن أبي سليمان إلا خفية لأن علماء الكوفة كانوا يلومون من يذهب إليه ومن يجالسه.[٣٩٥]

وممن ترك حمادًا خوفًا من علماء الكوفة شريك النخعي فقال: "تروني لم أدرك حمادًا، كنتُ أختلفُ إلى الضحاك أربعة أشهر، وكنتُ أدعه خوفًا من أصحابنا".[٣٩٦]ولك أن تلاحظ أن

---

[٣٨٩] **الجرح والتعديل**: ١٤٦/٣.

[٣٩٠] **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: ٥٩٥/١.

[٣٩١] **سير أعلام النبلاء**: ٢٣٤/٥.

[٣٩٢] **مسند أبي الجعد**: ٦٧.

[٣٩٣] **الجرح والتعديل**: ١٤٦/٣.

[٣٩٤] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٤٩/٤.

[٣٩٥] **المعرفة والتاريخ** ٢/ ٧٩١

[٣٩٦] **الضعفاء الكبير**: ٣٠٣/١.

سلطة نقدية قوية كانت لعلماء الكوفة منعت سفيان من الجهر بذهابه عند حماد، وشريكًا من إتيانه.

وكذا مغيرة بن مقسم الضبي الذي وضح سبب تكلم حماد في الإرجاء فقال: "إنما تكلم حماد في الإرجاء لجاجة"[٣٩٧] وكان مغيرة شديدًا على حماد فربما كذَّبه إذا سمع بعض رواياته كما ذكر هذا أبو بكر بن عياش أنهم قرأوا من كتب ابن أبي سليمان على مغيرة، فربما كان يمر بهم حديث لحماد فيقول مغيرة: "كذب حماد".[٣٩٨]

وأن يرد نقد مثل هذه الدرجة من علماء الكوفة لحماد بن أبي سليمان الذي توفي سنة ١٢٠ هـ، فهذا يدل أن التفتيش على حال الرواة ونقدهم كان في مرحلة مبكرة في مطلع القرن الثاني.

٢. عاصم بن كليب الجرمي (ت: ١٣٧هـ): ذكره شريك يومًا بأنه كان مرجئًا ثم سأل الله العافية.[٣٩٩] وهذا التعقيب من شريك فيه تنفير من عاصم ومن المذهب الذي كان عليه وهو الإرجاء.

٣. مسعر بن كدام (ت: ١٥٥ هـ): أحد أعلام الكوفة وعلمائها الكبار، وكان على درجة عالية في الحفظ والإتقان.

ورغم إمامة مسعر وقوة ضبطه، إلا أن من علماء الكوفة من أنكر عليه القول بالإرجاء، وكان منهم سفيان الثوري، فسفيان وثق مسعًرا في ضبطه، لكنه أنكر عليه ما صدر منه من القول بالإرجاء، فقد طلب سفيان الثوري من سفيان بن عيينة أن يحدث مسعرًا في أمر الإرجاء، ليرجع عن قوله، قال سفيان لابن عيينة: "ألا تقول لمسعر يعني في الإرجاء".[٤٠٠]

بل بلغ الأمر بسفيان أنه لم يحضر جنازة مسعر حين مات، فقد حكى أبو نعيم أنه لقي سفيان الثوري يوم موت مسعر، فأخذ بيده وقال: "يا أبا عبد الله، ألا تحضر جنازة مسعر؟

---

[٣٩٧] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٤٩/٤. واللجاج: "التمادي في العناد في تعاطي الفعل المزجور عنه". المناوي، زين الدين مُحَمَّد. **التوقيف على مهمات التعاريف**. ط:١. (القاهرة: عالم الكتب ٣٨، ١٩٩٠م). ٢٨٨.

[٣٩٨] **الكامل في الضعفاء**: ٣/٣.

[٣٩٩] **تهذيب الكمال**: ٥٣٧/١٣.

[٤٠٠] **العلل ومعرفة الرجال**: ٣٢٩/٢.

فنثر يده من يدي، ومضى ولم يشهد الجنازة".[٤٠١]لذلك قال أبو نعيم: "ولقد مات مسعر وكان من خيارهم، فما شهد سفيان جنازته، يعني من أجل الإرجاء".[٤٠٢]

وليس سفيان الثوري الوحيد الذي لم يحضر جنازة مسعر، فالحسن بن صالح بن حي أيضًا لم يحضر جنازته.[٤٠٣]وكذلك شريك، كما قال الذهبي أن مسعرًا مات وهو من خيار العلماء وقد حضر موته سفيان وشريك، ومع ذلك لم يحضرا جنازته.[٤٠٤]

وواضح أن سفيان أراد التنفير عن بدعة الإرجاء في تركه الصلاة على مسعر بن كدام ويوضحه ما سيأتي من قول سفيان لما ترك الصلاة على ابن أبي رواد وأنه أراد أن يعلم الناس أنه مات على بدعة.[٤٠٥]

٤. جواب بن عبيد الله التيمي: ممن أعرض عن التيمي من علماء الكوفة سفيان الثوري، فقد ذكر سفيان أنه مرَّ بجرجان وفيها جواب التيمي فلم يعرض له، ولم يذكر سفيان سبب إعراضه عنه، وهو ما بينه أبو نعيم حيث ذكر أن ذلك كان من سفيان بسبب الإرجاء الذي كان من جواب.[٤٠٦]كما رآه سفيان فلم يحمل الحديث عنه.[٤٠٧]لكن سفيان وإن ترك الرواية عن جواب إلا أنه كتب عن رجل عنه بعد ذلك، فسئل أبو نعيم عن سبب ترك سفيان الكتابة عنه مباشرة، وكتابته عن راو عنه، فذكر أبو نعيم أن ترك سفيان الكتابة عنه مباشرة بسبب إرجائه.[٤٠٨]

وفي كتابة سفيان عن رجل عن جواب، وعدم الرواية عنه مباشرة، دليل قوي في التنفير عن جواب، فعلو الإسناد غاية كان يسعى إليها علماء الحديث، ومع ذلك رضي سفيان أن

---

[٤٠١] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٥٧/١١.

[٤٠٢] **تهذيب التهذيب**: ٦٠/٤.

[٤٠٣] قال ابن سعد: "وكان مرجئًا فمات فلم يشهده سفيان الثوري ولا الحسن بن صالح بن حي". **الطبقات الكبرى**: ٣٦٥/٦.

[٤٠٤] **سير أعلام النبلاء** ١٧٣/٧.

[٤٠٥] **المصدر السابق**: ٦/٣.

[٤٠٦] **الكامل في الضعفاء**: ٤٣٨/٢.

[٤٠٧] **المصدر السابق**: ٤٣٨/٢.

[٤٠٨] **الجرح والتعديل**: ٥٣٥/٢.

ينزل في السند، حتى لا يروي عن جواب؛ لأنه كان مرجئًا.

وقد يقال في سبب ترك العلماء الرواية عن المبتدعة وترك تحديثهم، أنهم كانوا يخافون أن يكون العلم عند هؤلاء المبتدعة، فيصيرون أئمة ويحتاج الناس إليهم، فيبدل هؤلاء المبتدعة كيفما شاؤوا.[٤٠٩]

٥. عبد العزيز بن أبي رواد (ت: ١٥٩هـ): كان ابن أبي رواد من المرجئة، لذلك وقف منه سفيان موقفًا تحذيريًّا في حياته وبعد موته، ففي حياته حكى عبد الرزاق أنه كان جالسًا مع سفيان الثوري في مكة فمرَّ عبد العزيز فقال الثوري: "إنه كان أفقه في شبابه منه في شيخوخته".[٤١٠]وهذا فيه تحذير سفيان منه مع إنكار حاله.

كما حكى سفيان بن عيينة أنه لقي سفيان الثوري بالأبطح في مكة، فقال له سفيان: "إن عبد العزيز يفتي المسلمين، فقال ابن عيينة: وفعلَ؟ قال: نعم".[٤١١]فأنكر الثوري تصدر ابن أبي رواد الإفتاء.

ولم يكتف سفيان بالتحذير من عبد العزيز بن أبي رواد في حياته، بل لما مات ابن أبي رواد وجيء بجنازته ووُضعت واصطف الناس ليصلوا عليها، "جاء الثوري فلما رآه الناس صاحوا أنه جاء الثوري، فجاء سفيان حتى خرق صفوف المصلين، والناس تنظر إلى سفيان فجاوز سفيان الجنازة ولم يصل عليه، وذلك أن ابن أبي رواد كان يرى رأي الإرجاء".[٤١٢]

ولما استغرب بعض الناس فعل سفيان وقالوا له فيه ذلك، علّل سفيان الثوري فعله بقوله: "والله إني لأرى الصلاة على مَنْ هو دونه عندي، ولكني أردتُ أن أُري الناس أنه مات على بدعة".[٤١٣]فحلف سفيان أنه يصلي على من هم أدنى مرتبة من عبد العزيز، لكن تركه للصلاة على ابن أبي رواد غايته تنفير الناس عن بدعته.

٦. إبراهيم بن طهمان الهروي (ت: ١٦٣هـ): أثنى سفيان الثوري على إبراهيم بن

---

[٤٠٩] **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**: ١٤٨.

[٤١٠] **الضعفاء الكبير**: ٦/٣.

[٤١١] **المصدر السابق**: ٦/٣.

[٤١٢] **المصدر السابق**: ٦/٣.

[٤١٣] **الضعفاء الكبير**: ٦/٣.

طهمان، فعندما سمع سفيان بمجيء ابن طهمان إلى مكة بشّر من كان عنده فقال: "يأتيكم من خراسان خيرها، بل خيرٌ، فجاء إبراهيم، وذلك سنة خمس وخمسين.[٤١٤]فهذا ثناء بليغ من سفيان على ابن طهمان.

ولكن مع هذا فلما ذكر العلماء من روى عن ابن طهمان لم يذكروا سفيان الثوري فيمن روى عن ابن طهمان،[٤١٥]ولعل ترك الرواية عنه يوضح سببه قول أبي جعفر العقيلي عن ابن طهمان حين ذكر أنه كان غاليًا في الإرجاء، فلذلك استثله سفيان.[٤١٦]فبينت هذه الرواية أن الثوري كان يستثقل ابن طهمان بسبب غلوه في الإرجاء، فيمكن أن يفهم من هذا أن ترك سفيان الرواية عنه بسبب إرجائه.

٧. مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ): الفقيه، صاحب أبي حنيفة، شهد عند شريك النخعي القاضي، فلم يجز شهادته، وكان شريك لا يجيز شهادة المرجئة، فلما كلموا شريكًا في ذلك، بيّن أن سبب عدم إجازته شهادة ابن الحسن أنه يقول الصلاة ليست من الإيمان".[٤١٧]فبيّن شريك سبب رده شهادة مُحَمَّد بن الحسن وهو الإرجاء.

خلاصة نقد علماء الكوفة لبدعة الإرجاء

وبعد إيراد موقف علماء الكوفة من سبعة من الرواة الذين تم نقدهم بسبب الإرجاء، يلاحظ أن كثيرًا من علماء الكوفة كان ينفّر عن بدعة الإرجاء، وقد يتدرج التنفير بدءًا من الاستثقال كما فعل سفيان الثوري مع إبراهيم بن طهمان، وكما فعل في إعراضه وتركه الرواية مباشرة عن جواب التيمي، إلى التنفير اللفظي كما فعله أبو إسحاق السبيعي مع حماد بن أبي سليمان، إلى ترك السلام كما كان من الأعمش مع حماد بن أبي سليمان، وقد يصل إلى درجة شديدة كترك الصلاة على الراوي الذي يُرمى بالإرجاء كما فعله سفيان الثوري في تركه الصلاة على مسعر وابن أبي رواد.

وقد يُشكل أن سفيان الثوري نفسه، مع شدة ما ورد عنه في التنفير من الإرجاء، كان يأتي

---

[٤١٤] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٢٣/١.

[٤١٥] **سير أعلام النبلاء**: ٣٧٩/٧.

[٤١٦] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٢٧/١.

[٤١٧] **الكامل في الضعفاء**: ٣٧٥/٧.

حماد بن أبي سليمان خفية، فيصرّ على حضور مجلسه رغم تنفير علماء الكوفة عن حماد بسبب الإرجاء؟

فيقال في جواب هذا إن سفيان الثوري وغيره من علماء الكوفة في تنفيرهم من الإرجاء، لا يحكمون على الراوي بضعف حديثه، إنما يريدون التنفير من البدعة التي يتلبسها الراوي، وإلا كيف يثني سفيان الثوري على ابن طهمان، ويستثقله في ذات الوقت؟ بل كيف يعد سفيانُ مسعرَ بن كدام حكمًا يُلجئ إليه عن الاختلاف في الحديث، ثم يترك الصلاة عليه؟ لا يكون ذلك إلا أنهم يفصلون في نقد حديث الراوي، وبين تعاملهم مع البدعة التي تصدر منه.

وهذا يعني أن حكم علماء الكوفة على الراوي المتلبس ببدعة الإرجاء كان حكمًا متعلقًا برواياته وقوة ضبطه من عدمها، أما ما صدر عنهم من التنفير عن أولئك الرواة فهو تنفير عن أولئك الرواة غايته حفظ المسلمين من أن تسري إليهم بدع أولئك الرواة.

٢.١.٦ النقد الموجه لبدعة الشيعة والرافضة

من المعلوم أن مدينة الكوفة انتشر فيها التشيع انتشارًا كبيرًا في النصف الثاني من القرن الأول والقرن الثاني، حتى أن كبار محدثي الكوفة روي أن فيهم تشيع، لكن كل من روي عنه من العلماء أن فيه تشيع قليل، ولم يكن أحد منهم من الغلاة.

ومنهم منصور بن المعتمر فقد "كان فيه تشيع قليل، ولم يكن بغالٍ".[٤١٨] كما قال العجلي وبيّن الذهبي معنى تشيع منصور فقال: "تشيعه حبٌّ وولاءٌ فقط".[٤١٩]

وكذلك الأعمش روي عنه أن فيه تشيع،[٤٢٠] وكذلك الحسن بن صالح بن حي روي عن أن فيه تشيعًا.[٤٢١]

أما سفيان الثوري فقد ورد عنه إنكاره على من قدّم أحدًا من الصحابة على الشيخين أبي

---

[٤١٨] **تاريخ الثقات**: ٤٤١/١.

[٤١٩] **سير أعلام النبلاء**: ٤٠٧/٥.

[٤٢٠] **الثقات للعجلي**: ٢٠٥/١.

[٤٢١] **المصدر السابق**: ١١٥/١.

بكر وعمر، إلا أن سفيان كان يقدم على عثمانَ عليًّا.[٤٢٢]وقد نسب سفيان الثوري تقديم عليّ على عثمان إلى أهل السنة في الكوفة، فقد سُئل سفيان عن التفضيل فذكر أن ذكر ترتيب الفضل بين الخلفاء عند أهل السنة في الكوفة هو تقديم الشيخين ثم علي ثم عثمان، أما في البصرة فترتيبهم في الفضل ترتيبهم في الخلافة، فلما قال سفيان هذا قيل له: "فما تقول أنت؟ قال: أنا رجل كوفي".[٤٢٣]فهذا يؤيد ما روي عن سفيان من تقديم عليّ على عثمان، إلا أنه نسب هذا القول لأهل السنة في الكوفة.

ولكن ثبت عن سفيان أنه رجع عن هذا القول، وقال بتقديم عثمان على علي لما خرج إلى البصرة آخر حياته، فكان هذا آخر القولين عنه.[٤٢٤]فالله أعلم.

وليس المقصود هنا تحرير القول في هذه المسألة، إلا أن الغاية هو تبيين حال الكوفة من ناحية انتشار التشيع فيها، والتشيع المقبول يختلف عن المغالاة في التشيع وعن الرفض، وتغير استخدام مصطلحي التشيع والرفض في زماننا عند الكثير، يخلق لبسًا عن كثير ممن يسمع التشيع عند علماء أهل السنة، فينبغي التفريق، وتسمية المسميات باسمها، وإلا فينبغي توضيح معنى التشيع حتى لا يلتبس الأمر.

وانتشار التشيع في الكوفة جعل عليّ بن المديني يقول: "لو تركتَ أهل الكوفة لذلك الرأي يعني التشيع، خربت الكتب".[٤٢٥]وعقّب الخطيب البغدادي أنه يقصد بخراب الكتب ذهاب الحديث.[٤٢٦]

أما الرفض فموقف العلماء منه شديد، فقد كان زائدة بن معاوية يشدد على الرواة في هذا فلا يحدث الرافضة،[٤٢٧]بل وصل به الأمر أنه حلّف عدد من الرواة ألّا يحدثوا الرافضة، ولا

---

[٤٢٢] **سير أعلام النبلاء**: ٢٥٢/٧.

[٤٢٣] أبو سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، **معالم السنن**، ط١. (حلب: المطبعة العلمية)، ٣٠٣/٤.

[٤٢٤] **المصدر السابق**: ٤/ ٣٠٣.

[٤٢٥] **الكفاية في علم الرواية**: ١٢٩.

[٤٢٦] **المصدر السابق**: ١٢٩.

[٤٢٧] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٣٣٣/١.

يحدثون إلا من هو أهل للتحديث.[٤٢٨]

أما الرواة الشيعة والرافضة الذين توجه لهم النقد من علماء الكوفة، فيمكن ذكر من يلي:

١. أصبغ بن نباتة (ت بين: ١٠١–١١٠ هـ): كان مغاليًا بالتشيع يقول بالرجعة[٤٢٩] حكى يونس بن أبي إسحاق عن أبيه أبي إسحاق السبيعي قال: "كان أبي لا يعرض له"،[٤٣٠]وقد ذكر يونس أنه كان مع والده أبي إسحاق في بعض المغازي في خراسان فذكر عن أبيه أنه: "كان يدور تلك الفساطيط، ولا يَعرض لفسطاط الأصبغ".[٤٣١]وإعراض أبي إسحاق عنه رغم أنه كان يدور على تلك الخيام في نقد لمعتقد أصبغ، ولم يكن السبيعي وحده من يعرض عن أصبغ، فقد كان المغيرة بن مقسم الضبي لا يعبأ بحديث الأصبغ أيضًا.[٤٣٢]

٢. حكيم بن جبير (ت بين ١٢١–١٣٠) كان الأعمش يعدُّه من المحدثين، وربما دلَّس عنه، وحكيم معروف بالتشيع، بل الغلو فيه، ولذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن حكيمًا له رأيٌ غير محمود وأنه غال في التشيع.[٤٣٣]

وكذلك سفيان الثوري ذكر أن شعبة أنكر على حكيم حديثًا فأيد سفيان رواية حكيم، وردَّ على شعبة إنكاره حديث حكيم بسبب حديث الصدقة فذكر أن شعبة أنكر على حكيم هذا الحديث في الصدقة، فرد إنكارَ شعبة بأنه هو يعني سفيان نفسه قد سمع هذا الحديث من زبيد.[٤٣٤]

ولعل رواية الأعمش عن حكيم رغم أنه غال في التشيع، سببها أن حكيمًا إنما روى أحاديث يسيرة، فقد سأل ابنُ المديني القطانَ عن حكيم، فقال يحيى: "كم روى، إنما روى

---

[٤٢٨] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٣٣٣/١.

[٤٢٩] **ميزان الاعتدال**: ٢٧١/١.

[٤٣٠] **تهذيب التهذيب**: ١٨٣/١.

[٤٣١] **تهذيب الكمال**: ٣٠٨/٣.

[٤٣٢] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١٠٢/٢.

[٤٣٣] **الجرح والتعديل لابن أبي حاتم** ٣/ ٢٠٢.

[٤٣٤] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٥٠٥/٢.

شيئًا يسيرًا"،[٤٣٥] ومن يروي أحاديث يسيرة يمكن للمحدثين أن يعرفوا المقبول من روايته من المردود، فيكون هذا هو الذي حمل الأعمش على الرواية عنه رغم أنه الأعمش ضعّف غيره من رواة الشيعة كما سيرد قريبًا.

٣. جابر الجعفي (ت: ١٢٧هـ): يُعد جابر الجعفي من الرواة الذين كثر حولهم الاختلاف بين نقّاد الحديث، ما بين من ضعّفه ورمى حديثه واتهمه بالكذب والرجعة، وبين نقّادٍ آخرين وثّقوه وقبلوا حديثه، وبما أن جابرًا من الكوفة، فليس غريبًا أن يكثر كلام نقّاد الكوفة فيه، فالراوي بلديّهم وبلديُّ الرجل أدرى به.

هذا وقد اختلف نقاد الكوفة في جابر، وهذا تفصيل أقوالهم فيه مبتدئًا بمن ضعفهم –وهم الأكثر:

أما من ضعَّف جابرًا من نقاد الكوفة:

الأعمش: فقد ضعف جابر الجعفي، ولم يستحل أن يسمع منه، فذكر الأعمش للطلبة أنه قد أدرك الجعفي، ثم بيّن أنه قد أدركه وكان الأعمش حينها يطلب الحديث في حياة جابر، لكن الأعمش لم يستحل أن يسمع منه.[٤٣٦] وذكرُ الأعمش أنه ترك سماعَ حديث جابر وعدم استحلاله السماع منه هو تضعيف له وزيادة، فأن يبتدأ الناقد ذكر الراوي ويضعفه، فهذا تضعيف يحمل في طياته تحذيرًا من ذلك الراوي، وهذا تضعيف زائد عن تضعيف الناقد للراوي إجابة عن سؤال مثلًا.

ثم إن المحدث قد يسمع من الراوي الضعيف أو الكذاب، ومع ذلك ربما روى عنه أو لم يرو عنه، أما أن يأبى المحدث مجرد سماع الراوي كما صنع الأعمش مع جابر الجعفي، فهذا يدل على تضعيف شديد من الأعمش لجابر، تضعيف وتحذير أيضًا.

ولم يكتف الأعمش بتضعيف جابر بما سبق، بل بالغ في التنفير عنه لدرجة أنه لم يكن يُحدِّثُ راويًا روى عن جابر، فكأنه يعاقب من يروي عن جابر بأن يحرمه من التحديث وهذا ما حصل مع الأشعث بن سوار فقد حكى أبو معاوية أن ابن سوار أتى الأعمش يسأله عن حديث، فعرفه الأعمش فرفض أن يحدثه وذكّره أنه يروي عن جابر فقال لا أحدثك ولا

---

[٤٣٥] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٣١٦/١.

[٤٣٦] **المصدر السابق**: ٣٢٨/٢.

حتى بنصف حديث.[٤٣٧]

وفي رواية أخرى وضح الأعمش أنه امتنع من تحديث الأشعث بن سوار لأنه روى رواية عن راو روى عن جابر، فكان وجود جابر في السند كفيلًا في رفض الأعمش تحديث هذا الراوي، وفي هذه الرواية الأعمش هو الذي حكى القصة القريبة مما نقله أبو معاوية الضرير فقد قال الأعمش أن ابن سوار قد سأله عن حديث فرفض أن يحدثه حتى بنصف حديث، وأن قال ألست الذي حدثت عن رجل كان قد حدث عن الجعفي.[٤٣٨]

فكأن الأعمش أراد من تحديث الطلبة بما حصل منه مع الأشعث بن سوار أراد أن ينبه بقية الطلبة إلى أن من سيفعل ما فعله الأشعث من الرواية عن جابر الجعفي أو عمّن روى عن جابر، فسيلقى ما لقيه، وسيحرم من حديث الأعمش.

وهذا موقف شديد اتخذه الأعمش من جابر الجعفي، ويلاحظ فيه اختلاف موقف الأعمش في تعامله مع راويين معروفين بالمغالاة في التشيع، ففي حين عدَّ حكيم بن جبير من المحدثين وروى عنه، تراه يترك التحديث عن جابر الجعفي وينفّر منه لدرجة أن يحرم الراوي الذي روى عنه من حديثه.

ولعل سبب اختلاف الأعمش في تعامله مع هذين الراويين، أن جابرًا كان غلوه في التشيع أكبر من حكيم، فقد كان يقول بالرجعة،[٤٣٩] بخلاف حكيم بن جبير، وبهذا يظهر أن سبب ترك الأعمش حديث جابر إنما كان بسبب بدعته الكبيرة، فبهذا يفهم سبب شدة تنفيره الناس عنه.

أما أبو حنيفة فقد ضعَّف جابرًا الجعفي فاتهمه صراحة بالكذب، فذكر أنه لم يلق فيمن لقيه من هو أكذب من جابر، وعلّل أبو حنيفة ذلك أنه لم يأتِ الجعفيَّ بشيء من الرأي إلا جاءه الجعفيُّ بحديث في ذلك، والأمر الثاني الذي دفع أبا حنيفة لتكذيب جابر زعمُه أن عند من حديث النبي عليه الصلاة والسلام آلاف الأحديث لم يظهر منها حديثًا.[٤٤٠] وفي

---

[٤٣٧] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٣٢٨/٢.

[٤٣٨] **المصدر السابق**: ٣٢٨/٢.

[٤٣٩] وقال ابن حبان: "كان جابر سبئيًّا من أصحاب عبد الله بن سبأ كان يقول إن عليا يرجع إلى الدنيا". **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: ٣٨٣/١.

[٤٤٠] **الكامل في الضعفاء**: ٣٢٤/٢.

رواية ذكر أبو حنيفة أن جابرًا كان يزعم أن عنده من حديث رسول الله ثلاثين ألف حديث لم يظهرها.[٤٤١]إذن سبب تضعيف أبي حنيفة لجابر كان أمران: أولهما أنه لم يأته بمسألة إلا أتى جابر لها بحديث كدليل لهذه المسألة، والأمر الثاني هو زعمه أن عنده أحاديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها.

ولذلك استثنى أبو حنيفة ما رواه سفيان عن جابر من الأحاديث التي تؤخذ عن سفيان فقد سأل رجل أبا حنيفة عن الأخذ عن سفيان الثوري فنصحه أبو حنيفة أن يكتب عن سفيان كل شيء باستثناء رواية سفيان عن السبيعي التي يرويها عن الحارث الأعور عن علي، وكذلك استثنى أبو حنيفة رواية سفيان عن الجعفي.[٤٤٢]

ومن علماء الكوفة الذين نقدوا جابرًا الحجاج بن أرطاة (ت: ١٤٥هـ) الذي قال عنه شعبة: "ذاكرت الحجاج بأمر جابر، فقال: إنْ كان لظاهرًا.[٤٤٣]فالحجاج بيّن لشعبة أن أمر جابر الجعفي ظاهر معلوم، وكأنه يشير إلى تضعيفه، وهو الحكم الذي اتفق عليه غالب علماء الكوفة.

ومن علماء الكوفة الذين طرحوا حديث جابر الجعفي هو زائدة بن قدامة فقد ترك حديث جابر بعد أن روى عنه، فقد قال الساجي: "لم يدع جابرًا ممن روى عنه إلا زائدة بن قدامة فإنه تركه".[٤٤٤]كأن زائدة قد روى عنه أولًا، ثم لما بان له أمره تركه. وطرح حديثه، فقد ذكر يحيى المحاربي أن زائدة قد طرح حديث الجعفي.[٤٤٥]

فطرح زائدة حديث جابر واتهمه صراحة بالكذب، فلما سُئل عن سبب عدم روايته عن جابر الجعفي قال: "أما الجعفي فكان واللهِ كذّابًا يؤمن بالرجعة".[٤٤٦]وكذلك ذكر زائدة أن جابرًا رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ.[٤٤٧]

---

[٤٤١] **تهذيب الكمال**: ٤/٤٦٥.

[٤٤٢] **إكمال تهذيب الكمال**: ٣/١٣٩.

[٤٤٣] **المصدر السابق**: ٣/١٣٩.

[٤٤٤] **المصدر السابق**: ٣/١٣٩.

[٤٤٥] **الكامل في الضعفاء**: ٢/٣٢٤.

[٤٤٦] **تهذيب التهذيب**: ١/٢٨٣.

[٤٤٧] **المصدر السابق**: ١/٢٨٣.

ومن علماء الكوفة الذين لمزوا جابر الجعفي بمذهبه سلّام بن سليم، فقد ذكر أنه كان إذا مر بجابر سأل الله العافية.[٤٤٨]

وكذلك ليث بن أبي سليم فقد حذّر من إتيان جابر فقال لثعلبة: "لا تأت جابرًا الجعفي فإنه كذاب".[٤٤٩]

وممن ورد عنه تفصيل القول في جابر: مسعر بن كدام، فقد روى مسعر حديثًا عن جابر فقال مسعر: "حدثنا جابر قبلَ أن يقع فيما وقعَ فيه".[٤٥٠]قال الأشجعي: "يعني بقوله: قبل أن يقع فيما وقع فيه: ما كان من تغير عقله".[٤٥١]أما مسعر بن كدام فلم يصرّح بالذي وقع فيه جابر هنا، وما عقبه الأشجعي من توضيح قول مسعر بأنه تغير عقل جابر ربما عنى به إظهاره للرفض، أما إن كان يقصد تغير عقله واختلاطه بسبب كبر السن كما هو الظاهر من هذه الكلمة فهذا بعيد، فالذي وقع فيه جابر هو الرفض والتكلم فيه كما ذكره بقية علماء الكوفة عنه، ثم التعبير بقوله: قبل أن يقع فيما وقع فيه، يدل على أن ما وقع فيه كان بإرادة منه، وليس تغير العقل مما يجري على الإنسان بإرادته، فلذلك أقرب ما يقال أن الأشجعي قصد تغير جابر وتكلمه في الرفض وإظهاره له، وبذلك يستقيم كلامه مع كلام عدد من علماء الكوفة، وبما ظهر من جابر في سيرته.

وبهذا يفهم أن مسعرًا ترك الرواية عن جابر بعد الذي أحدثه، وذكرُه ما أحدثه جابر بعد ذكر اسمه في السند تنفير للسامعين عمّا صدر عن جابر، ولكن مع ذلك روى مسعر عن جابر حديثًا تلقاه عنه قبل أن يظهر القول بالرجعة.

أما من ورد عنه تقوية جابر الجعفي فهم:

زهير بن معاوية بن خديج، فقد قال زهير: "إذا قال جابر: سألتُ وسمعتُ، فلا عليك ألّا تسمع من غيره".[٤٥٢]وفي رواية قال زهير: "كان جابر إذا قال: سمعتُ أو سألتُ، فهو مِن

---

[٤٤٨] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٣٢٤/٢.

[٤٤٩] **المصدر السابق**: ٣٢٤/٢.

[٤٥٠] البيهقي، أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان**، ط١. (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند)، ١٩١/٤.

[٤٥١] أبو عُبيد، القاسم بن سلام، **فضائل القرآن**. ط١. (دمشق: دار ابن كثير). ٢٣٨.

[٤٥٢] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٣٩/٣.

أصدق الناس.[٤٥٣]وهذان القولان من زهير فيهما أن الصحيح في الحكم على جابر قبول حديثه إذا صرَّح بالسماع، بل هو يصفه بأنه من أصدق الناس إذا صرَّح، ولا يحتاج من يسمعه بعدها أن يسمع من غيره.

وأمّا سفيان الثوري، فقد حكى النقاد اسمه في أوائل من وثّق الجعفي، والحق أن القول بأن سفيان الثوري قد وثق جابر الجعفي توثيقًا مطلقًا غير مقيد قولٌ فيه نظر، وهذا ما سيتوضح من خلال ما سيأتي.

أما ثناء سفيان على جابر فأمر معروف مشهور، فقد حكى ابن مهدي عن الثوري قوله أنه لم ير من هو في الحديث أورع من الجعفي.[٤٥٤]وفي رواية قال سفيان: "كان جابر وَرِعًا في الحديث، ما رأيتُ أورع في الحديث من جابر".[٤٥٥]فهذا ثناء ظاهر من سفيان على جابر بالورع في الحديث، وقد يفهم منه توثيق سفيان لجابر.

وقد وصل قول سفيان في جابر أنه قال لشعبة: "لئن تكلَّمتَ في جابر الجعفي لأتكلَّمَنَّ فيك".[٤٥٦]وهذا الكلام من سفيان هو أعلى ما روي عنه من كلام في جابر.

وقد كان سفيان يحضر مجالس جابر هو وشعبة، فقد حكى شعبة أنه رأى زكريا بن أبي زائدة (ت: ١٤٧ هـ) يزاحمهم عند جابر فقال سفيان الثوري لشعبة: "نحن شباب، هذا الشيخ ما يزاحمنا ها هنا".[٤٥٧]

كما ذكر النقاد كثرة رواية سفيان عن جابر الجعفي، كأحمد بن صالح الذي ذكر جابرًا الجعفي فقال: "أكثر من حديثه: شعبة وسفيان، إماما هذا الأمر".[٤٥٨]فذكر أن سفيان وهو إمام في الحديث قد أكثر الحديث عن جابر.

لكن لم يكن توثيق سفيان لجابر توثيقًا مطلقًا، فقد كان سفيان ينهى الرواة عن مجالسة جابر رغم أن سفيان ذاته كان يجالسه، فقد قال أبو معاوية الضرير: "كان سفيان وشعبة ينهياني

---

[٤٥٣] **الجرح والتعديل**: ٤٩٧/٢.

[٤٥٤] **الكامل في الضعفاء**: ٣٢٤/٢.

[٤٥٥] **الجرح والتعديل**: ٤٩٧/٢.

[٤٥٦] البيهقي، أحمد بن الحسين، **مناقب الشافعي للبيهقي**، ط١. (القاهرة: مكتبة دار التراث)، ٥٤١/١.

[٤٥٧] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٣٣٢/٢.

[٤٥٨] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٣٩/٣.

عن جابر الجعفي وكنتُ أدخل عليه، فأقول: من كان عندك؟ فيقول: شعبة وسفيان".[٤٥٩] وفي نهي سفيان عن مجالسة جابر إشعار بأنه لا يوثقه توثيقًا مطلقًا، وإلا لو كان عنده ثقة مأمون الحديث لما نهى الرواة عن مجالسته.

كما كان سفيان لا يروي كل شيء عن جابر، فقد حكى الميموني عن خلف تبيينه أن سفيان وشعبة وإن حدثوا عن جابر إلا أنهم لم يكونوا يحدثون عنه بالروايات التي يجمع فيها سالمًا وقاسمًا وجماعة غيرهما".[٤٦٠] وهذا أيضًا يؤكد احتياط سفيان في حديث جابر، إذ تجنب التحديث عنه ببعض ما يروي، ولم يرو عنه كل شيء.

وهو ما بيّنه سفيان صراحة بقوله: "سمعت جابرًا يحدِّث بنحو من ثلاثين ألف حديث، ما أستحل أن أذكر منها شيئًا، وأن لي كذا وكذا".[٤٦١] وهذا يؤكد ما حُكي عن سفيان من تجنب بعض حديث جابر.

كما أبى سفيانُ أن يحدّث يحيى القطان بحديث لأن الذي حدثه به هو جابر الجعفي فقد ذكر القطان أنه سأل الثوري عن حديث الزواج من المجوسية، وهذا الحديث يرويه عن إبراهيم النخعي حمادٌ، فجعل سفيان يمطل القطان فلا يحدثه بذلك الحديث، ثم بيّن سفيان سبب امتناعه عن تحديث القطان بتلك الرواية فقال: "إنما حدثني به جابر الجعفي عن حمّال، ما ترجو به منه".[٤٦٢] فعقّب ابن أبي حاتم على هذه الرواية بقوله: "كأنه لم يرض جابرًا الجعفي"[٤٦٣].

ولعل أصرح ما يؤكد أن سفيان يرى تفصيل القول في جابر، وأنه لا يوثقه توثيقًا مطلقًا قول سفيان: "إذا قال جابر: حدثَّنا وأخبرَنا فذاك".[٤٦٤] وفي رواية قال سفيان: "كل ما قال لك فيه جابر سمعتُ، أو حدثني، أو أخبرني فاشدُدْ به يديك، وما كان سوى ذلك ففيه ما

---

[٤٥٩] **تهذيب الكمال**: ٤/٤٦٥.

[٤٦٠] **إكمال تهذيب الكمال**: ٣/١٣٩.

[٤٦١] **صحيح مسلم**: ذكره في مقدمة الصحيح: ١/٢١.

[٤٦٢] **الجرح والتعديل**: ١/٦٩.

[٤٦٣] **المصدر السابق**: ١/٦٩.

[٤٦٤] **المصدر السابق**: ٢/٤٩٧.

فيه".[٤٦٥]

إذن يرى سفيان توثيق جابر فيما صرَّح فيه بالسماع، أما ما سوى ذلك من الصيغ التي قد تدل على عدم السماع، فهذه الصيغ من حديث جابر يرى سفيان أن فيها ما فيها، وكأنه يشير إلى التوقف فيها.

كما ورد تكذيب سفيان لجابر في رواية رواها، فقد ذكر سفيان أن رجلًا سأل جابر الجعفي عن قول الله عز وجل: {فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين} [يوسف:٨٠] فقال جابر: "لم يجئ تأويل هذه، قال سفيان: وكذب"،[٤٦٦] فكذبه في قوله أنه لم يأت تأويل هذه الآية، فلما سأل الحاضرون سفيان عن الذي أراده جابر الجعفي بقوله ذاك ذكر سفيان أن الروافض يقولون أن علي بن أبي طالب في السحاب، فلذلك لا يخرجون مع الذي خرج على الولادة من ولد علي، حتى يسمعون الذي يناديهم من السماء ويعنون أن علي بن أبي طالب هو الذي ينادي ويقول اخرجوا مع فلان، فيقول جابر أن هذا تأويل هذه الآية، قال سفيان: "وكذبَ، كانت في إخوة يوسف عليه السلام".[٤٦٧]وهذه رواية صريحة في تكذيب سفيان لجابر، ولعل ما تجنب سفيان التحديث به عن جابر هو أمثال هذه الرواية، وهي ما يوافق مذهبه في الرفض.

وقد تكلم النقاد بعد سفيان في سبب رواية سفيان عن جابر وذهبوا في تفسيرهم ذلك إلى مذاهب، فمنهم: ابن حبان حيث قال: عند إيراده قول أبي حنيفة في جابر –السابق ذكره– "ولا لقيتُ فيمن لقيتُ أكذب من جابرٍ.."،[٤٦٨]فذكر ابن حبان أن إمام أهل الرأي وزعيمهم يكذّب جابرًا في مقابل قول من اتبع مذهب الجعفي وعدّ من يتكلم في مثله من الغيبة المحرمة، ثم أورد ابن حبان سؤالًا ربما يرد في مسألة الحكم على جابر الجعفي وهو احتجاج البعض برواية سفيان وشعبة عنه، فرد ابن حبان ذلك بأنه ليس من مذهب سفيان أن يترك الرواية عن الراوي الضعيف، إنما كان سفيان يروي الحديث كما سمعه، حتى ولو كان

---

[٤٦٥] الطحاوي أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١. (مؤسسة الرسالة: ١٤١٥هـ)، ١٢٨/٤.

[٤٦٦] **صحيح مسلم**: ذكره في مقدمة الصحيح: ٢١/١.

[٤٦٧] **المصدر السابق**: ٢٠/١.

[٤٦٨] **الكامل في الضعفاء**: ٣٢٤/٢.

عن الرواة الضعفاء، وهدف سفيان في ذلك ترغيب الناس في كتابة الحديث وطلبه من الأمصار.[٤٦٩]فاعتذر ابنُ حبان عن سفيان الثوري أنه روى عن جابر تماشيًا مع مذهبه ف الرواية عن الضعفاء، ترغيبًا للناس في كتابة الحديث.

وممن تكلم عن هذا أبو جعفر الطحاوي الذي روى حديثًا في سنده جابر الجعفي ثم عقّب بأن جابرًا لا يذكر في هذا الحديث سماعه من الشعبي، وكل حديث لا يذكر فيه جابر سماعه عمن روى عنه، فليس بحديث قوي عند النقاد الذين يقبلون حديث جابر، فكيف عند من يضعف جابرًا من النقاد.[٤٧٠]ثم ذكر أن مذهب سفيان الثوري أن ما لم يصرح به جابر بالسماع ليس قويًّا عنده. وهذا قد سبق الكلام عنه قريبًا.

أما ابن حزم فقد رجّح أن يكون سفيان قد خفي عليه أمر جابر، فذكر أن الثوري وثق الجعفيَّ مع أن جابرًا فيه من الفسق والكذب والخروج عن الإسلام ما عُرف به بين الناس، ثم رجح ابن حزم أن يكون أمر جابر قد خفي على الثوري فحكم عليه بما ظهر من حاله.[٤٧١]وما ورد من الروايات السابقة التي فيها التصريح بتفصيل سفيان القول في جابر، مع تجنبه لبعض حديثه، وتكذيبه له في بعضه، ونهيه الطلاب عن مجالسته، كل هذا يبعد معه خفاء أمر جابر على سفيان، ويقوي القول بأن سفيان يرى تفصيل الكلام في جابر، فلا يرى تضعيفه مطلقًا، ولا توثيقه مطلقًا.

فإن قيل: كيف يجمع بين مجالسة سفيان لجابر وروايته عنه وبين نهي سفيان الرواة عن مجالسة جابر؟ فيقال: أن سفيان إنما روى عن جابر لأنه يعرف الصحيح من حديثه من الضعيف، وهو كقوله في الكلبي الذي كان يروي عنه وفي ذات الوقت ينهى عن حديثه ويعلل ذلك بقدرته هو على تمييز الصحيح من حديثه من الضعيف، مع الفرق في كلام سفيان في جابر، وفي الكلبي، فكلامه في الكلبي أشد، حيث لم يعرف منه توثيق للكلبي بخلاف كلامه في جابر.

---

[٤٦٩] **المجروحين لابن حبان**: ٢٠٩/١.

[٤٧٠] **شرح مشكل الآثار**: ٤ /١٢٨. برقم: (١٤٨٥).

[٤٧١] ابن حزم علي بن أحمد الأندلسي، **الإحكام في أصول الأحكام**، أحمد مُحَمَّد شاكر، (بيروت: دار الآفاق الجديدة)، ٢/٢.

أما قول سفيان الشديد لشعبة وبأنه سيتكلم فيه إن تكلم في جابر فيحمل على أن سفيان شدد فيمن يرمي حديث جابر ويضعفه مطلقًا دون تفصيل لحاله، وليس في كلام سفيان التوثيق المطلق لجابر، وبهذا الجمع والتفصيل يتضح موقف سفيان الثوري من جابر الجعفي.

أما ناقد الكوفة الوحيد الذي ورد عنه توثيق لجابر مطلقًا فهو شريك بن عبد الله النخعي فقد سُئل عن جابر فقال: "ما له العدل الرضا، ومدَّ بها صوته. وقال أبو العرب: خالف شريك الناس في جابر".[٤٧٢] وهذا التوثيق الوحيد عن شريك بهذه الدرجة العالية، مع عدم ورود نقد منه لجابر.

وهذه خلاصة قول علماء الكوفة في جابر الجعفي، ضعفه أكثر علماء الكوفة ومنهم: الأعمش وأبو حنيفة والحجاج بن أرطاة وزائدة بن قدامة وسلام بن سليم وليث بن أبي سليم، ويمكن إلحاق مسعر فيمن ضعف جابرًا.

أما من فصّل القول في جابر الجعفي فهو سفيان الثوري وزهير بن معاوية، وعالم الكوفة الوحيد الذي ورد عنه توثيق جابر هو شريك النخعي.

٤. موسى بن طريف:[٤٧٣] وهو من غلاة الشيعة،[٤٧٤] وقد روى عنه الأعمش،[٤٧٥] ولكن حديثًا رواه الأعمش عن موسى بن طريف تسبّب في إشكالات طويلة، فقد قال الأعمش يومًا لطلابه: "ألا تعجبون من موسى بن طريف؟ يحدث عن عباية، عن علي ﷺ أنه قال: أنا قسيم النار، هذا لي وهذا لك".[٤٧٦] ويظهر من هذه الرواية تضعيف الأعمش لما رواه موسى، متعجبًا من ذلك.

بل كان مغضبًا من هذه الرواية فقد جاء الأعمشُ طلابَه يومًا وهو غضبان فقال: "ألا تعجبون من موسى بن طريف..".[٤٧٧]

ويبدو أن الأعمش عند استنكاره لهذه الرواية، نقلها عنه بعض الناس ظانين أنه يرويها عن

---

[٤٧٢] **تهذيب التهذيب**: ٢٨٣/١.

[٤٧٣] لم أعثر له على تاريخ وفاة فيمن ترجم له.

[٤٧٤] **ميزان الاعتدال**: ٣٧٨/٢.

[٤٧٥] **الجرح والتعديل**: ١٤٨/٨.

[٤٧٦] **لسان الميزان**: ١٢١/٦.

[٤٧٧] **الضعفاء الكبير**: ١٥٨/٤.

موسى بن طريف روايةً، فلما انتشر الأمر وتناقل الناس الرواية، عاتب بعض علماء الكوفة الأعمشَ على ذلك كيف يروي رواية واهية مثل هذه.

وممن عاتبه مسعرُ بن كدام لكن الأعمش ردّ بقوله: "ما رويت هذا قط"،[٤٧٨] وممن عاتبه من علماء الكوفة أبو بكر بن عياش فأجاب الأعمش: "والله ما رويته إلا على وجه الاستهزاء فقال له أبو بكر بن عياش: حمله عنك الناس في الصحف؟".[٤٧٩] وإثبات الأعمش روايته الحديث عند جوابه على استنكار أبي بكر بن عياش لا يعارض نفيه أن يكون قد روى هذه الرواية كما أجاب مسعرًا، والجمع أن الأعمش نفى لمسعر أن يكون روى هذه الرواية بقصد التحديث، وأثبت أنه رواها لابن عياش بقصد الاستهزاء، فلا تعارض بين الروايتين.

وروايةُ موسى بن طريق وتناقلُ الناس لها يبدو أنه أغضب الأعمش كثيرًا عندما صار الناس يسألونه عن ذلك، فقد ذكر الأعمش أن سرّاق القبائل يأتونه يسألونه عن حديث علي، فيغضب الأعمش ويحلف أنه لم يحدث عن ابن طريف إلا بقصد الاستهزاء بعباية،[٤٨٠] وكما يبدو من قول الأعمش هذا شدة تغليظه على عباية بسبب هذه الرواية، حتى أنه أبان هنا أنه روى هذه الرواية المنكرة عنه استهزاء به.

كما أكّد الأعمش أن ما رواه عن موسى بن طريف مثله مثل الذي يقول كلمة وقت الغضب، فلا ينبغي أن يؤاخذ عليها، ولكن الأعمش يأسف أن الناس قد تناقلوا عنه روايته عن موسى بن طريق حتى لامه من لامه من علماء الكوفة، ثم بيّن الأعمش أنه لن يكرر ما وقع فيه من الرواية على وجه الاستهزاء، يقول الأعمش أنه كان يحدثهم بأحاديث في الغضب مما يقوله الرجل لأخيه، فكانوا يتخذون تلك الأحاديث دينًا، فحلف الأعمش أنه لن يعود لذلك أبدًا.[٤٨١]

هذا وقد ورد أن عيسى بن يونس ذكر أنه لم ير الأعمش يخضع إلا في مرة واحدة، وذلك أن الأعمش حدثهم بحديث موسى بن طريف، فلما بلغ ذلك علماء السنة في الكوفة أتوه

---

[٤٧٨] **ميزان الاعتدال**: ٣٨٧/٢.

[٤٧٩] **المصدر السابق**: ٣٨٧/٢.

[٤٨٠] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٥٣/٨.

[٤٨١] **المصدر السابق**: ٥٣/٨.

فعاتبوه على تحديثه بذلك الحديث فقالوا: "أتحدِّثُ بهذا تقوي الرافضة والزيدية والشيعة! فقال: سمعته، فحدثت به، قال: فرأيته خضع ذلك اليوم".[٤٨٢] وهذه الرواية ربما توهم أن الأعمش إنما روى هذه الرواية محدِّثًا بها لا مستهزئًا، وهذه الرواية على فرض صحتها يجب حملها والجمع بينها وبين الروايات السابقة؛ إذ كل ما سبق بيّن فيه الأعمش إنكاره المقتضي تضعيف الرواية، إما جوابًا على معاتبة بعض العلماء له عما يُروى عنه، أو أنه ابتدأ هو بالتعجب من تلك الرواية وإنكاره لها.

والجواب عمّا ورد في هذه الرواية أن يقال: ذلك الخضوع الذي روي عن الأعمش هو بسبب تحديثه بتلك الرواية ولو كان استهزاءً، لأن الأعمش لما اعتذر وحلف أنه ما رواها إلا استهزاء، قيل له إنّ الناس حملت عنك هذه الرواية وكتبوها في الصحف، ولا يخفى أن انتشار هذه الرواية المكذوبة فتنة للناس، وتقوية لأهل البدعة، فلذلك خضع الأعمش، لأنه يعلم أن ما وقع منه كان خطأً، واعتذاره بأنه روى الرواية استهزاءً اعتذار غير كافٍ، وهذا هو التوجيه المناسب، لا أن يقال في هذا أن خضوع الأعمش كان بسبب ضغط المحدثين عليه فاضطر إلى السكوت مجاملة لهم، أو خوفًا من سطوتهم، فلذلك كتم حقًّا كان عنده كما قد يتوهم، وبهذا يجمع بين هذه الرواية وبقية الروايات.

كما أنه لا يستغرب أن يكون الأعمش قد روى هذه الرواية على وجه السخرية، وهو صاحب فكاهة قد تصل في كثير من الأحيان حدّ السخرية، وهذا أمر معروف من سيرته وله شواهد كثيرة.

لكن رُوي عن أبي معاوية الضرير أنه ذكر أنهم قالوا للأعمش ألّا يحدث بمثل هذه الأحاديث، فأجابهم أنه ربما يسهو إذا سألوه فيحدث بها، وطلب من طلابه أن يذكروه إذا سها، فجاءه رجل فسأله عن حديث قسيم النار، فتنحنح أبو معاوية، فقال الأعمش أن المرجئة تمنعه من التحديث بفضائل علي بن أبي طالب، وأمر بإخراجهم من المسجد حتى يحدثهم.[٤٨٣]

وهذه رواية مشكلة تخالف كل ما روي عن الأعمش قبل ذلك من نفيه أنه يكون روى ذلك

---

[٤٨٢] **الضعفاء الكبير**: ٤١٥/٣.

[٤٨٣] الفسوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، ط٢. (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م): ٧٦٤/٢.

مجرد رواية، فكيف وفي هذه الرواية أن الأعمش ذكر بداية أنه روى تلك الرواية سهوًا، ثم لما سُئل عنها نبّه من حضر أن البعض يريد منعه من التحديث بفضائل علي بن أبي طالب.

وللجمع بين هذه الرواية وبقية الروايات، يقال لعل الأعمش ضاق ذرعًا بمن أنكر عليه هذه الرواية، حتى أنه لما سُئل عن هذه الرواية وقبل أن يجيب السائل، تنحنح أبو معاوية، فلعل الأعمش غضب لذلك فقال ما قاله.

وتوجيه هذه الرواية أمر متعين حتى يجمع بينها وبين بقية الروايات ويزول التعارض، لذلك لما أورد ابن كثير رواية أنا قسيم النار، ذكر أنه ورد عن أبي معاوية لومه الأعمش، فذكر الأعمش أنه نسي وإنما روى ما وراه استهزاء بالروافض وتنقيصًا لهم بسبب تصديقهم لهذه الرواية.

٥. داود بن أبي عوف أبو الجحاف (ت: بين: ١٣١–١٤٠ هـ): وهو من الرواة المغالين في التشيع، مع هذا سُئل عبد الله بن داود عن حال داود عن الثوري فذكر أن سفيان كان يعظم ويوثق داود.[٤٨٤] إذن مغالاة هذا الراوي المعروف بالتشيع، لم يمنع سفيان الثوري من توثيقه وتعظيمه، ولعل سفيان علم صدقه في الحديث فوثقه لذلك.

٦. ثوير بن أبي فاختة (ت: بين: ١٣١–١٤٠ هـ): كان سفيان الثوري يحدث عن ثوير.[٤٨٥] وقد سبق بيان أن رواية سفيان عن راو لا تعني توثيقه، وهو الحال مع ثوير فقد كان سفيان يرميه بالكذب، حيث ذكر سفيان الثوري أن ثويرًا كان ركنًا في الكذب.[٤٨٦] وهذا رمي له بالكذب بأعلى صيغ التجريح.

ومن علماء الكوفة من روى عن ثوير هذا، وهو إسرائيل بن يونس إسحاق السبيعي، لكن يونس بن أبي إسحاق والد إسرائيل سُئل عن سبب تركه الرواية عن ثوير، وأن ابنه إسرائيل قد كتب عنه، فكان يقول أن ابنه هو أدرى بالذي يصنعه، ثم يعقب بأن ثويرًا من الرافضة.[٤٨٧] فترك يونس كتابة حديث ثوير لأنه كان رافضيًّا، فلما أورد عليه السائل أن ابنه

---

[٤٨٤] **الجرح والتعديل**: ٣/٤٢١.

[٤٨٥] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ٤/٤٣٠.

[٤٨٦] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢/٣١٦.

[٤٨٧] **الكمال في أسماء الرجال**: ٣/٤٨٠.

إسرائيل قد كتب عن ثوير، بين يونس أنه ترك ثويرًا لأنه رافضي.

٧. سالم بن أبي حفصة العجلي (ت: ١٤٠هـ) وسالم هذا كان شيعيًّا، "يفرط في التشيع"،[٤٨٨] بل قال الذهبي: "وكان يترفض".[٤٨٩]

والذي ورد عن علماء الكوفة في سالم فقد كان عن سفيان الثوري فقد كان يحذّر منه وذلك أن سالمًا هذا كان إذا حدّث الناس ابتدأ بذكر فضائل الشيخين، ثم يذكر فضائل عليّ ﷺ، فكان سفيان يقول: "احذروه فإنه يريد ما يريد".[٤٩٠]

ولعل تحذير سفيان منه مع افتتاحه مقالته بذكر فضائل الشيخين سببه اشتهار سالم بالتشيع والمغالاة فيه، وما روي أنه كان يترفض، وينتقص من الشيخين،[٤٩١]وفرحه بقتل عثمان بن عفان،[٤٩٢]فلما كان هذا حاله، ثم رآه سفيان يفتتح حديثه بفضائل أبي بكر وعمر، كل هذا جعل سفيان الثوري يحذّر منه، ولعله رأى أنه يريد بذلك أن يكون مقبول الرواية، فيبتدئ مجلسه بالحديث عن فضائل الشيخين من باب التقية، والله أعلم.

٨. مُحَمَّد بن السائب الكلبي (ت: ١٤٦ هـ): وهذا من الرواة الذين كان فيه فرط في التشيع،[٤٩٣]أما سفيان الثوري فقد روى عن الكلبي ودلّس عنه،[٤٩٤]وهذا أمر معلوم من سفيان الذي كثيرًا ما يروي عن الراوي الضعيف فيكنيه ويدلس عنه، فروايته عن راوٍ لا تعني توثيقه.

ويؤكد هذا أن الكلبيَّ قد حذّر منه الثوري فلما ذكروا له أنه هو يروي عنه وفي ذات الوقت يحذر منه، فقال: "أنا أعرف صدقه من كذبه".[٤٩٥] فلما حذّر سفيان منه أشكل هذا

---

[٤٨٨] قال عمرو بن علي: "ضعيف الحديث، يفرط في التشيع". **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ١٣٤/١٠.

[٤٨٩] **سير أعلام النبلاء**: ٤٠٦/٤.

[٤٩٠] **الضعفاء الكبير**: ١٥٢/٢.

[٤٩١] **المصدر السابق**: ١٥٢/٢.

[٤٩٢] **المصدر السابق**: ١٥٢/٢.

[٤٩٣] قال ابن حبان: "وكان الكلبي سبئيًّا من أصحاب عبد الله بن سبأ، من أولئك الذين يقولون: إن عليًّا لم يمت وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة، فيملؤها عدلًا، كما مُلئت جورًا، وإن رأوا سحابة قالوا: أمير المؤمنين فيها." **الكامل في الضعفاء**: ٢٧٣/٧.

[٤٩٤] **سير أعلام النبلاء**: ٢٤٩/٦.

[٤٩٥] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢٧٣/٧.

الطلبة، كيف يحذّر منه وفي ذات الوقت يروي عنه؟ وهنا برر سفيان ذلك بأنه يميز ما يصدق فيه الكلبي مما يكذب فيه، بخلاف الطلبة الذين قد يختلط عليهم صحيح حديثه من كذبه، وهذا منهج غاية في العدل، حيث قَبِلَ سفيان ما يصدق فيه الراوي، وترك ما يكذب فيه.

والذي عرفه سفيان من المردود من حديث الكلبي قد أخبر به الكلبيُّ سفيانَ، فقد قال سفيان: "قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح كل شيء حدثتك فهو كذب".[٤٩٦] وفي رواية قال سفيان: "قال الكلبي: قال لي أبو صالح: انظر كل شيء رويتَ عني عن ابن عباس فلا تروه".[٤٩٧]

وقد كان يروي سفيان عن الكلبي أحيانًا تعجبًا منه، "سمعت الثوري عَجِبًا لما يروي عن الكلبي، قال ابن أبي حاتم: فقلت لأبي: أن الثوري روى عنه! فقال: كان لا يقصد الرواية عنه، ويحكي حكايته تعجبًا، فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية".[٤٩٨]

ومن علماء الكوفة الذين تركوا مُحَمَّد بن السائب الكلبي زائدة بن قدامة فقد طرح حديث الكلبي،[٤٩٩] ولما سُئل عن سبب عدم روايته عنه الكلبي ذكر زائدة أنه سمع الكلبي يذكر أنه مرض مرة فنسي الذي كان يحفظه، فأتى آلَ النبي ﷺ فنفثوا في فمه فتذكر وحفظ الذي كان قد نسيه، فقال زائدة: "لا والله لا أروي عنك بعد هذا شيئًا، فتركتُه".[٥٠٠]

وقد بيَّن ابن عدي أن شهرة الكلبي بين الضعفاء جعلت ثقات المحدثين يروون عنه، حيث تغني شهرته في الضعف عن تبيين حاله للناس حيث لا يكون أمره بينًا على الناس لا يلتبس.[٥٠١]

خلاصة نقد علماء الكوفة لبدعة الشيعة:

بعد سرد أقوال علماء الكوفة في ثمانية رواة من الرواة الشيعة، يلاحظ اختلافهم في أمر قبول

---

[٤٩٦] البخاري مُحَمَّد بن إسماعيل. **التاريخ الكبير**. (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية)، ١/١٠١.

[٤٩٧] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٧/٢٧٥.

[٤٩٨] **تهذيب التهذيب**: ٩/١٧٩.

[٤٩٩] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٧/٢٧٧.

[٥٠٠] **الجرح والتعديل**: ٧/٢٧٠.

[٥٠١] **تهذيب التهذيب**: ٩/١٨٠.

الرواية عنهم أو تركها، ويظهر موقفهم جليًّا في اختلافهم في أمر جابر الجعفي، مع ما سبق من تضعيف أكثرهم له.

ورغم هذا الاختلاف بين علماء الكوفة في أخذ الحديث عمن تلبس ببدعة الرفض، إلا أنه لم يرد عن أحد منهم –فيما ظهر لي بعد البحث– مَن قال بردّ كل حديث للرواة الشيعة، أو من قال إن الراوي يضعف بسبب تشيعه.

أما ما ورد عنهم من تكذيب بعض الرواة الشيعة كتكذيب سفيان الثوري لثوير بن أبي فاختة، فهذا التكذيب ليس سببه التشيع الذي كان من ثوير، بل لعل سفيان قد حكمه بناء على النظر في روايات ثوير، وإلّا لو كان تكذيب سفيان لثوير لمغالاته في التشيع لكذّبَ سفيانُ غير ثوير من الرواة المغالين بالتشيع، فكيف وقد ثبت عن سفيان قبول روايات من رُمي بالرفض، فلهذا يتعين القول بأن تكذيبه لم يكن بسبب بدعته ابتداء.

وأما ما ورد من تكذيب بعض علماء الكوفة لجابر الجعفي، فيقال إن ما ورد في تكذيبهم له عنوا به تكذيبه فيما قاله في الرجعة، وهي بدعته التي أظهرها.

٣.١.٦ النقد الموجه لبدعة القدرية

مما ورد في النقد العام لبدعة القدرية، أن زائدة بن قدامة لم يكن يحدّث قدريًّا، ولا صاحب بدعة يعرفه.[٥٠٢] ومن الرواة الذين توجه لهم النقد بسبب بدعة القدرية:

١. **مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء القرشي المدني (ت بعد: ١٢٠هـ)**: كان سفيان الثوري يحمل على مُحَمَّد بن عمرو من أجل القدر.[٥٠٣]

٢. **عمرو بن عبيد ابن كيسان (ت: ١٤٣هـ)**: وهو شيخ القدرية والمعتزلة، كان الثوري إذا حدّث عن عمرو بن عبيد قال: "حدثنا المكتوم عمرو بن عبيد".[٥٠٤] وهذه عبارة تدل على أن سفيان لم يكن يرضى عمرو بن عبيد، ومع هذا فقد شهد سفيان مجلس عمرو بن عبيد في المسجد الحرام، فقال رجل لعمرو بن عبيد: "يا قدري، فغضب سفيان وقام إلى

---

[٥٠٢] **سير أعلام النبلاء**: ٣٧٥/٧.

[٥٠٣] **تهذيب التهذيب**: ٣٧٤/٩.

[٥٠٤] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢١٤/١٠.

الرجل الثوري بنعله فقال: يا عدو الله أتستقبل الرجل الصالح في وجهه".[٥٠٥]وهذا الدفاع من سفيان يبدو أنه لمكانة عمرو وصلاحه ويدل عليه ما نعت به سفيان ابنَ عبيد وهو وصفه بالرجل الصالح.

وكأن رواية سفيان عن عمرو بن عبيد وصلت إلى علماء البصرة، والبصرة هي بلد عمرو بن عبيد، فأرسل أحدُ كبار علمائها أيوب السختياني رسالة تحذيرية إلى سفيان مع عبد الواحد بن زيد يطلب فيها أيوب أن يبلغ الثوري أن يتجنب صحبة عمرو بن عبيد، فلما وصلت الرسالة لسفيان قال سفيان أنه يجد عند عمرو بن عبيد أشياء لا يجدها عند غيره، فلما قيل لأيوب ما أجاب به سفيان قال أيوب أنه يخاف على سفيان من تلك الأشياء التي تحدث عنها سفيان.[٥٠٦]

وهذه رواية غاية في الأهمية، ففيها التناصح بين علماء الأمصار الإسلامية، فأن يرسل عالم في مدينة رسالة يحذر فيها عالمًا في مدينة أخرى روايته عن راوٍ معين هو أعلم به كونه بلديُّهُ فهذا يدل على مدى اهتمام العلماء وحرصهم على الحديث النبوي.

وفي رد سفيان أيضًا دليل على أن الحكم على الرواة كالرواية عن رواة مبتدعين أو تركها أمر اجتهادي يسع الخلاف فيه، فلم يمنع سفيان جلالة قدر أيوب وتقدمه عليه في السن – حيث يكبر سفيانَ بما يقرب من ثلاثين عامًا– من عدم الأخذ بقوله، مبررًا روايته عن عمرو بن عبيد أنه يرى عنده غرائب لا يراها عند غيره، لكن أيوب ذكر أنه يخاف على سفيان من تلك الغرائب التي عند ابن عبيد، ولعله خاف عليه القول بالقدر الذي ينتحله عمرو بن عبيد..

ويمكن أن يقال إن في قول سفيان أنه رأى عند ابن كيسان من العلم ما لم يره عند غيره يعني أن سفيان يرى جواز الأخذ من الراوي المتلبس ببدعة إذا كان عنده علم لو لم يؤخذ منه لفات.

ولعل هذا التوجيه لجواب سفيان على تحذير أيوب السختياني هو الأنسب؛ إذ لا يخفى على سفيان تلبس عمرو بالقدر، وسفيان كما سبق قريبًا وكما سيأتي كان يحمل على الرواة

---

[٥٠٥] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢١٤/١٠.

[٥٠٦] **حلية الأولياء** ٧/ ٣٣

المتلبسين ببدعة القدرية، بل سفيان هو الذي كان يحذر الرواة من بدعة القدر عن المحدث كما سيأتي قوله في ثور بن يزيد: "خذوا عنه واتقوا قرنيه، يعني أنه كان قدريًّا".[٥٠٧]

٣. عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري (ت: ١٥٣هـ): وممن ضعّفه الثوري بسبب بدعته: عبد الحميد بن جعفر، وكان يحيى بن سعيد القطان يستغرب مما يحمله سفيان على ابن جعفر فذكر أنه كان يحمل عليه ولا يدري سبب ذلك،[٥٠٨]ولعل يحيى عرف بعد ذلك سبب تضعيف سفيان له فقد ذكر يحيى أن سفيان ضعفه من أجل القول بالقدر.[٥٠٩]

وقد روي أن سبب نقمة سفيان عليه كان خروجه على أبي جعفر المنصور مع مُحَمَّد بن عبد الله بن حسن، فقد ذكر أبو داود: أن الثوري كان تكلمه في ابن جعفر سببه خروجه مع مُحَمَّد بن عبد الله فيقول سفيان: "إن مرَّ بك المهدي وأنت في البيت فلا تخرج إليه حتى يجتمع عليه الناس".[٥١٠]

وقد روي عن علي بن المديني أن يحيى القطان كان يذكر أن سفيان كان يحمل على ابن جعفر وكلّم ابن القطان فيه، فسأل ابنُ المديني ابنَ القطان عن شأن ابن جعفر؟ فقال يحيى: "ما شأنه ما شأنه. فذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن هذا فذكر أبو حاتم أن تضعيفه له بسبب خروجه مع مُحَمَّد بن عبد الله العلوي".[٥١١]

وعبد الحميد هذا، لم ير كثير من العلماء في حديثه بأسًا، وهذا ما قاله يحيى القطان وابن حنبل وابن معين، وقد ذكر كل هؤلاء تضعيف سفيان له، وقد كلَّم سفيان ابن القطان فيه، فلعله حذّره منه، فسأله وقتها عن شأنه، فلم يجبه سفيان.

وقد ساق الباحث أقوال من قبل حديث عبد الحميد ليبين أن سبب تضعيف سفيان لحديثه كان بسبب قوله في القدر، بينما رأى أبو حاتم الرازي أن سفيان تركه بسبب خروجه مع

---

[٥٠٧] **الجرح والتعديل**: ٢ /٤٦٨.

[٥٠٨] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ١٦/٤١٩.

[٥٠٩] **المصدر السابق**: ١٦/٤١٨.

[٥١٠] شمس الدين الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط٢. (بيروت: دار الكتاب العربي)، ٩/ ٢٣.

[٥١١] **الجرح والتعديل**: ٦ /١٠.

مُحَمَّد بن عبد الله العلوي، فاجتمع في هذا الراوي أمران بهما ضعفه بسببهما سفيان.

٤. ثور بن يزيد (ت: ١٥٥هـ): وكان يرمى بالقدر، ومع هذا فقد رأى سفيان تفصيل القول فيه فأجاز الأخذ عنه، وحذر من فتنة القدرية التي كان يتلبس ثور بها، فقد روى ابن أبي حاتم أن سفيان بن سعيد الثوري سُئل عن الأخذ عن ثور بن يزيد الشامي، فقال: "خذوا عنه واتقوا قرنيه، يعني أنه كان قدريًّا".[٥١٢]

وحكى عبد الرزاق أن الثوري بعد أن حذّر من ثور، رآه وأخذ بيده فأدخله دكانًا وأغلق عليهما الباب، وسمع حديثه،[٥١٣] وربما فعل سفيان هذا وخلا بثور خوفًا على بعض الطلبة من أن تسري إليهم بدعة القدرية، أما هو نفسه فيمكنه تمييز حديثه ومعرفة صحيحه من ضعيفه.

خلاصة نقد علماء الكوفة لبدعة القدرية:

بعد ذكر أربع من الرواة القدرية وما ورد فيهم من أقوال علماء الكوفة، يظهر أن علماء الكوفة شنعوا على بدعة القدرية، ولكن لم يمنعهم من الرواية عنهم، ويلاحظ هذا في قول سفيان في ثور بن يزيد عندما سُئل عن الأخذ عنه فأرشد الطلبة للأخذ منه مع تنبيههم على بدعته.

٤.١.٦ النقد الموجه لمن أجاز الخروج على الأمراء الظلمة أو خرج عليهم

من علماء الكوفة الذين أنكروا الرواية عمّن أجاز الخروج على الأمراء الظلمة أو خرج عليهم: الأعمش، حيث اجتمع الأعمش (ت: ١٤٨هـ) وإياس بن معاوية (ت: ١٢١هـ) في واسط، فذكر إياس حديثًا، فسأله الأعمش عن راوي لحديث، فذكر له رجلًا من الخوارج، فغضب الأعمش، لماذا يضرب له مثلًا عن رجل من الخوارج، وكأنه يريد من الأعمش أن يكون حاله كحال الذي يكنس الطريق بثوبه، فلا يمر ببعرة ولا خنفسة إلا حملها.[٥١٤] وهذا تنفير شديد من الأعمش عن الرواية عن الخوارج، حتى أنه شبه الرواية عن ذلك الراوي كالبعر والخنافس التي تعلق بمن يكنس الطريق بثوبه.

---

[٥١٢] **الجرح والتعديل**: ٢ /٤٦٨.

[٥١٣] **تهذيب الكمال**: ٤/٤١٨.

[٥١٤] **مسند أبي الجعد**: ١٢٣.

وكان هناك عدد من الرواة القائلين بهذه البدعة ممن توجه إليهم النقد، ومنهم:

١. إسماعيل بن سميع (ت بين: ١٣١–١٤٠ هـ): فقد كان إسماعيل مذموم الرأي، روى عنه سفيان الثوري، لكن تركه، وذكر يحيى القطان أن سفيان الثوري "إنما تركه؛ لأنه كان صفريًّا".[٥١٥]أي من الخوارج.

٢. عبد الحميد بن جعفر الأنصاري (ت: ١٥٣هـ): وعبد الحميد بن جعفر قد مرَّ ذكره في النقد الموجه لبدعة القدرية، وإنما يذكر هنا؛ لأن مما ذكروه في ترك سفيان له: خروجُه، فقد قيل كان يحمل عليه بسبب خروجه مع مُحَمَّد بن عبد الله العلوي.[٥١٦]

٣. الحسن بن صالح بن حي (ت: ١٦٩هـ): وهو ممن نُسب إليه القول بجواز الخروج على الظلمة من الأمراء، وابن حي أحد علماء الكوفة الكبار، وكان إمامًا من أئمة الإسلام، إلا أنه كان متلبسًا بهذه البدعة.[٥١٧]فكان يرى الخروج على الأمراء الظلمة، وإن كان الحسن لم يقاتل قطّ، كما أنه قد أُنكر على ابن حي ترك الجمعة خلف الأمراء الفساق.[٥١٨]

وممن تكلم في الحسنِ بن صالح بن حي سفيانُ الثوري فقد "كان سيئ الرأي فيه"،[٥١٩] وسبب نقد الثوري لابن حي وضحه سفيان حين ذُكر الحسن عنده، فقال سفيان: "ذاك رجل يرى السيف على أمة مُحَمَّد ﷺ".[٥٢٠]وبلغ تنفير سفيان الثوري عن ابن حي أنه دخل المسجد يومًا فرأى الحسن يصلي فقال سفيان: "نعوذ بالله من خشوع النفاق، وأخذ نعليه فتحول إلى سارية أخرى".[٥٢١]وهذا تنفير شديد منه.

ومما نقمه الثوري من ابن حيّ تركه صلاة الجمعة، وكان سفيان يتعجب من ذلك مع ما عند الحسن بن صالح من علم، فقد ذكر خلاد بن يزيد أن سفيان الثوري جاءه فحكى له أن

---

[٥١٥] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٧٨/٢.

[٥١٦] **الجرح والتعديل لابن أبي حاتم**: ١٠/٦.

[٥١٧] **سير أعلام النبلاء**: ٣٦١/٧.

[٥١٨] قال الذهبي: "كان يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبدًا، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق". **سير أعلام النبلاء**: ٣٧١/٧.

[٥١٩] **تهذيب الكمال**: ١٧٧/٦.

[٥٢٠] **تهذيب الكمال**: ١٧٧/٦.

[٥٢١] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١٤٤/٣.

الحسن بن صالح يترك الجمعة مع ما سمع من الفقه والعلم، ثم قام سفيان وذهب.[٥٢٢]فكأن الأمر شغل سفيان لدرجة أنه إنما زار خلادًا فقد ليشكو له حال الحسن ثم يمضي، وكأنه لم يأت إلا ليقول ذلك.

وقد حمَّلَ الحسنُ بن صالح رجلًا ليوصل سلامه لسفيان ويبلغه أنه ما زال على الأمر الأول فلمّا بلغ سفيان ما قاله ابن حي قال: "فما بال الجمعة، فما بال الجمعة!".[٥٢٣]

ومما وقع من تنفير سفيان من ابن حي أن سفيان كان في مكة، فأُخبر أن الحسن وعليّ ابنا صالح بن حي قدما مكة، وهما في الطواف، فطلب سفيان رؤيتهما، فلما مرّا أُشيرَ له عليهما، فقال سفيان: "أما الأول فصاحب آخرة، وأما الآخر فصاحب سيف، لا يملأ جوفه شيء".[٥٢٤]وعنى سفيانُ بالأول عليًّا، وبالآخر الحسن، فأوصل رجل ما قاله سفيان لعليّ، فلما مضى سفيان ليسلم على عليّ قال له عليّ: "يا أبا عبد الله! ما حملكَ على أن ذكرتَ أخي أمس بما ذكرتَه؟ ما يُؤمّنك أن تبلغ هذه الكلمة ابن أبي جعفر، فيبعث إليه فيقتله؟ فنظروا إلى سفيان وهو يقول قال: أستغفر الله، وجادت عيناه"[٥٢٥].

وممن أنكر على ابن حي من علماء الكوفة زائدة بن قدامة، فقد كان زائدة يجلس في المسجد يحذر الناس من الحسن بن صالح وأصحابه، وكان يقول: "وكانوا يرون السيف".[٥٢٦]وكان زائدة يرى أن الحسن بن صالح كأنه قد استُصلب منذ أن قال بجواز الخروج على الأئمة بالسيف، لكن لم يصلبه أحد،[٥٢٧]وكأنه يعني أن ابن حي قد سقطت عدالته، واستحق أن يقام عليه الحد.

وبلغ تنفير زائدة منه أنه كان يستتيب من أتى ابن حي،[٥٢٨]بل إن رجلًا حدّث زائدة بحديث

---

[٥٢٢] **الضعفاء الكبير**: ٢٢٩/١.

[٥٢٣] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ١٨١/٦.

[٥٢٤] **سير أعلام النبلاء**: ٣٦٦/٧.

[٥٢٥] **سير أعلام النبلاء**: ٣٦٦/٧.

[٥٢٦] **تهذيب الكمال**: ١٧٧/٦.

[٥٢٧] **المصدر السابق**: ١٧٧/٦.

[٥٢٨] **المصدر السابق**: ١٧٧/٦.

عن ابن حي، فغضب زائدة، وقال: "لا حدثتك أبدًا".[٥٢٩]فحرم الذي حدّثه عن زائدة من التحديث، وهذا تنفير شديد من زائدة بن قدامة عن الحسن بن صالح.

٤. سليمان بن حيان (ت: ١٨٩هـ): وسليمان هذا كان سفيان الثوري يعيب عليه بسبب خروجه مع إبراهيم بن عبد الله، وقد ذكر الخطيب أنه طعن عليه الخروج، أما في الحديث فلم يطعن عليه فيه.[٥٣٠]وهذا غاية في العدالة، فسفيان يعيب عليه خروجه، وفي ذات الوقت لا يطعن عليه في الحديث.

خلاصة نقد علماء الكوفة لمن أجاز الخروج على الأمراء الظلمة أو خرج عليهم

بعد سرد من وردت أقوالهم من علماء الكوفة في الرواة الذين ابتدعوا بدعة الخوارج، يلاحظ فيها ما تم ملاحظته في أقوالهم في بقية الرواة الذين تلبسوا ببدعة المرجئة والشيعة والقدرية وهو نقدهم لبدعة الراوي والتنفير عنه وهجره، كما كان من سفيان مع ابن حي، ولكن يمكن ملاحظة شدة تعامل سفيان مع الحسن بن حي، تلك الشدة التي لم يعامل بها بقية الرواة الذين تلبسوا ببدعة الخوارج، فيقال في هذا إن التشديد كان من سفيان بسبب مكانة الحسن بن صالح وعلو قدره في العلم، فكان له من سفيان نصيب من الشدة والتنفير ما لم لغيره، فهو عالم ويُقتدى به، فيخاف أن تسري إلى الناس تلك البدعة التي تلبس بها.

٥.١.٦ النقد الموجه لبدعة الجهمية والمشبّهة

ممن وجه النقد الشديد لبدعة الجهمية والمشبهة من علماء الكوفة: أبو حنيفة، فقد كان يحذر منهم، كما حكى تلميذه القاضي أبو يوسف أن أبا حنيفة قال له: "يا أبا يوسف، احذر صنفين من خراسان: الجهمية والمقاتلية".[٥٣١]والمقاتلية هم المشبهة.

وممن توجه لهم النقد من الرواة المتلبسين ببدعة الجهمية:

١ . جهم بن صفوان (ت: ١٢٨هـ)

وهو رأس التجهم، وإليه ينسب المذهب، وممن أنكر عليه أبو حنيفة فقد عد مذهبه ومذهب مقاتل في التجسين مذهبين خبيثين، فقال: "أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم

---

[٥٢٩] **تهذيب التهذيب**: ٣٩٨/١.

[٥٣٠] **المصدر السابق**: ٨٩/٢.

[٥٣١] **إكمال تهذيب الكمال**: ٣٤٢/١١.

مُعطِّل، ومقاتل مُشبِّه".[٥٣٢] كما حكى أبو يوسف أن أبا حنيفة ذُكر عنده مقاتل وجهم فتكلم فيهما، فذكر أن أحدهما مفرط في نفي التشبيه، والآخر مفرط في التشبيه.[٥٣٣]

٢. بشر بن السري الأفوه (ت: ١٩٥هـ): كان سفيان الثوري يستثقل بشر بن السري، وسبب استثقال سفيان له ذكره الحميدي وهو أن بشرًا كان جهميًّا.[٥٣٤]

٦.١.٦ النقد الموجه لبدعة سب الصحابة

مما ورد في النقد الشديد لمن انتحل بدعة سب الصحابة أن أبا الأحوص سلام بن سليم كان إذا حضر عنده أصحاب الحديث وامتلأت داره، قال لابنه الأحوص: "قم فمَن رأيتَه في داري يشتمُ أحدًا من الصحابة، فأخرجْه، ما يجيء بكم إلينا".[٥٣٥]

وقد ورد نقد علماء الكوفة لعدد من الرواة الذين اشتهروا بهذا، ومنهم:

١. نعيم بن أبي هند (ت: ١١٠هـ): سُئل سفيان عن سبب عدم سماعه من نعيم فقال سفيان: "كان يتناول عليًّا ﷺ".[٥٣٦] وهذا تصريح من سفيان في أنه ترك السماع منه بسبب سب علي ﷺ.

والنصبُ في الكوفة نادر جدًّا، لذلك علق الذهبي على ترك سفيان الرواية عن نعيم فقال: "ونعيم لونٌ غريبٌ، كوفيٌّ ناصبيٌّ".[٥٣٧] يعني أن النواصب وجودهم غريب في الكوفة كاللون الغريب بين الألوان المألوفة.

٢. الصلت بن دينار (ت: ١٦٠هـ): كان الثوري إذا روى عن الصلت كنّاه ولم يسمه، وذلك أنه كان يسب الصحابة، وينتقص من عليّ، وينال من آل البيت.[٥٣٨] ورواية سفيان عنه مع عدم تصريحه باسمه، بل ذكره له بكنيته، دليل على أن سفيان يضعفه وإلا لو كان ثقة لصرح باسمه، وكثيرًا ما يفعل سفيان هذا، فيروي عن الراوي الضعيف فيُكَنِّيهِ.

---

[٥٣٢] **تهذيب الكمال**: ٤٣٤/٢٨.

[٥٣٣] **المصدر السابق**: ٤٣٤/٢٨.

[٥٣٤] **إكمال تهذيب الكمال**: ٣٩٩/٢.

[٥٣٥] **سير أعلام النبلاء**: ٢٨٢/٨.

[٥٣٦] **تهذيب التهذيب**: ٢٣٨/٤.

[٥٣٧] **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ٢٧١/٤.

[٥٣٨] **إكمال تهذيب الكمال**: ٣٩٢/٦.

٢.٦ النقد المتجه للكذابين والوضاعين

سبق في المقولات التأسيسية لعلماء الكوفة ذكر تبيينهم عدم جواز السكوت عن الكذابين ومن ذلك أن الثوري لما مر به رجل، كذّبه سفيان، وذكر أنه لو حلّ له السكوت عنه لفعل.[٥٣٩] ومن الرواة الذين رماهم علماء الكوفة بالكذب:

١. **عباد بن كثير الرملي (ت: ١٧٠هـ)**: ذكر الحاكم أن سفيان الثوري كان يُكذِّب عبادًا، ولما مات لم يصلِّ سفيان عليه.[٥٤٠]

٢. **عبد الوهاب بن مجاهد (ت: ١٥١بين ١٦٠هـ)**: كذّبه سفيان، وذلك أنه مرَّ بعبد الوهاب بن مجاهد في المسجد الحرام فقال سفيان: "هذا كذاب".[٥٤١] وتكذيب سفيان له ليس في رواية سمعها منه، إنما أطلق عليه حكم الكذب، ومع ذلك كان سفيان يستلقي خلف عبد الوهاب "ويُقعِدُ إنسانًا يسأله".[٥٤٢] وربما كان يأتي سفيان يجيء إلى ابن مجاهد متقنعًا، فيقوم خلفه ويأمر أحدًا يسأله.[٥٤٣]

وفي تجنب سفيان المجالسة المباشرة لابن جبر تنفير منه، وكذا في تقنعه فكأنه لم يرد أن يراه الطلبة في مجلس عبد الوهاب حتى لا يسمع منه الطلبة، أما سبب إرسال سفيان أحدًا يسأل عبد الوهاب، فربما كان ذلك رغبة من سفيان في معرفة حديثه، وقد كان سفيان يروي عن رواة ضعفاء ويعلل ذلك بأنه يعرف صحيح حديثهم من ضعيفه، كما فعل سفيان مع الكلبي، فقد نهى عنه الأخذ عنه وكان يروي عنه في ذات الوقت فلم دعاهم لاتقاء الرواية عن الكلبي، ذكروا لسفيان أنه هو يروي عنه فقال سفيان: "أنا أعرف صدقه من كذبه".[٥٤٤]

٣. **معلى بن هلال (ت: ١٧١بين ١٨٠هـ)**: ومعلى هذا حكى أبو نعيم أن سفيان الثوري لم يكن يرمي أحدًا بالكذب غيره.[٥٤٥] ولكن كما سبق ذكره ثبت أن سفيان قد كذّب

---

[٥٣٩] **المجروحين من المحدثين**: ٢٦/١.

[٥٤٠] **إكمال تهذيب الكمال**: ١٧٨/٧.

[٥٤١] **الجرح والتعديل لابن أبي حاتم**: ٦٩/٦.

[٥٤٢] **تهذيب الكمال**: ٥١٨/١٨.

[٥٤٣] **تاريخ الإسلام**: ٥١٥/٩.

[٥٤٤] **الكامل في الضعفاء**: ٢٧٣/٧.

[٥٤٥] **المصدر السابق**: ٩٩/٨.

غير واحد من الرواة، ولعل أبا نعيم قصد أن معلّى هو الوحيد الذي رماه سفيان بالكذب كحكمٍ عامٍّ عليه، فيكون الذين كذبهم سفيان إنما كذبهم في رواية أو روايات، أما معلى ففي جميع رواياته، وهذا أيضًا يَرِدُ عليه تكذيب سفيان لعبد الوهاب بن مجاهد، ولكن يقال في قول أبي نعيم أنه إنما تكلم بما بلغه علمُه.

وممن تكلم في معلى أيضًا شريك النخعي، ورمي سفيان وشريك للمعلى وإن لم يلتفت إليه كثير من الناس في حياة معلى، لكنه لما مات نُسي ذكره، فقد ذكر أبو نعيم أن معلى بن هلال كان يحدث فتمر إليه المواكب، وكان سفيان الثوري وشريك النخعي يتكلمان فيه ويحذران منه، ولم يكن يلتفت أحد إلى تحذيرهما، فلما مات معلى فكأنه قد وقع في بئر.[٥٤٦]

أما أبو الأحوص سلام بن سليم فكان يرى أن اشتهار معلى بالكذب يغني عن الكلام عنه، فقد رأى رجل معلى بن هلال يحدّث بأحاديث وضعها هو، فهدده أن يشكوه للسلطان، فجاء الرجل إلى أبي الأحوص، فدعاه الأحوص إلى تركه وأنه بائس، فذكر لأبي الأحوص أنه كذاب فبيّن له أبو الأحوص أن معلى كأنه يؤذن على منارة طويلة.[٥٤٧]ولعله يعني أن حاله مشهور بحيث تغني شهرته بالوضع عن التحذير منه.

٤. **عبد الله بن مسور (ت: ١٢١بين ١٣٠هـ)**: نقده مغيرة بن مقسم الضبي بأنه كان وضّاعًا للحديث، قال مغيرة قال: "كان عبد الله بن مسور يفتعل الحديث".[٥٤٨]

٥. **مُحَمَّد بن سعيد (ت: ١٥٠هـ)**: المعروف بالمصلوب، وقد صُلب بسبب الزندقة وكان متروك الحديث، كما حكى البخاري، وقد قدم مُحَمَّد هذا إلى العراق، فطلب سفيان من أصحاب الحديث أن يتركوا له أمره حتى يخبرهم بحاله فدخل سفيان عليه ثم خرج وقال لهم أن ابن سعيد كذاب.[٥٤٩]وكان الناس قد سمعوا من مُحَمَّد بن سعيد علمًا كثيرًا، فخرج سفيان من عنده والطلبة على بابه، وبيد سفيان كتاب كان قد سمعه من ابن سعيد، فقال لأصحاب الحديث أن يخرقوا كتبهم، فخرّق سفيان كتابه، وخرّق أصحاب الحديث ما سمعوه

---

[٥٤٦] **الكامل في الضعفاء**: ٩٩/٨.

[٥٤٧] **المصدر السابق**: ٩٩/٨.

[٥٤٨] **الجرح والتعديل**: ١٦٩/٥.

[٥٤٩] **الضعفاء الكبير**: ٧٠/٤.

منه.[٥٥٠]

٣.٦ النقد الموجه إلى الرواة لأسباب أخرى متعلقة بالعدالة

مما يقدح في عدالة الرواة إضافة إلى الكذب والبدعة، أمور مباحة في أصلها، لكن قد يراها بعض النقاد مؤثرة في عدالة الرواة، مثل تولي القضاء، الذي يرى بعض النقاد أنه معاونة للأمراء الظلمة، وذلك قادح في عدالة ذلك الراوي، أو ربما بسبب أمور قد تُعد من خوارم المروءة، وهي أمور قد تختلف فيها أنظار النقاد، ومن ذلك:

٢.٣.٦ النقد الموجه للراوي بسبب تولي القضاء

ومن ذلك أن سفيان الثوري تكلم في سوار بن عبد الله (ت: ١٥٦هـ) بسبب دخوله في القضاء.[٥٥١] وعاب زائدة بن قدامة حميد الطويل (ت: ١٤٠هـ) بسبب دخوله في شيء من أمر الأمراء،[٥٥٢] وطرح حديثه.[٥٥٣]

وقد تكلم سفيان في شريك النخعي بسبب توليه القضاء، حيث لقيه سفيان وذكر له أنه بعد الفقه في الدين والخير تتولى القضاء، فرد شريك أن الناس لا بد أن يكون لهم قاض، فقال سفيان الثوري: "ولا بد للناس من شرطي".[٥٥٤]

وقد نُقل لشريك أن سفيان يقول إنهم أفسدوا شريكًا وأي رجل قد أفسدوه، فرد شريك أنه لو كان عند سفيان بنات لاضطر أن يتولى المناصب فيفسدونه أكثر مما أفسدوه هو.[٥٥٥] فعلّل شريك أن البنات وحاجة الأولاد قد تكون سببًا في تولي مثل هذه المناصب.

وكذلك الأعمش ترك الرواية عن الصحابي أنس بن مالك بسبب هذا الأمر، ثم ندم بعد ذلك، فقد ثبت أن الأعمش لقي أنس بن مالك -رضي الله عنه-، لكن الأعمش ذكر أنه استغنى عن الرواية عن أنس بن مالك لأنه استغنى عن ذلك بعلماء الكوفة، فذكر الأعمش أنه رأى

---

[٥٥٠] **الضعفاء الكبير**: ٤/٧٠.

[٥٥١] **تقريب التهذيب**: ١/٤٢٢.

[٥٥٢] **المصدر السابق**: ١/٢٧٤.

[٥٥٣] **تهذيب الكمال**: ٧/٣٥٥.

[٥٥٤] **حلية الأولياء** ٧/٤٧.

[٥٥٥] **تاريخ الإسلام**: ١٠/٢٣٩.

أنس بن مالك فلم يمنعه من السماع منه إلا استغناؤه بأصحابه من علماء الكوفة.[٥٥٦] وذكر الأعمش أنه رأى أنس بن مالك في مكة وهو قائم يصلي عند الكعبة، لكنه لم يعرض له، ثم وصف الأعمش أن أنسًا كان إذا رفع رأسه ينتصب قائمًا.[٥٥٧] فوصف الأعمش شيئًا من صلاة أنس ﷺ، ولكنه ذكر أنه لم يعرض له.

وفي رواية أخرى صرَّح الأعمش بأن تركه الرواية عن الصحابي أنس ﷺ كان سببها توليه ولاية للحجاج الثقفي، فذكر الأعمش أن أنسًا ﷺ كان يمر بهم طرفي النهار، فيقول الأعمش: "لا أسمع منك حديثًا، خدمتَ رسول الله –صل الله عليه وسلم ثم جئت الحجاج حتى ولاك".[٥٥٨] وهذا النص صريح في أن الأعمش ترك الرواية عن أنس ﷺ بسبب توليه ولاية للحجاج، لكن الأعمش ندم لتركه الرواية عن أنس بعد ذلك فصار يروي عن رجل عن أنس.

---

[٥٥٦] **تهذيب التهذيب**: ٢٢٣/٤.

[٥٥٧] ابن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، ط١. (الرياض: مكتبة الرشد. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ١٩٨٩م). ٢٥٨/١.

[٥٥٨] **حلية الأولياء**: ٥٣/٥.

الفصل السابع

دور النقد الحديثي في الكوفة في التأسيس للقواعد النقدية الحديثية

بعد ما مضى من مقولات تأسيسية نظرية من علماء الكوفة في النصف الأول من القرن الهجري الثاني، ثم المقولات التفصيلية التي تعد تطبيقًا عمليًّا وممارسة واقعية للنقد الحديثي المتوجه للرواة والمرويات، يمكن ذكر عدد من المسائل التي كان لعلماء الكوفة دورًا مهمًّا في التأسيس لها في علوم الحديث عامة، وللقواعد النقدية الحديثية خاصة، ومن ذلك:

١.٧ دورهم في التأسيس لعلم تاريخ الرواة

لما ذكر ابن الصلاح في كتابه المقدمة معرفة تواريخ الرواة، قال: "وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء، ومواليدهم، ومقادير أعمارهم، ونحو ذلك". ثم ساق قول من قال ذلك من علماء السلف، فذكر أوائل من قال ذلك من العلماء، وأقدم من ذكره كان سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) الذي قال: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"،[٥٥٩]

فتعد مقولة سفيان وما ذكره من استعمالهم لعلم التاريخ في تلك الفترة الزمنية المبكرة من رواية الحديث، كان لها أثر فيمن جاء بعدهم من العلماء، فهي من المقولات التي أسهمت في التأسيس لعلم تواريخ الرواة، ويظهر من قول سفيان أن استعمالهم للتاريخ حدث مقابل الكذب الذي استعمله بعض الرواة، فهو وسيلة استخدمها سفيان الثوري وغيره من العلماء بسبب ظهور الكذب، ولكن التاريخ لم يكن سببًا في كشف الكذب فحسب، بل كان وسيلة في كشف الغلط الذي قد يقع من الرواة.

ويؤكد ذلك تتابع العلماء في التأكيد على ما ذكره سفيان، ومن ذلك قول حفص بن غياث (ت: ١٩٤هـ) يقول: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين".[٥٦٠]وحكى الحسن بن الربيع (ت: ٢٢٠هـ) أنه قدم بغداد، فلما خرج منها شيّعه أصحاب الحديث، ثم جاءه أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) فقعد فأخرج ألواحه فقال يا أبا علي: أملِ عليَّ وفاة عبد الله بن

---

[٥٥٩] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١/١٦٩.

[٥٦٠] **تاريخ دمشق**: ١/٥٤.

المبارك في أيّ سنة مات؟ فقلتُ: سنة إحدى وثمانين فقيل له: ما تريد بهذا؟ فقال: أريد الكذابين".[٥٦١]

٢.٧ دورهم في تعريف الحديث الصحيح والضعيف

عرّف ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) الحديث الصحيح بقوله: "الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا، ولا معللًّا".[٥٦٢]

وهذا التعريف كان لعلماء الكوفة أثر في التأسيس له، من جانب الإسناد والتأكيد على أهميته، ومن جانب تعريف العدل، ومعرفة معيار الضبط ومعرفة الرواة الضابطين، وضوابطهم في نقد علل الحديث.

أما الإسناد فقد سبق تأكيدهم على أهمية الإسناد ومركزيته، ومن ذلك تشبيهُ الأعمشِ الإسنادَ برأس المال،[٥٦٣] وقول سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن".[٥٦٤]

أما العدل، فقد أسهم إقرار سفيان لمعنى الراوي العدل في تعريفه، فقد اجتمع الوليد بن مسلم (ت: ١٩٤هـ) ومروان الفزاري (ت: ١٩٣هـ) وعبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ) عند سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، فجاء سفيان بن عيينة (ت: ١٩٧هـ) فتذاكروا العدل في الإسلام من يكون، فنظر الجميع إلى سفيان الثوري رغبة أن يتكلم هو لكن عبد الله بن المبارك بادر وقال: "من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه حديثه فهو عدل جائز الشهادة، فتبسم سفيان الثوري وقال: أحسن والله أبو عبد الرحمن".[٥٦٥]

وورود تذاكر أهل العلم لمعنى مصطلح العدل يدل على عدم ترسخ معناه في تلك الفترة الزمنية، خاصة إذا استُحضر القرن الثاني الذي ينتمي إليه سفيان الثوري جميع من كان حاضرًا في ذلك المجلس، والقرن الثاني هو قرن تأصيل علوم الحديث.

---

[٥٦١] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٢/ ١٩٩.

[٥٦٢] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر. (سوريا: دار الفكر، ١٩٨٦م). ١١،١٢.

[٥٦٣] **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: ٥٢/٥.

[٥٦٤] **المدخل إلى كتاب الإكليل**: ٢٩.

[٥٦٥] **المصدر السابق**: ١٩٣/١.

ويدخل في أهمية مقولاتهم ونقدهم في التأسيس لمعنى العدالة، تعاملهم مع الرواة المبتدعة، وما سبق من تفصيلهم في التعامل معهم.

أما الراوي الضابط، فقد سبق في فصل النقد الموجه إلى الضبط من علماء الكوفة، ما نُقل عنهم من تعريف للضبط وتبيين لأهميته، ومعيار معرفة الراوي الضابط، وكيفية الحكم بالضبط على الرواة، والقوادح المؤثرة في ضبط الرواة.

ومن المقولات التي أسهمت في معنى الضبط، ووضعت ضابطًا مهمًّا في قبول ورد رواية الراوي من خلال ضبطه قول سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرِكَ".[٥٦٦]

أما اشتراط أن يروي العدل الضابط عن العدل الضابط، فقد وردت في كلام سفيان الثوري في قوله: "إذا حدَّثك ثقةٌ عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدَّثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدَّثك ثقة عن ثقة فخذه".[٥٦٧]فذكر سفيان حالتان لا تقبل فيها الرواية، وحالة تقبل فيها، وهي رواية الثقة عن الثقة.

أما خلو الحديث من الشذوذ والعلة، فقد سيق فصل كامل في هذا الأمر، وهو النقد الموجه إلى العلة القادحة في الحديث، وكيف أنهم أعلّوا الرواية بتفرد الرواة تارة، وبشذوذ الثقة ومخالفته لمن هو أروى منه تارة، أو بكون الحديث ليس من حديث الراوي، أو بعدم سماع الراوي لما روى عنه، واستخدموا في سبيل كشف العلل أساليب منها مقارنة المرويات، واعتمدوا على قرائن رجّحت عندهم كون تلك الروايات معلولة غير مقبولة.

فيظهر من هذا، الأثر الواضح لنقد علماء الكوفة، وخاصة سفيان الثوري، في التأسيس لتعريف الحديث الصحيح عند العلماء ممن جاء بعدهم.

أما الحديث الضعيف فقد عرّفه ابن الصلاح بقوله: "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن .. فهو حديث ضعيف".[٥٦٨]والحديث الضعيف أسهمت مقولات علماء الكوفة ونقدهم في تعريفه، ومن ذلك قول سفيان الثوري

---

[٥٦٦] **الكفاية في علم الرواية**: ١٤٣.

[٥٦٧] **الجرح والتعديل**: ٢/٢٩.

[٥٦٨] **مقدمة ابن الصلاح**: ٤١.

من علماء الكوفة: "إذا حدَّثك ثقةٌ عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدَّثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدَّثك ثقة عن ثقة فخذه"[٥٦٩]فذكر سفيان ضوابط الرواية الضعيفة غير المقبولة، ثم أتبعها بضابط الحديث المقبول الصحيح، وهذه المقولة من سفيان لها دور تأسيسي في تعريف الحديث الضعيف.

٣.٧ دورهم في تأسيس قاعدة التشديد في رواية أحاديث الأحكام والتجوز فيما سوى ذلك

لما ذكر ابن الصلاح أنواع الأحاديث الضعيفة، أتبع ذلك بتبيينه أن أهل الحديث يجوزون التساهل في رواية ما سوى الموضوع من دون اهتمام ببيان ضعف تلك الأحاديث، مثل رواية المواعظ والفضائل والقصص والترغيب والترهيب، ويشترطون ألّا تكون تلك الأحاديث في صفات الله، ولا في الأحكام من الحلال والحرام، وما لا تعلق له بالعقائد.[٥٧٠]

وكثيرًا ما يعقّب ابن الصلاح في مقدمته بذكر أقدم من ذُكر من العلماء ممن يقول بنوع علم الحديث الذي ساقه، فقال هنا: "وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ) وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) رضي الله عنهما".[٥٧١]

والحقيقة أن سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) من علماء الكوفة قد سبق عنه التنصيص على هذا، وذلك في قوله: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ".[٥٧٢]وكذلك قول سفيان: "خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص".[٥٧٣]

فمقولة سفيان الثوري كان لها دور كبير في التأسيس لهذه القاعدة التي تتابع العلماء على التنصيص والتأكيد عليها.

---

[٥٦٩] **الجرح والتعديل**: ٢٩/٢.

[٥٧٠] **مقدمة ابن الصلاح**: ١٠٣.

[٥٧١] **المصدر السابق**: ١٠٣.

[٥٧٢] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢٥٧/١.

[٥٧٣] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٩١/٢.

٤.٧ دورهم في التأسيس للتعامل مع الرواة المدلسين

لما تكلم ابن الصلاح عن التدليس ذكر أنه قسمان تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، ثم ذكر حكم المدلس وكيفية التعامل معه، فذكر أن التفصيل فيه هو الصحيح، فيُقبل من روايته ما بيّن فيه الاتصال، ويرد ما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع.[٥٧٤]

وما ذكره ابن الصلاح من قبول رواية المدلس إذا صرح بالسماع، كان لسفيان الثوري من علماء الكوفة دور بارز فيه، فقد كان سفيان يوقف الراوي المشهور بالتدليس ويطالبه بالتصريح بالسماع، أو يسأله عن رواية معينة لم يصرح فيها ذلك الراوي بسماعه لما رواه، فيسأله سفيان عن سماعه.

وهذا فعله سفيان مع راويين اشتهرا بالتدليس، وهما أبو إسحاق السبيعي (ت: ١٢٧هـ) فقد سأله سفيان: "أسمعتَ أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: (لا نكاح إلا بولي)؟ فقال: نعم".[٥٧٥]

والراوي الثاني الذي ورد عن سفيان تصريحه بأنه يقبل منه الراوية التي صرح فيها بالسماع هو جابر الجعفي (ت: ١٢٧هـ) وجابر فصّل فيه سفيان الثوري القول، فقال: "إذا قال لك جابر حدَّثَنِي أو سمعتُ أو سألتُ فذاك، فإذا قال: قال".[٥٧٦] وفي رواية: "فكأنه يُدلِّسُ".[٥٧٧]

فسؤال سفيان الثوري أبي إسحاق السبيعي عن سماعه، وكذلك تصريحه بقبول رواية جابر الجعفي فيما صرح فيه بسبب تدليسه، يؤكد أن القول بقبول رواية المدلس فيما صرّح فيه، والتوقف في الذي رواه بلفظ يحتمل عدم السماع، قد أسهم فيما ذكره ابن الصلاح بعد ذلك من القول الراجح في الحكم على المدلس.

---

[٥٧٤] **مقدمة ابن الصلاح**: ٧٣-٧٥.

[٥٧٥] **جامع الترمذي**: أبواب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، الحديث: ١١٠٢.

[٥٧٦] **العلل ومعرفة الرجال**: ٢/٢٩٢.

[٥٧٧] **الطبقات الكبرى**: ٦/٣٤٥.

الفصل الثامن

معالم وميزات النقد الحديثي في الكوفة

تبين في مضى أهمية النقد الحديثي عند علماء الكوفة، من ناحية أن نقدهم ورد في مرحلة زمنية مهمة كان نقدهم فيها مؤثرًا في التأسيس لعلوم الحديث عامة، ولعلم النقد الحديثي خاصة، وفيما يلي سأذكر معالم النقد الحديثي عند علماء الكوفة، ثم الميزات والخصائص التي ميزت ذلك النقد.

١.٨ معالم النقد الحديثي عند علماء الكوفة

من معالم النقد الحديثي عند علماء الكوفة، ما يلي:

١. بداية التفتيش في حال الرواة والمرويات في مرحلة مبكرة من القرن الثاني

بالنظر إلى عدد من الرواة الذين تم نقدهم والتفتيش في أحوالهم، يتبين أن النقد والتفتيش في أحوال الرواة والروايات بدأ في مرحلة مبكرة من القرن الثاني، وربما سبق ذلك في نهايات القرن الأول، فلو نُظر إلى ما دار بين علماء الكوفة من نقاش في مسألة حماد بن أبي سليمان وحضور مجالسه والرواية عنه، ونظر إلى تاريخ وفاة حماد الذي توفي سنة ١٢٠هـ فهذا يدل على أن الكلام في الرجال ومروياتهم كان معروفًا في الكوفة، بحيث ينتقد عالم مثل حماد، فيحضر سفيان مجالسه خفية من أهل الحديث في الكوفة الذين سينتقدون سفيان لو علموا حضوره مجالس حماد، فهذه مرحلة زائدة عن مجرد الكلام في الرواة والمرويات، فيمكن ملاحظة سلطة نقدية بدأت تتشكل في الكوفة مع بدايات القرن الثاني.

وليس حماد بن أبي سليمان الراوي الوحيد الذي تم نقده وكانت وفاته مرحلة مبكرة من القرن الثاني، فنعيم بن أبي هند توفي سنة ١١٠هـ، وربما أسبق منه أصبغ بن نباتة توفي ما بين: ١٠١و١١٠ هـ، وكلاهما تم نقدهما والكلام فيهما كما مر ذكره.

٢. السلطة النقدية عند علماء الكوفة

يمكن من خلال كل ما مر عن علماء الكوفة من نقد حديثي، ملاحظة سلطة نقدية قوية عند العلماء، تجلت في أمثلة كثيرة منها:

ما ذكره سفيان من أنه كان يأتي حماد بن سلمة متخفيًّا حذرًا أن يراه أحد علماء الكوفة

ممن لا يرضون حمادًا، وكان سفيان يقول إنهم "كانوا يقولون له أتأتيه! أتجالسه! فما كنا نأتيه إلا سرًّا".[٥٧٨] إذن كان سفيان يقيم وزنًا لكلام بقية علماء الكوفة، وسفيان من أجل علماء الكوفة، إن لم يكن أجلّهم على الإطلاق.

وكذلك شريك قال: "تروني لم أدرك حمادًا، كنتُ أختلف إلى الضحاك أربعة أشهر وكنت أدعه خوفًا من أصحابنا".[٥٧٩] فشريك أيضًا منعته سلطة علماء الكوفة من إتيان حماد، وقبله من إتيان الضحاك.

وسفيان نفسه كان له سلطة نقدية قوية، فمما ذكر أن سفيان كان يستثقل بشر بن السري لأنه سأله عن مصير أطفال المشركين فغضب سفيان وقال له: "ما لك أنت ولذا يا صبي"[٥٨٠] فكان بشر يحضر مجالس سفيان بعد ذلك شبه المتخفي.

وهذه سلطة قوية من سفيان على الرواة، فسفيان لم يمنع بشرًا من حضور مجالسه، لكن الكلمة التي قالها له، جعلت بشرًا يخاف أن يحضر مجالسه بعد ذلك.

ولعل سلطة سفيان القوية هي التي جعلته يترك الصلاة على كثير من الرواة المبتدعة –كما سبق ذكره في هذا البحث– لعلم سفيان أن الناس تتطلع له وتنتظر رأيه في الرجال، وما تناقلُ الناسِ كلمةً مثل: تركَ سفيانُ الصلاة على فلان، إلا دليل على أن الناس تعد فعل سفيان ذا أثر كبير، فيخاف بقية الناس أن يترك سفيان الصلاة عليهم كما تركها على أهل البدع، فيتجنبون تلك الأهواء.

٣. استقلالية النقد الحديثي عن السلطة السياسية

وهذا الأمر يمكن ملاحظته بوضوح في علاقة علماء الكوفة مع الولاة، وفي ممارسة علماء الكوفة للنقد الحديثي.

أما عن علاقة علماء الكوفة مع السلاطين والولاة، فمثاله حال الأعمش وهو شيخ المحدثين في الكوفة، فقد حكى عيسى بن يونس أنه لم ير السلاطين والأغنياء أذل في مجلس من

---

[٥٧٨] **المعرفة والتاريخ** ٢/٧٩١.

[٥٧٩] **الضعفاء الكبير**: ١/٣٠٣.

[٥٨٠] **العلل ومعرفة الرجال**: ٣/١٣١.

الأعمش، رغن فقره وحاجته.[٥٨١] وانظر إلى ما ختم به عيسى بن يونس كلامه، وهو محتاج إلى درهم، فلم يُلجئ الأعمشَ فقرُه وحاجتُه الشديدة أن يتقرب من السلاطين والولاة، ولم يكتف الأعمش بالابتعاد عن الولاة والدخول عليهم كما فعل غيره من علماء الكوفة، إنما كان يحتقرهم إذا حضروا مجلسه.

وكذلك سفيان الثوري وهو أمير المؤمنين في الحديث إمام علم النقد الحديثي كان شديد التنفير عن الدخول على الولاة، وتولي المناصب لهم، وقد فرّ هو من تولي القضاء، وبقي ملاحقًا من قبل رجال الوالي حتى مات في البصرة.[٥٨٢]

فعندما يكون هذه حاله مع السلطة السياسية في زمانه، فكيف لمثل سفيان أن يتأثر بالولاة ورغباتهم وأهوائهم أثناء قيامه بعملية النقد الحديثي؟ ثم كيف لمن يفرُّ من تولي منصب من مناصب الولاة –وهو منصب مباح كالقضاء– أن يكذب في حديث رسول الله ﷺ نصرة لما يريده الولاة؟ هذا أمر مستبعد جدًّا.

أما الجانب التطبيقي عند سفيان فهو يؤيد المذكور آنفًا، فقد كان ينقد رواة على درجة عالية من العلم والدّين بسبب دخولهم في أمرٍ من أمور الولاة، ويظهر هذا في نقد سفيان لشريك القاضي، فقد نقده بسبب دخوله في القضاء، وشدد عليه، ودار بينه وبين شريك ما دار، مما سبق ذكره.

ويمكن أن يستدل بعدم تأثر النقد الحديثي عند سفيان الثوري بسلطة الولاة، بتوثيق سفيان لعدد من الرواة الشيعة ممن لم يكونوا على توافق مع السلطة السياسية، فمعلوم الذي كان بين السلطة السياسية التي عاش سفيان الثوري في زمانها، وهم الأمويون والعباسيون، وما بين الشيعة في الكوفة، ومع ذلك لم يمنع ذلك سفيان من قبول حديث بعض الشيعة، أما ردُّ علماء الكوفة لبعض حديث الشيعة وقبول حديث آخرين يدل على أن نقدهم كان منفصلًا تمامًا عن السلطة السياسية ورغباتها، ومواقفها من الفرق الموجودة في زمانها.

ولا يرد على هذا نقد سفيان للرواة الذين كانوا يرون الخروج على الحكام الظلمة أو خرجوا هم عليهم، فسفيان رغم موقفه من تولي المناصب للولاة إلا أنه كان لا يرى الخروج على

---

[٥٨١] **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: ٤٧/٥.

[٥٨٢] **الوافي بالوفيات**: ١٧٥/١٥.

الولاة الظلمة، وهذا أمر شرعي، فالخروج فيه ترتب رفع السيف على المسلمين، فلذلك كان سفيان يعبّر عمّن يرى ذلك من الرواة بقول: "فلان يرى السيف على الأمة"، فنقد سفيان لهؤلاء الرواة، ليس إرضاء للسلطة السياسية، ولا تماشيًا مع رغباتها، بل كان نقده مستقلًا في كل أحواله.

وضرب المثل بسفيان الثوري خاصة، سببه أنه حامل لواء هذا العلم في زمانه، وأكثر من تكلم في الرواة والمرويات، ويمكن عدّه أحد مؤسسي علم النقد الحديثي ليس في الكوفة فقط، بل في العالم الإسلامي.

وكذلك أبو حنيفة، كان له موقف من تولي المناصب للولاة، فقد رفض تولي القضاء وعوقب وعُذِّبَ في ذلك، ونهى أبو حنيفة فيمن نهى عن أخذ الحديث منهم، عن الذي يدخلون على الولاة، لا تهمة لهم بالكذب كما قال، لكن لأن دخولهم على الولاة سيؤثر على العامة ويطوعهم للولاة الذين ربما أمروهم بما لا يرضي الله.

وهذا القاعدة التي وضعها أبو حنيفة توكد استبعاد أن يتأثر نقده بالسلطة السياسية، فلا يمكن لمن هذه حاله أن يكذب أو يزوّر في الحديث ممالأة للسلطة، فهو يرفض تولي مناصب مباحة كالقضاء، فكيف يكذب مثل هذا في حديث رسول الله ﷺ نصرة لأولئك الولاة، هذا أمر مستبعد جدًّا، والواقع العملي يشهد بعدم وقوعه.

٤. الملكة النقدية عند العلماء

تجلت هذه الملكة عند سفيان الثوري خاصة في فقد حُدِّثَ سفيانُ يومًا بحديث عن شعبة عن سلمة بن كهيل، فقال سفيان: "ما يقول قلبي إن هذا من حديث سلمة "،[٥٨٣]فلما أرسل إلى شعبة بيّن شعبة صحة قول سفيان. وقول سفيان: وما يقول قلبي، هو ما يسميه العلماء بالملكة النقدية، وكثيرًا ما شبهوا ملكة العلماء النقدية بملكة الصيرفي كما قال ابن رجب عن أهل الحديث: "وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلُّسَ به".[٥٨٤]

كما سبق ذكر عرض زائدة بن قدامة كتبه على سفيان الثوري، وقوله لرجل في المجلس: "ما

---

[٥٨٣] **إكمال تهذيب الكمال**: ٥ /٢٨.

[٥٨٤] **شرح علل الترمذي**: ٨٩٤/٢.

لك لا تعرض كتبك على الجهابذة كما نعرض؟".[٥٨٥]إذن الجهابذة هم أهل الملكة النقدية الذين يعرفون صحيح الحديث من ضعيفه.

٥. اتخاذهم وسائل جديدة اضطرهم إليها تغير أحوال الناس

تغير أحوال الناس أدى بالعلماء إلى اتخاذ وسائل جديدة لحفظ السنة ومواجهة الكذب والكذابين، كما ذكر سفيان الثوري أنهم استعملوا التاريخ لما استعمل الرواة وظهر فيهم الكذب،[٥٨٦] واستخدام التاريخ في مواجهة الكذب اتبعه جميع علماء الحديث.

ومن الوسائل التي استخدمها أحد علماء الكوفة كان امتحان الرواة، وهذه الوسيلة اشتهر بها زهير بن معاوية، الذي لم يحدث أحدًا حتى يمتحنه.

فقد حكى أبو داود الطيالسي (ت: ٢٠٣هـ) أنّ وكيعًا (ت: ١٩٦هـ) جَهِدَ أن يسمع من زائدة (ت: ١٦١هـ) ولو حديثًا واحدًا، فلم يسمع حتى مات، فسُئل أبو داود كيف استطاع هو أن يسمع من زائدة فذكر أن زائدة كان يستشهد على كل من يريد الحديث رجلين عدلين على أن الطالب الذي يريد الحديث منه صاحب جماعة لا صاحب بدعة، فيحكي أبو داود أنه لقي سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) بمِنى فطلب منه سفيان أن يتذاكرا حديث شعبة، فطلب منه وكيع أن يتوسط عن زائدة حتى يحدثه، فجاء سفيان زائدة وقال: "يا أبا الصلت حدِّث صاحبي هذا فإنه صاحب سنة وجماعة فقال: نعم يا أبا عبد الله".[٥٨٧]

بل توسّطوا عند زائدة في رجل حتى يحدثه، فسأل عنه، فقالوا له: أنه صاحب سنة، وهو من ولد الصديق أبي بكر ﷺ، فلم يرض زائدة بنَسب الرجل من أبي بكر أمرًا كافيًا ليقبل تحديثه، قال زائدة: "واللهِ ما قتلَ عثمان إلا رجلٌ من ولدِ أبي بكر الصديق".[٥٨٨]

ومن علماء الكوفة من أنكر على زائدة امتحان الرواة، ومنهم زهير بن معاوية فقد كلّم زائدة في رجل أن يحدثه، فلما سأله زائدة هل هو من أهل السنة، بيّن له زهير أنه لا يعرف الرجل ببدعة، فأعاد زائدة سؤاله عن الرجل وهل هو من أهل السنة، فاستنكر زهير امتحان الرواة

---

[٥٨٥] **الجرح والتعديل**: ١٢٤/٤.

[٥٨٦] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ١٦٩/١.

[٥٨٧] **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: ٣٣٣/١.

[٥٨٨] **المصدر السابق**: ٣٣٢/١.

بأنه لم يفعله العلماء من قبل، قال زهير: "متى كان الناس هكذا؟ فقال زائدة: متى كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما".[٥٨٩]

ويلاحظ من قول زهير أن الطريقة التي اتبعها زائدة لم تكن معروفة عند بقية علماء الكوفة ولا عند من سلفهم، فلذلك استغرب فعله، فعلّل زائدة أن هذه الوسيلة التي اتخذها إنما اضطره إليها تغير أحوال الناس كظهور من يشتم الشيخين رضي الله عنهما.

ولم يكن زهير بن معاوية الوحيد الذي يختبر الرواة، فقد ورد أن سفيان الثوري كان يمتحن من يأتيه من الموصل بحب المعافى بن عمران، فإن رآهم سفيان كما يظن من حبّ المعافى قرب أولئك الرواة وأدناهم، وإلا فلا.[٥٩٠]بل أمر سفيان بامتحان أهل الموصل بحب المعافى، فمن ذكر المعافى بخير فهو صاحب سنة وجماعة، ومن عاب المعافى فهو صاحب بدعة.[٥٩١]

ولم يكن هذا منهجًا متبعًا عند سفيان، فلم يرد عنه –فيما اطلعت عليه– أنه امتحن أحدًا من الرواة سوى أهل الموصل بالمعافى بن عمران.

٦. الجرأة في النقد

ظهرت الجرأة في النقد عند علماء الكوفة في كثير من الصور، منها:

عدم السكوت على أخطاء الرواة: ظهرت جرأة علماء الكوفة في النقد في عدم السكوت على أخطاء الرواة، ومن ذلك أنهم لم يكونوا يتحرجون عن تنبيه المخطئ مهما علا قدره وجلّت مكانته، وقد علّموا طلابهم هذا حتى طبقوا ذلك عليهم، فمن ذلك يقول يحي بن سعيد القطان: "كنتُ إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري أخطأت يا يحي".[٥٩٢]

لذلك لما أخطأ سفيان الثوري في حديث سارع يحي إلى تخطئته، فكأن ابن القطان طبّق على أستاذه القواعد التي تعلّمها منه، فقد حدث سفيان مرة بحديث، فقال له يحي: "تعستَ يا أبا عبد الله"، يعني أخطأتَ، فسأله سفيان عن وجه الخطأ الذي يقصده، فبيّنه له يحي، فصدّقه سفيان في ذلك.[٥٩٣]فتقبل سفيان ذلك وسارع إلى تصديق تلميذه يحي.

---

[٥٨٩] **تهذيب التهذيب**: ٦٢٠/١.

[٥٩٠] **تهذيب الكمال**: ١٤٧/٢٨.

[٥٩١] **المصدر السابق**: ١٤٧/٢٨.

[٥٩٢] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ٣٣٤/٣١.

[٥٩٣] **مسند أحمد**: ٣٩٣/٤٥.

ومن العلماء الكبار الذين خطّأهم سفيان الثوري معمر بن راشد، وذلك أن الثوري لما دخل اليمن، جاءه معمر فسلم عليه، فحدّث معمر يومًا بحديث عن عبد الله بن عقيل وفيه أن النبي ﷺ قد ضحى بكبشين، لكن هذا الحديث ابن عقيل كان يخطئ فيه، فقال له الثوري: "تعستَ يا أبا عروة".[٥٩٤]فغضبَ معمرٌ من سفيان فلم يأته حتى خرج سفيان ولا سلم عليه. فلم يمنع قدر معمر وإكرامه لسفيان من أن يخطئه، وهذه التخطئة جعلت معمر يمتنع من زيارة سفيان والسلام عليه بعدها حتى خرج.

وممن خطّأهم سفيان الثوري أيضًا شعبة، عالم البصرة، فلما حدّث سفيان بحديث الصدقة الذي رواه عن حكيم بن جبير، استنكر صاحب شعبة عبد الله بن عثمان ما حدّثه الثوري لأنه رواه عن حكيم، فعرف سفيان أن استنكاره تبع لشعبة فسأله سفيان هل شعبة لا يحدث عن حكيم، فأجابه نعم، فقال سفيان: "سمعت زبيدًا يحدث بهذا عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن يزيد".[٥٩٥]فاستدل صاحب شعبة على سفيان بترك شعبة التحديث عن راوٍ، فرد عليه سفيان أن حكيم بن جبير لم يتفرد بهذا الحديث، فقد سمع هذه الرواية من زبيد، وهذا نص من نصوص خالف فيها سفيان أحد علماء الأمصار الأخرى.

وظهرت الجرأة عند علماء الكوفة في عدم محاباة الراوي الضعيف ولو كان قريبًا، وصف ابن أبي غنية سفيان الثوري بصفة توضح الطبيعة التي كان عليها سفيان إذا تكلم في الرجال، فقال: "ما رأيت رجلًا أصفقَ وجهًا في ذاتِ الله من سفيان".[٥٩٦]فلا مجاملة عند سفيان الثوري في قول كلمة الحق.

وظهرت عدم محاباتهم الرواة الضعفاء حتى لو كانوا من أقاربهم في موقف زهير بن معاوية بن حديج حيث لم يكن يرضى أخاه حديجًا.[٥٩٧]

وكان لشريك النخعي ابن عم يكذب في الحديث، فعن شريك أنه قال: "ما لقينا من ابن

---

[٥٩٤] أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، **تاريخ ابن أبي خيثمة**، ط١. (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر–القاهرة. تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل. ٢٠٠٦م). ٣٢٧/١.

[٥٩٥] **العلل الصغير**: ٧٥٦.

[٥٩٦] **تاريخ الإسلام**: ٢٣٧/١٠.

[٥٩٧] **تهذيب التهذيب**: ٣٦٦/١.

عمٍّ لنا سليمان بن عمرو النخعي من كثرة ما يكذب في الحديث".[٥٩٨] وسُئل شريك عن سليمان فقال: "ذاك كذاب النخع".[٥٩٩] ولئن أمكن أن يتساهل علماء الحديث في حكمهم على راوٍ، فسيكون أخًا أو أبًا أو قريبًا، لكن كما ورد عن هؤلاء العلماء كيف لم يحابوا في دين الله أقرب الناس إليهم، فكيف لمن هذا حالهم في قول الحق ولو على الأقربين أن يجاملوا في الحكم على الرواة أو الروايات أحدًا!

٧. العدل في النقد

ظهر العدل عند علماء الكوفة في تعاملهم مع الرواة في كثير من المواقف، منها:

عدم رمي حديث الراوي الضعيف كله، ومن ذلك أن سفيان الثوري لما حذّر من الكلبي استنكروا عليه أنه يحذر منه لكنه يروي عنه في الوقت نفسه، فقال سفيان: "أنا أعرف صدقه من كذبه".[٦٠٠] فلا يلزم من كذب الراوي أو ضعفه أن يرمى جميع حديثه، بل يؤخذ من حديثه ما صدق فيه، ويترك ما سواه.

وعدم رد بقية علم الراوي إذا كان ضعيفًا في الحديث، فلذلك أشاروا إلى أنه يكتب عن الرواة ما كان عندهم من العلم، كالتفسير مثلًا، كما قال حكمهم على الحكم بن الصلت فقد ذكر الساجي عنه أنه منكر الحديث وقال: "عنده مناكير وكان الثوري يأمر بكتابة التفسير عنه".[٦٠١] وسُئل سفيان الثوري عن الراوي الذي ينصح بالسماع منه، فأرشد إلى ابن عيينة وزائدة، فلما ذكروا له ابن عياش، قال: "إن أردت التفسير فعنده".[٦٠٢]

٨. الدقة في الحكم

تظهر دقة علماء الكوفة في عملية النقد الحديثي في الحكم على الرواة والروايات في نقاط كثيرة، نذكر منها أمثلة نحو: إحصائهم الرواة الذين صدقوا في شيخ معين، كقول مغيرة بن مقسم الضبي: "لم يصدق على علي في الحديث إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود".[٦٠٣]

---

[٥٩٨] **الجرح والتعديل**: ١٣٢/٤.

[٥٩٩] **الكامل في الضعفاء**: ٢١٧/٤.

[٦٠٠] **المصدر السابق**: ٢٧٣/٧.

[٦٠١] **إكمال تهذيب الكمال**: ٩٢/٤.

[٦٠٢] **الجرح والتعديل**: ٣٤٨/٩.

[٦٠٣] **الكامل في الضعفاء**: ٣٨٦/٦.

وإحصائهم الرواة الكذابين في مصر معين، كقول ليث بن أبي سليم: "كان بالكوفة كذابان: أحدهما الكلبي، والآخر السدي".[٦٠٤]

وإحصائهم الرواة الذين رموهم بالكذب كقول زهير بن معاوية أنه لم يتهم إلا راويين عبيدة وعطاء بن عجلان.[٦٠٥]وإحصائهم عدد الأحاديث التي سمعوها من شيخ معين، كما ذكر الأعمش أنه سمع ألف حديث من أبي صالح، ثم مرض الأعمش بعد ذلك فنسي بعض تلك الأحاديث.[٦٠٦]

وكذلك ذكرهم الأعلم في طبقة معينة كقول سفيان الثوري: "أعلم التابعين سعيد بن جبير".[٦٠٧] ومقارنتهم بين عالِم وآخر، كما "روي أن سفيان يقدم سعيدًا على إبراهيم في العلم".[٦٠٨]وكذكرهم أحفظ الناس عامة أو في بلد معين، كقول سفيان: "حُفَّاظُ الناس ثلاثة.. وحفاظ البصريين. وكان عاصم أحفظهم".[٦٠٩] ومن دقتهم في الحكم على الرواة استدلالهم على ثقة الراوي بأن الناقد الكبير لم يرد أحاديثهم في حين رد أحاديث كثير، كقول سفيان أنه كان لا يحدث الأعمش بحديث أحد من الرواة إلا رده، فإذا حدثه عن منصور بن المعتمر سكت الأعمش.[٦١٠]

٢.٨ ميزات النقد الحديثي عند علماء الكوفة

بعد ذكر معالم النقد الحديثي عند علماء الكوفة، والتي قد يشترك بها علماء الكوفة مع غيرهم من علماء الأمصار الإسلامية، ينظر في الأمور التي ميزت النقد الحديثي في الكوفة. فيمكن القول إن ما ميّز النقد الحديثي في الكوفة هو أمران:

---

[٦٠٤] **تهذيب التهذيب**: ٥٦٩/٣.

[٦٠٥] **تهذيب الكمال**: ٩٤/٢٠.

[٦٠٦] **الكفاية في علم الرواية**: ٣٨٣.

[٦٠٧] **إكمال تهذيب الكمال**: ٢٦٧/٥.

[٦٠٨] **المصدر السابق**: ٢٦٧/٥.

[٦٠٩] **الجرح والتعديل**: ١٢٤/٤.

[٦١٠] **مسند أبي الجعد**: ١٣١.

١.٢.٨ تعاملهم مع الرواة المبتدعة

ظهر من خلال البحث كيفية تعامل علماء الكوفة مع الرواة المبتدعة، فرغم أنهم نفّروا من بدعتهم، إلا أنهم ربما رووا عنهم، وحتى من ترك الرواية عن المبتدعة أو لم يسمع منه قصد الزجر عن تلك البدعة.

فيمكن القول إن علماء الكوفة كان موقفهم من المبتدعة مستقلًّا عن الرواية عنهم والحكم عليهم، ويُستثنى من ترك الرواية عن المبتدعة وقد تبيّن سبب ذلك، ولو كان حكم علماء الكوفة على الرواة المبتدعة أساسه النظر في بدعهم نابعًا لما أجازوا الرواية عنهم ولضعفوهم ورموا حديثهم بسبب معتقداتهم، لكنهم نظروا إلى ضبطهم وعدالتهم وموافقتهم لغيرهم من الرواة أو مخالفتهم لهم.

٢.٢.٨ استخدامهم الأدوات التاريخية لا الدينية في عملية النقد

من خلال دراسة نقد علماء الكوفة للرواة والمرويات يمكن القول إنهم لم يجعلوا صلاح الراوي وعبادته الشرط الأساسي في قبول خبره، بل وضعوا لقبول الأخبار ضوابط ساروا عليها يمكن أن يقال إنها ذاتها ضوابط التوثيق التاريخي التي تهدف إلى التأكد من الخبر ووقوعه.

ومن هذه الضوابط: عدالة الراوي: وقد سبق تعريف عبد الله بن المبارك لها وإقرار سفيان وتأييده لما ذكره ابن المبارك من أن الذي يرضاه أهل العلم ويكتبوا أحاديثه فهو العدل.[٦١١] وكذلك قول سفيان الثوري في شروط الخبر المقبول: "إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذه".[٦١٢]

أما الثقة عندهم فقد قالوا في ضابطه ما قاله سفيان الثوري: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان"،[٦١٣] فمن ضبط حديثه، وعرف ما يزيد وما ينقص فهو مقبول الحديث الذي يؤخذ منه الحلال والحرام.

وكان نظر علماء الكوفة موجّهًا لمرويات الراوي فمن رأوا أن غالب حاله هو ضبط حديثه وحفظه قبلوه ولو كان مبتدعًا عندهم كتوثيق سفيان لمسعر بن كدام رغم تنفيره عن بدعته

---

[٦١١] **شرح علل الترمذي**: ١٩٣/١

[٦١٢] **الجرح والتعديل**: ٢٩/٢.

[٦١٣] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢٥٧/١.

في الإرجاء، ومن كان غالب حاله الغلط تركوه وردوا حديثه ولو كان رجلًا صالحًا وسيأتي تضعيف سفيان الثوري لمعتمر التيمي كمثال لهذا، وذكر سفيان الثوري قولًا يعد قاعدة سار عليها هو وعلماء الكوفة: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرِكَ".[٦١٤]

إذن كان هناك منهجية توثيقية لها قواعد في قبول الأخبار وردها، تركز بداية على مرويات الراوي وحاله في الضبط والإتقان، و"لا تحابي أحدًا، فالموافق في الفكر والمخالف تحت النقد نفسه".[٦١٥]

وقد ظهرت هذه المنهجية التوثيقية في أمور منها:

١. قبول رواية المخالفين في الاعتقاد من خلال النظر في مروياتهم:

ومن ذلك ما سبق ذكره من رواية سفيان الثوري عن شيخ القدرية والمعتزلة ابن كيسان عمرو بن عبيد، وكيف أن أيوب السختياني أرسل رجلًا من البصرة إلى سفيان يحذره صحبةَ ابن كيسان، فكان جواب سفيان أنه يجد عنده ما لا يجده عند غيره، فبين له أيوب أنه يخاف عليه من تلك الأشياء.[٦١٦] وإنما عنى أيوب أنه يخاف على سفيان بدعة القدرية التي عند ابن كيسان، لكن سفيان في جوابه أوضح أنه نظر إلى مرويات عمرو بن عبيد، فرأى في تلك المرويات ما ليس عنده غيره، ولم ينظر سفيان إلى عقيدته، مع أن سفيان من المنفرين عن بدعة القدرية، لكن الحكم عنده في قبول حديث الراوي أو رده هو مرويات ذلك الراوي، لا مخالفته البدعية.

وسفيان سبق ما ورد عنه في ثور بن يزيد –وقد كان يُرمى بالقدر– فقد قال سفيان: "خذوا عنه واتقوا قرنيه، يعني أنه كان قدريًّا".[٦١٧] وهذا من أوضح الأدلة أن نقدهم لم يكن يستخدمون فيه أدوات دينية إنما أداوت تاريخية هدفها التأكد من الرواية بغض النظر عن اعتقاد الراوي.

---

[٦١٤] **الكفاية في علم الرواية**: ١٤٣.

[٦١٥] **من النبي ﷺ إلى البخاري دراسة في حركة رواية الحديث ونقده في القرون الثلاثة الأولى**: ٣٢٨.

[٦١٦] **حلية الأولياء**: ٣٣/٧.

[٦١٧] **الجرح والتعديل**: ٤٦٨/٢.

وأوضح من ذلك أن سفيان الثوري لما حذر الرواة من مُحَمَّد بن السائب الكلبي وكان مغاليًا في التشيع، استغرب الطلبة أن سفيان يروي عنه، حيث قال سفيان: "اتقوا الكلبي. فقيل له: إنك تروي عنه. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه".[٦١٨]إذن سفيان نظر في مرويات راوٍ مخالف له في الاعتقاد فرأى في تلك المرويات ما قد صدق فيها ذلك الراوي وما لم يصدق ولم يحمله بدعة الراوي أن يرمي كل حديثه، فكان النظر أيضًا متجهًا إلى مرويات الراوي لا اعتقاده.

ولا يرد على هذا ما تواتر عن كثير من علماء الكوفة من تضعيف بعض الرواة المبتدعة، بل وتكذيبهم، كما في تضعيف كثير من علماء الكوفة لجابر الجعفي، فيقال في هذا: إن تنفيرهم الشديد منه سببه قبح بدعته حيث كان يقول بالرجعة كما سبق.

أما تكذيب بعض علماء الكوفة لجابر الجعفي يقال فيه: إن هذه البدعة –وهي القول بالرجعة– لا يعتنقها صاحبها إلا أن يكون قد ادّعى تلقيها عن غيره؛ إذ ليس هذا القول كالقول بالإرجاء أو القدرية الذي وقع فيها من وقع من الرواة، فالإرجاء والقدرية ينتحلها صاحبها من خلال فهم خاطئ في بعض الآيات أو الأحاديث، أما القول برجعة علي ﷺ فلا يوجد في آية أو حديث ما يمكن أن يقال أن صاحبها قد أخطأ في فهم ذلك منها، فلا يبقى حينها عند معتنق هذه البدعة إلا ادعاء تلقي رواية أو روايات بهذا الخصوص، فلهذا رمى الجعفيَّ من رماه من علماء الكوفة بالكذب، فكان تكذيبُه هذا أيضًا بالنظر إلى مروياته.

ويؤيد هذا ما حكاه أبو حنيفة عن جابر الجعفي قال: "ولا لقيتُ فيمن لقيتُ أكذب من جابرٍ الجُعفي، ما أتيتُه قطُّ بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها".[٦١٩]وفي رواية ذكر أبو حنيفة أن جابرًا زعم أن عنده ثلاثين ألفًا من الأحاديث لم يظهرها بعد.[٦٢٠]فهذا يؤيد ما سبق من أن الجعفي يدعي وجود أحاديث عنده دون غيره في هذا الخصوص، فلذلك كذبه من كذبه من علماء

---

[٦١٨] **الكامل في ضعفاء الرجال**: ٢٧٣/٧.

[٦١٩] **المصدر السابق**: ٣٢٤/٢.

[٦٢٠] **تهذيب الكمال**: ٤٦٥/٤.

الكوفة.

٢. ذكرهم أدوات توثيقية تاريخية في توثيق الرواة:

ومن ذلك ما ذكره الأعمش في توثيقه لمسعر بن كدام: "شكه كيقين غيره"،[٦٢١] وقول ليث بن أبي سليم في توثيقه لطاووس: "وكان طاووس يعدّ الحديث حرفًا حرفًا"،[٦٢٢] وقول سفيان الثوري في منصور بن المعتمر: "إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور بن المعتمر".[٦٢٣] وغير ذلك من الكلمات التي اتجه فيها توثيق علماء الكوفة إلى مرويات الراوي، وقوة تحفظه لتلك المرويات، وعدم ذكرهم في التوثيق صلاح الراوي وعبادته.

٣. تطبيق القواعد الحديثية على الصالحين:

فحتى يثق علماء الكوفة بخبر الراوي، لم يكتفوا بصلاحه، بل طبقوا قواعدهم في التأكد من خبر الراوي، فسفيان الثوري لم يكتفِ بمجرد سماعه حديثًا من الإمام التابعي الجليل أبي إسحاق السبيعي، إنما أراد التوثق من سماع أبي إسحاق لما حدث به، قال سفيان لأبي إسحاق: "أسمعتَ أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: (لا نكاح إلا بولي)؟ فقال: نعم".[٦٢٤] ولم يمنع سفيانَ صلاحُ العمريّ أن يوقفه توقيفًا شديدًا يطلب منه أن يصرح بالسماع في الأحاديث التي يرويها.[٦٢٥]

٤. تضعيفهم بعض الرواة الصالحين:

ومن ذلك ما مر ذكره من تضعيف سفيان الثوري لمعتمر بن سليمان التيمي بقوله: "كان عندي ابن التيمي فلم يُفرِّق بين ليث ومنصور، إلا أنه كان رجلًا صالحًا"،[٦٢٦] وكذلك نقد سفيان لمعتمر بقوله: "معتمر رجل صالح يأخذ عن الكل".[٦٢٧] ففي كلا الروايتين، نبّه سفيان الثوري في نقده لمعتمر على صلاحه، ولكنه ضعّفه مرةً بغفلته وعدم تفريقه بين الرواة، ومرة

---

[٦٢١] **تهذيب الكمال**: ١٦٥/٧.

[٦٢٢] **الطبقات الكبرى**: ٥٤١/٥.

[٦٢٣] **تهذيب الكمال**: ٥٤٦/٢٧.

[٦٢٤] **جامع الترمذي**: أبواب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، الحديث: ١١٠٢.

[٦٢٥] **الجرح والتعديل**: ٦٨/١.

[٦٢٦] **العلل ومعرفة الرجال**: ١١١/٣.

[٦٢٧] **المصدر السابق**: ١١٢/٣.

بأخذه عن جميع الرواة دون تمييز لأحوالهم.

وكذلك نقد سفيان لأبان بن عياش (ت: ١٣٨هـ) العابد المعروف فقد قيل لسفيان الثوري: "ما لَكَ لا تُحدِّث عن أبان بن أبي عياش؟ أو ما لك قليلَ الحديثِ عن أبان؟ قال: كان أبان نسيًّا للحديث".[٦٢٨]فلم يمنع سفيانَ عبادة أبان بن أبي عياش الصائم القائم، من ترك الرواية عنه، لأنه كان نسيًّا للحديث، فتوجه نظر سفيان لرواياته لا لدينه وعبادته.

فمما مضى من أمثلة، وغيرها كثير يؤيدها، ظهر أن علماء الكوفة نظروا إلى مرويات الرواة ودققوا فيها وفتشوها، ولم ينظروا إلى صلاحهم أثناء الحكم عليهم، ولم يذكروا في ضوابط قبول الحديث أن الراوي الأوثق هو الأكثر عبادة وصلاحًا، ولا طبقوا ذلك عمليًّا.

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك عدم أهمية صلاح الراوي وتقواه، قال الدكتور أحمد صنوبر: "لكن ذلك لا يعني أنها تُغفل عدالة الرواة الأساسية التي تتضمن معنى الأمانة، وهو معنى أساسي في المجتمعات عمومًا قبل أن يكون خاصًّا في المجتمعات الدينية .. ولا يختص مفهوم الأمانة العامة والنزاهة في الرواة والشهود في المجتمع الإسلامي، بل هو مطلب في جميع المجتمعات الإنسانية".[٦٢٩]

---

[٦٢٨] **الجرح والتعديل**: ٧٧/١.

[٦٢٩] **من النبي ﷺ إلى البخاري دراسة في حركة رواية الحديث ونقده في القرون الثلاثة الأولى**: ٣٣٢،٣٣١.

الخاتمة

أسهم علماء الحديث في حفظ السنة النبوية من خلال جهود كبيرة بذلوها في سبيل ذلك فأصلوا قواعد منهجية نقدوا فيها ناقلي الأخبار، والأخبار التي نقلوها، وكان نقدهم نابعًا من منطلق ديني هدفه حفظ السنة النبوية وإيصالها للناس كما وردت، فاستخدموا أدوات للكشف عن الأخبار وتمحيصها وتبيين صحيحها من ضعيفها، ومقبولها من مردودها.

وكان القرن الهجري الثاني قرنًا مهمًّا للغاية، ففيه كانت البداية الحقيقية لتأصيل قواعد النقد التي نقلها التابعون عن الصحابة ﷺ، فطبقوها، واجتهدوا في مزيد من الأدوات والوسائل التي أحدثوها استجابة لتطورات الزمان وتغير أحوال الناس.

وكان لعلماء الكوفة دور بارز في تأصيل علم النقد الحديثي، ووضع ضوابط نقلها بقية علماء الحديث في جميع الأمصار الإسلامية، وتأتي أهمية النقد الحديثي في مدينة الكوفة، أنه جاء في فترة زمنية مهمة، وفي مدينة مهمة سكنها عدد كبير من الصحابة ﷺ.

وقد حاولت هذه الدراسة جمع متناثر أقوال علماء الكوفة في موضوع النقد الحديثي، وترتيبه وتحليليه حتى يمكن الاستفادة منه في موضوع النقد الحديثي، فنقلت هذه الدراسة بداية المقولات التأسيسية لعلماء الكوفة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ثم استخرجت نقدهم الموجه للرواة والمرويات، ثم اختتمت الدراسة بفصلين، فصل ذكرت فيه دور النقد الحديثي في الكوفة في التأسيس لعلوم الحديث عامة، وفصل ذكرت فيه المعالم والسمات التي ميزت النقد الحديثي فيها.

النتائج والتوصيات

النتائج:

خلصت إلى نتائج عدة، أهمها:

١. اهتمام علماء الكوفة في الفترة الزمنية التي بحثتها الدراسة –وهي النصف الأول من القرن الهجري الثاني– بمسألة النقد الحديثي اهتمامًا كبيرًا، لوحظ فيه كثرة المقولات التأسيسية، وكثرة الكلام في الرجال، بما مهّد الطريق لمن جاء بعدهم ليسيروا على هذه القواعد والمقولات التي أصّلها هؤلاء العلماء.

٢. مسألة النقد الحديثي مسألة اجتهادية يمكن أن تختلف فيها وجهات نظر النقاد ويصدّق

هذا ويؤكده اختلاف علماء الكوفة في الحكم على الراوي الواحد كما في اختلافهم في الحكم على جابر الجعفي.

٣. يعد سفيان الثوري حامل راية النقد الحديثي في الكوفة، فهو أكثر من تكلم في الرجال فيها، ثم يليه في ذلك الأعمش، ويمكن عدُّ سفيان الثوري المؤسس الحقيقي لقواعد النقد في مدينة الكوفة خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة، ويؤيد هذا كثرة المقولات التأسيسية عنه وكثرة كلامه في الرجال، ولهذا أُطلق عليه لقب أمير المؤمنين في الحديث.

٤. يمكن القول أن النقد الحديثي في الكوفة قد تميز بأمرين: التعامل مع الرواة المبتدعة الذي كان كلامهم فيهم مسهمًا في تأصيل معالم منهج سار عليه غيرهم. والميزة الثانية هي استخدامهم للأدوات التاريخية في نقدهم للرواة، ويمكن ملاحظة ذلك في نظرهم إلى الرواية قبل النظر في الراوي، وظهر هذا في نقدهم للرواة المبتدعة وقبول كثير من علماء الكوفة لحديثهم بسبب صدقهم وضبطهم في الحديث، كما يلاحظ ذلك في تضعيفهم لعدد من الرواة الصالحين.

٥. استخدامهم وسائل مكنتهم من الحكم الصحيح على المرويات: مثل مقارنة المرويات وجمع أحاديث الراوي الواحد، والنظر في تفردات الراوي.

٦. ملاحظة وجود سلطة نقدية من علماء الحديث، كان لها أثر في مواجهة الكذب في الرواية، وكذلك أثرت هذه السلطة النقدية في عدم تساهل الرواة في رواية الضعيف أو الرواة عن الضعفاء.

٧. عدم تأثر علماء الكوفة بالسلطة السياسية في النقد الحديثي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نقدهم للرواة لدخولهم في القضاء وشؤون الأمراء، وفي تقوية بعضهم روايات رواة لا ترضى عنهم السلطة السياسية الموجودة في ذلك الوقت.

٨. تعد الكوفة في تلك المرحلة الزمنية مدينة نشطة جدًّا، فيمكن لدراس تلك المرحلة أن يشعر بالنشاط الكبير فيها، في جانب الرواية، وكذلك في جانب النقد المصاحب لها وهذا النشاط العلمي الكبير أسهم في تأسيس علوم الحديث النبوي إسهامًا كبيرًا.

٩. البداية المبكرة للتفتيش على الأسانيد في الكوفة.

التوصيات:

اعتمادًا على ما تم الوصول إليه في هذا الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١. دعوة الباحثين الشرعيين للعناية بعلم النقد الحديثي بشكل أكبر.

٢. الاهتمام بدراسة مناهج النقد في بلدان رواية الحديث، لاستخراج مناهج علماء هذه البلدان في مسألة النقد الحديثي.

٣. إقامة دورات تعليمية توعي طلاب العلم الشرعي بأهمية دراسة النقد الحديثي وضرورة العناية به.

٤. تشجيع الباحثين المتميزين على إجراء مزيد من البحوث في مجال العلوم الحديثية، وعلم النقد الحديثي خاصة.

المصادر والمراجع

الأصفهاني: أحمد بن عبد الله أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، بدون طبعة، مصر– دار السعادة، ١٩٧٤ م

الأنصاري: فريد، **أبجديات البحث في العلوم الشرعية**، ط١. الدار البيضاء: منشورات الفرقان، ١٩٩٧ م.

البخاري: مُحَمَّد بن إسماعيل. **التاريخ الكبير**. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. إشراف: مُحَمَّد عبد المعيد خان.

البقاعي: برهان الدين، إبراهيم بن عمر، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، ط١، مكتبة الرشد ناشرون. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. ٢٠٠٧ م.

أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة: **تاريخ ابن أبي خيثمة**، ط١. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة. تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل. ٢٠٠٦ م.

البندر: عبد الزهرة، **منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي وأصوله وتطوره**، ط١. دار الحكمة: ١٩٩٢ م.

البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، **المدخل إلى علم السنن**، ط١. دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. تحقيق: مُحَمَّد عوامة. ٢٠١٧ م.

البيهقي: أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان**، ط١. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. ١٤٤٣ هـ.

البيهقي: أحمد بن الحسين، **مناقب الشافعي**، ط١. مكتبة دار التراث – القاهرة. تحقيق: السيد أحمد صقر. ١٩٧٠ م

الترمذي: مُحَمَّد بن عيسى، **العلل الصغير**، دار إحياء التراث العربي – بيروت. تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر وآخرون

الترمذي: مُحَمَّد بن عيسى، **جامع الترمذي**، ط٢. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. تحقيق: أحمد شاكر ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض. ١٩٧٥م

٣٩٩/٣.

الجرجاني: أبو أحمد بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١. ١٩٩٧م. الكتب العلمية – بيروت – لبنان. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي مُحَمَّد معوض.

الجوهري: علي بن الجَعْد بن عبيد، **مسند ابن الجعد**، ط١. ١٩٩٠م. بيروت – مؤسسة نادر.

الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله، **معرفة علوم الحديث للحاكم**، ط٢. دار الكتب العلمية–بيروت. تحقيق: السيد معظم حسين. ١٩٩٧ م.

الحاكم النيسابوري: مُحَمَّد بن عبد الله أبو عبد الله، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، مصر، الإسكندرية: دار الدعوة. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد.

ابن حبان: أبو حاتم البستي، **المجروحين من المحدثين**، ط١. المملكة العربية السعودية: الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ٢٠٠٠ م.

ابن حزم: أبو مُحَمَّد علي بن أحمد، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الآفاق الجديدة، بيروت. تحقيق أحمد شاكر.

ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، ط١. مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. تحقيق: زياد مُحَمَّد منصور

الحموي: ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم البلدان**، ط٢. دار صادر، بيروت. ١٩٩٥ م.

الخطابي: أبو سليمان حمد بن مُحَمَّد البستي، **معالم السنن**، ط١. المطبعة العلمية – حلب. ١٩٣٢ م

الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي، **شرف أصحاب الحديث**، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، تحقيق: د. مُحَمَّد سعيد خطي أوغلي.

الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مكتبة المعارف – الرياض، تحقيق: الدكتور محمود الطحان.

الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، المكتبة العلمية –

المدينة المنورة. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.

الخطيب البغدادي: أحمد بن علي. **تقييد العلم**، إحياء السنة النبوية – بيروت.

الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط١. دار طيبة – الرياض، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ١٩٨٥ م

الدريس: خالد بن منصور بن عبد الله، **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**، السعودية: الرياض، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع

الدمشقي: أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، مجمع اللغة العربية – دمشق. تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني.

الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٦٣ م.

الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣. ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥ م، مؤسسة الرسالة.

الذهبي: شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط٢. دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر التدمري. ١٩٩٣ م

الذهبي: مُحَمَّد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**. ط١. ١٩٩٨م. وضع حواشيه: زكريا عميرات. لبنان – بيروت– دار الكتب العلمية.

الرازي: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٩٥٢ م.

الرامهرمزي: أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، ط٣. ١٤٠٤ هـ. دار الفكر – بيروت. تحقيق: مُحَمَّد عجاج الخطيب.

أبو زرعة الرازي: **الضعفاء**، دراسة وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

السجستاني: أبو داود سليمان بن الأشعث، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**. ط١. المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة،

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. تحقيق: مُحَمَّد علي قاسم العمري. ١٩٨٣ م.

ابن سعد: مُحَمَّد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط١. دار صادر، بيروت. المحقق: إحسان عباس. ١٩٦٨ م.

السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، ط٢ المكتب الإسلامي-بيروت. تحقيق: مُحَمَّد الصباغ. ١٩٧٤ م.

الشافعي: مُحَمَّد بن إدريس، **اختلاف الحديث**. ط١. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية. تحقيق: مُحَمَّد أحمد عبد العزيز. ١٩٨٦ م.

صنوبر: أحمد، **من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري دراسة في حركة رواية الحديث ونقده في القرون الثلاثة الأولى**. ط١. عمان، الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠٢١ م

الطبري: مُحَمَّد بن جرير، **تاريخ الطبري**. ط٣. دار التراث - بيروت. ١٣٨٧ هـ.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **القسم الثاني من المعجم الأوسط**، تحقيق ودراسة: محمود مُحَمَّد مُحَمَّد عمارة السعدني. رسالة: ماجستير، قسم الحديث وعلومه - كلية أصول الدين، جامعة الأزهر.

الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد، **شرح مشكل الآثار**، ط١. مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ١٤١٥ هـ

ابن عبد البر: أبو عمر، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، ١٩٩٤ م

ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، مُحَمَّد عبد الكبير البكري. ١٣٨٧ هـ.

عبد المطلب: رفعت بن فوزي، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، ط١. مصر: مكتبة الخنانجي.

أبو عُبيد: القاسم بن سلام، **فضائل القرآن**، ط١. دار ابن كثير، دمشق - بيروت. تحقيق:

مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين. ١٩٩٥ م.

عتر: نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط٣. دار الفكر دمشق- سورية.

العجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، ط١. مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ١٩٨٥ م.

العراقي: ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم، **تحفة التحصيل في المراسيل**، مكتبة الرشد - الرياض. تحقيق: عبد الله نوارة.

العسقلاني: ابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، ط١. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦ هـ.

العقيلي: أبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو، **الضعفاء الكبير**، ط١. دار المكتبة العلمية – بيروت، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ١٩٨٤ م.

الفسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، ط١. بغداد: مطبعة الإرشاد. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ١٩٧٤ م.

ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ط٢. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر.

المحمودي: مُحَمَّد سرحان علي، **مناهج البحث العلمي**، ط٣. صنعاء، الجمهورية اليمنية: دار الكتب، ٢٠١٩ م.

المروزي: عبد الكريم بن مُحَمَّد، أبو سعد، **أدب الإملاء والاستملاء**، المحقق: ماكس فايسفايلر، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

مسلم بن الحجاج، **التمييز**، ط٣. السعودية: المربع، مكتبة الكوثر. تحقيق: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي. ١٤١٠ هـ.

مغلطاي بن قليج: **إكمال تهذيب الكمال**. ط١. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. تحقيق: عادل بن مُحَمَّد وأسامة بن إبراهيم. ٢٠٠١ م.

المقدسي: أبو مُحَمَّد عبد الغني بن عبد الواحد، **الكمال في أسماء الرجال**، ط١. الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، شركة غراس

للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، تحقيق: شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان. ٢٠١٦ م.

ابن معين: يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين**، رواية الدوري. ط١. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة. تحقيق: أحمد مُحَمَّد نور سيف. ١٩٧٩ م.

ابن منظور: مُحَمَّد بن مكرم الأنصاري، **لسان العرب**، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤ هـ.

النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهروي: أبو إسماعيل عبد الله بن مُحَمَّد بن علي الأنصاري، **ذم الكلام وأهله**، ط١. مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، ١٤١٨ هـ.

السيرة الذاتية

الاسم: راشد علي شلال.

البلد: سوريا.

السيرة العلمية:

طالب دراسات عليا، مرحلة الماجستير، في جامعة إسطنبول صباح الدين الزعيم / تركيا.

خريج كلية الشريعة بدمشق عام ٢٠١١.

عمل في تدريس التربية الإسلامية ثمان سنوات.

عمل إمام وخطيب أربع سنوات.

المؤتمرات:

معهد التعليم العالي بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، مؤتمر طلاب الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية.

ProQuest Number: 31969666

INFORMATION TO ALL USERS
The quality and completeness of this reproduction is dependent on the quality
and completeness of the copy made available to ProQuest.

Distributed by
ProQuest LLC a part of Clarivate (2025).
Copyright of the Dissertation is held by the Author unless otherwise noted.

This work is protected against unauthorized copying under Title 17,
United States Code and other applicable copyright laws.

This work may be used in accordance with the terms of the Creative Commons license
or other rights statement, as indicated in the copyright statement or in the metadata
associated with this work. Unless otherwise specified in the copyright statement
or the metadata, all rights are reserved by the copyright holder.

ProQuest LLC
789 East Eisenhower Parkway
Ann Arbor, MI 48108 USA